

الملتقى الفكري اليساري

كوبنهاغن - الدانمارك 28 - 29 / 5 / 2016

دور أحزابنا الشيوعية وعموم قوى اليسار والديمقراطية
في مواجهة مشاريع تفتيت بنية الدولة الوطنية
وفي مواجهة التطرف والأرهاب والطائفية

الملتقى الفكري اليساري

كوبنهاغن 28 - 29 / 5 / 2016

دور احزابنا الشيوعية وعموم قوى اليسار والديمقراطية
في مواجهة مشاريع تفتيت بنية الدولة الوطنية، وفي مواجهة التطرف والارهاب والطائفية

ورقة عمل الملتقى الفكري اليساري

اللجنة التحضيرية للملتقى الفكري اليساري الذي سيقام في الدنمارك ، تتشرف بدعوتكم للحضور ، والمساهمة في تقديم رؤى فكرية، دراسات، بحوث في اطار المحاور الواردة في مشروع ورقة العمل ، ونقترح ان يجري تقديم الموضوعات البحثية في ايام الملتقى باسلوب المائدة المستديرة.

ترسل المساهمات عبر الايميل وتقوم اللجنة التحضيرية بتعميمها على جميع المدعوين اواخر نيسان للاطلاع عليها والاستعداد لمناقشتها واغنائها في ايام الملتقى الذي سيقام في يومي 28 و29/5/2016.

يخصص وقت محدد لكل موضوع، ومن اجل الاستثمار الامثل للوقت يفضل ان تقدم خلاصات وافية لموضوعات البحث من قبل المشاركين اثناء اللقاء، وتجنب قراءة المادة نصا، وبعد تقديم كل مادة يفسح المجال للنقاش الحر، يجري الاتفاق على الوقت المخصص للمناقشات.

لمن يرغب في ارسال مساهمة ويتعذر عليه الحضور، تتولى اللجنة المنظمة تقديمها وادارة الحوار بشأنها مع الحضور.

المكان المقترح للفعالية كوبنهاغن/ الدنمارك، والجهة المنظمة لا تتحمل اجور النقل او السكن للقادمين من خارج وداخل الدنمارك ، وسيتم تأمين وجبات الطعام مجانا للمشاركين في المكان المخصص للفعالية.

مشروع ورقة عمل

افكار اولية لاقامة (ملتقى فكري) يناقش (دور احزابنا الشيوعية وعموم قوى اليسار والديمقراطية في مواجهة مشاريع تفتيت بنية الدولة الوطنية، وفي مواجهة التطرف والارهاب والطائفية) في مجتمعاتنا العربية، امكانيات تحقيق نهوض جماهيري، تحالفات شعبية يسارية واسعة تعمل على تعزيز الاستقرار والامن الوطني وتسعى الى تأصيل وترسيخ الحريات الديمقراطية و تعزيز التنمية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية.

محاور اللقاء

تعاني اغلب مجتمعاتنا العربية من ازمات سياسية اقتصادية اجتماعية، صعود تيار الدين السياسي، صراعات طائفية اثنية، فشل مشاريع التنمية، ازدياد معدلات الفقر، غياب الامن، فساد، ارهاب، حروب اهلية ... الخ.

ما هو دور قوى اليسار، التيار المدني الديمقراطي (شخصيات، قوى واحزاب، منظمات مهنية واجتماعية، نقابات ... الخ)؟ في مواجهة مشاريع تفتيت بنية الدولة الوطنية، و ما يبدو من انسداد تاريخي في محاولة اعادة احياء روح المواطنة والتأسيس لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية؟

ما هي افاق التطور المحتملة للوضع الراهن سلبا او ايجابا، وما الذي يتوجب علينا التركيز عليه في ادارة الصراع دوليا واطليميا وداخليا على صعيد كل بلد؟، كيف نختار الحلفاء والاصدقاء المؤهلين لهذه المهمة؟ وكيف نستعيد ثقة المواطن بالتعويل على تيار اليسار طرفا فاعلا في حلحلة الازمات والتخفيف من حدتها وصولا الى القضاء عليها؟

هل نتمكن من التعويل على قيام جبهات شعبية يسارية واسعة في هذا الظرف التاريخي الشائك؟، وهل يوجد بلد او عدة بلدان تملك المقدمات الموضوعية لهذا المسار؟

ما هي الدروس المستخلصة من تجارب الاحزاب الشيوعية والقوى اليسارية والتقدمية عموماً، منذ التأسيس حتى انهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع مشروع التحرر الوطني في المنطقة؟

ما هو الواقع الاجتماعي الاقتصادي المعاصر لبلدان المنطقة والخارطة السياسية فيها؟

من ضمن المحاور الممكن الكتابة تحت عنوانها المحاور الثلاث التالية وللمشاركين حرية الاختيار ضمنها او ضمن محاور اخرى يرغبون بالمساهمة من خلالها تعالج الاسئلة اعلاه :

- مهام اليسار الاشتراكي في الدفاع عن الدولة الوطنية من خلال اعادة بناء مشروع الهوية الوطنية الديمقراطية استناداً الى تغييرات البنى الاجتماعية وتطور الفكر السلفي ونزعه الارهابية

- الكفاح ضد ليبرالية الرأسمال المعولم الهادفة الى الغاء وظائف الدولة الاقتصادية وخراب التشكيلات الاجتماعية الوطنية وقواها السياسية

- دور أحزاب اليسار الاشتراكي في تطوير التيار الديمقراطي، وتحويله الى تحالف بين القوى السياسية

ملاحظات ختامية

اللجنة التحضيرية للملتقى (رفاق من الحزب الشيوعي السوري الموحد في السويد والدنمارك ورفاق من منظمة الحزب الشيوعي العراقي في الدنمارك)

الدعوات ستوجه الى احزاب ومنظمات وشخصيات، ويطمح الملتقى ان تغلب على المساهمات التحليل العلمي النقدي والطابع الفكري المميز.

سقف الحضور والمساهمين في الملتقى، سيجري تحديده بعد استلام اللجنة المنظمة للمساهمات.

من الممكن استضافة وجوه ثقافية وسياسية لاثراء المناقشات.

تغطية الفعالية اعلامياً والاتفاق على آليات نشر المساهمات في الصحافة الورقية والالكترونية، يتم ترتيبها اثناء الملتقى.

خالص التقدير

اللجنة التحضيرية

محاوالملقى الفكري اليساري الأول

- ❖ مهام اليسار الاشتراكي في الدفاع عن الدولة الوطنية من خلال اعادة بناء مشروع الهوية الوطنية الديمقراطية استنادا الى تغييرات البنى الاجتماعية وتطور الفكر السلفي ونزعتة الارهابية
- ❖ الكفاح ضد ليبرالية الرأسمال المعولم الهادفة الى الغاء وظائف الدولة الاقتصادية وخراب التشكيلات الاجتماعية الوطنية وقواها السياسية
- ❖ دور أحزاب اليسار الاشتراكي في تطوير التيار الديمقراطي، وتحويله الى تحالف بين القوى السياسية

الفهرست

6	التوسع الرأسمالي وتشويه التشكيلات الاجتماعية الوطنية - لطفي حاتم
11	الفرص والتحديات في عصر الأزمة الرأسمالية وانفتاح الأفق أمام الشعوب - سلام الشريف
18	دور الأحزاب الشيوعية وعموم قوى اليسار والديمقراطية في الوضع الراهن في العالم العربي - عادل حبة
23	أزمة اليسار العربي .. والنهوض الممكن - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
27	الإسلام السياسي والظاهرة الطائفية في العراق - داود أمين
33	الواقع الاجتماعي والصوت الانتخابي لليسار العراقي - اعداد: نبيل سالم
49	مستقبل سوريا الاقتصادي: إلى أين المسير؟ - بشار المنير
54	نحو جبهة شعبية متحدة - محسن احمد
63	اراء وملاحظات في الفلسفة - ابو ظفار
65	إنقاذ سورية ما زال ممكناً - صريح البني
74	بعض أسباب تراجع اليسار الماركسي - صريح البني
82	نحو جبهة يسارية شعبية واسعة - طلال الامام
87	الدولة المدنية الديمقراطية بديلاً لنظام المحاصصة الطائفية - رشيد غويلب
93	في مقاومة الليبرالية الجديدة - محمد أحمد محمود
98	تيار طريق التغيير السلمي في سورية - عبدالحميد السباعي
101	نحو جبهة شعبية يسارية واسعة - جلال سليمان

التوسع الرأسمالي وتشويه التشكيلات الاجتماعية الوطنية

لطفى حاتم

أنتجت الاحتجاجات الشعبية سجلاً فكرياً سياسياً حول قواها الاجتماعية المحركة ومضامينها السياسية فضلاً عن آفاق تطورها وطرحتها على الباحثين والكتاب كثرة من الأسئلة منها ما هي علاقة التطور المعولم من التوسع الرأسمالي بهذه الاحتجاجات؟ . ومنها ما هي علاقة الليبرالية الجديدة وسوقها الحرة بالتغيرات الاقتصادية الاجتماعية الجارية في بلداننا العربية؟ . وأخيراً ما هي الأسباب الواقعية لعدم تبلور قيادة سياسية قادرة على قيادة الكتل الاجتماعية المشاركة في العملية الاحتجاجية نحو أهداف سياسية اجتماعية تلبي تطلعاتها الاقتصادية؟

محاولة التقرب من مضامين الأسئلة المثارة والأشكال الناتجة عنها تتطلب التعرض إلى مستويات متعددة منها المستوى الاقتصادي الذي أفرزه التطور الجديد من التوسع الرأسمالي ومنها مستوى الإقصاء الاجتماعي الذي أفرزته وصفات السوق الحرة وتخلي الدولة عن وظائفها الاقتصادية، ومنها مستوى تراجع الفكر الديمقراطي العلماني بتياريس اليساري والقومي .

استناداً إلى تلك المستويات ولغرض حصر السجل الفكري بأطره الفكرية والسياسية والاجتماعية سنعمد إلى ملاحقة تاريخية مكثفة لمراحل تطور راس المال وسمات التهميش الاجتماعي الناتجة عنها وصولاً إلى الإقصاء الطبقي الذي أفرزه التطور المعولم من التوسع الرأسمالي وذلك عبر موضوعات عامة قابلة للإغناء والتطوير والاختلاف.

1- المرحلة الكولونيالية واختلال التشكيل الطبقي للدولة الوطنية

– قبل تعرضنا للتهميش الاجتماعي المرتبط بمراحل التوسع الرأسمالي لابد لنا من التعريف بمفهوم التهميش والإقصاء والذي أراه في – ازاحة طبقات وشرائح اجتماعية عن مواقعها الانتاجية نتيجة لقوانين الاستقطاب واللاحاق وما يفرزه ذلك من تفتيت لحماتها الطبقيّة وتشتيت مصالحها الاجتماعية وصولاً إلى الغاء مساهمتها السياسية والاجتماعية في التشكيل الاجتماعية للدولة الوطنية.

– ان التعريف المكثف المشار إليه يترابط وتطور مراحل راس المال ويتجلى بأشكال ومديات مختلفة ورغم ذلك فان التهميش الذي تشترطه حركة راس المال يهدف إلى تعديل البناء الطبقي للتشكيلات الاجتماعية من خلال ازاحة طبقات اجتماعية ونمو شرائح وطبقات اجتماعية اخرى تبعا لطبيعة القوانين الاقتصادية النازمة لمراحل راس المال وحركته التوسعية . (1)

– امتازت الدول الوطنية التي نشأت في المرحلة الثانية من التوسع الرأسمالي والتي اقامتها الدول الكولونيالية بهشاشة بنائها السياسي وضعف تشكيلتها الاجتماعية بسبب طبيعة المرحلة الكولونيالية المتسمة بتصدير البضائع والبحث عن أسواق جديدة واستناداً إلى ذلك جرى تخريب الطبقة البرجوازية الفتية واعاقه نموها اللاحق الأمر الذي احدث تشوهاً اجتماعياً في بناء التشكيل الاجتماعية الوطنية والقى بالمهام الوطنية والديمقراطية الملقاة على البرجوازية الوطنية على عاتق قوى وشرائح طبقية اخرى خاصة الطبقة الوسطى .

– ان تعطيل الدور الاقتصادي والسياسي للبرجوازية الوطنية منح الشرائح الاجتماعية الاخرى إمكانية التعايش مع الكولونيالية وبهذا السياق برزت الشريحة التجارية التجارية التي انعشتها وكالة البضائع الاجنبية وما يشترطه ذلك

من مراعاة مصالحها الطبقية مع القوى الكولونيالية ، كما انتعشت الشريحة العقارية التي عززت وشائجها الاجتماعية السياسية مع القوى الاجتماعية المتحالفة والوafd الخارجي.

– افضى تهميش الطبقة البرجوازية الوطنية باعتبارها وحدة اجتماعية اساسية في بنية اسلوب الانتاج الراسمالي الى تشويه التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة الوطنية ومهد الطريق امام سيادة المستوى الايديولوجي والسياسي في الحياة السياسية وما نتج عن ذلك من حصر الكفاح الوطني بقضية السلطة السياسية باعتبارها أداة التحرر السياسي فضلا عن كونها خالقة للثروة الاجتماعية والمكانة السياسية.

2- الدولة المستقلة وتشوه التشكيلة الاجتماعية الوطنية

أنتجت حركة التحرر الوطني العالمية المناهضة للكولونيالية دولاً وطنية ذات سيادة أضافت وحدات جديدة فاعلة في العلاقات الدولية وعلى الصعيد الاقتصادي تبنت أغلب الدول الجديدة مسار التنمية الوطنية المستقلة إلا ان تلك التنمية ولاسباب كثيرة لم تنتج تماسكا اقتصاديا اجتماعيا في البنية الوطنية بل بالعكس احدثت – التنمية – تشوها في تشكيلتها الاجتماعية وبنيتها السياسية استناداً الى المحددات الآتية :

أ - التشوه الاجتماعي

– بسبب حيازتها لوسائل الانتاج واحتكارها التجارة الخارجية تحولت الدولة الوطنية الى رأسمالي احتكاري أدى الى إعاقة نمو البرجوازية الوطنية المعاقاة اصلا بسبب السياسة الاقتصادية الكولونيالية.

– أدى احتكار الدولة للتجارة الخارجية الى عرقلة تطور الشريحة التجارية وحصر نشاطها الاقتصادي في أنشطة اقتصادية ضيقة الأمر الذي فتح الابواب امام ترابط جديد بين تلك الفئة والجهاز البيروقراطي بسبب موافقه المؤثرة في القرار الاقتصادي / السياسي.

– ان تحجيم الطبقة البرجوازية وشريحة التجار الوطنية افرغ حقل الصراع الطبقي من قواه الاجتماعية الفاعلة خاصة بعد ربط الطبقة العاملة بأجهزة الدولة البيروقراطية وما نتج عن ذلك من فقدان التشكيلة الوطنية لديناميكية النزاع الاجتماعي بين أطرافها الوطنية.

– ان التهميش الاجتماعي للتشكيلة الوطنية وزيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية افضى الى تضخم الجهاز البيروقراطي واعطى زخما لتطور الطبقة الوسطى الامر الذي يفسر اعلاء المستوى الايديولوجي على معطيات الحياة الاقتصادية .

ب - التهميش السياسي

– سيادة الحزب الواحد واحتكار الدولة لشؤون الحياة الاقتصادية / الخدمية تزامن وانعدام الديمقراطية السياسية وما نتج عن ذلك من قوانين حرمت نشاط الأحزاب الوطنية والديمقراطية وبذات السياق تحولت وظائف منظمات المجتمع المدني من وظائف رقابية الى أجهزة سياسية تابعة لأجهزة الدولة الرسمية الأمر الذي ادى الى التهميش السياسي وانعدام مشاركة المواطن في الحياة السياسية تحت شعارات عسكرية لمواجهة التحديات الخارجية .

ج - عسكرة المجتمع وتنامي النزعات العنيفة

ان تواصل احتكار السلطة وانعدام الحياة الحزبية في التشكيلة الوطنية أدى الى العنف والعنف المضاد وخلق البيئة الاجتماعية والنفسية لانتشار روح التمرد وتشكيل المنظمات السرية المكافحة من اجل الديمقراطية والمشاركة في السلطة السياسية وبهذا المسار ساهمت شعارات الحزب الحاكم وركائزها الفكرية المتمثلة ببناء الدولة المركزية وتقوية أجهزتها الأمنية بتنمية الروح العسكرية في منظومة البلاد السياسية .

3 - التوسع الرأسمالي المعولم وتهميش الدولة الوطنية

ان تأشيرنا لمصادر التهميش في مرحلتي الكولونيالية ومرحلة التحرر الوطني تشترط مواصلة البحث عن مصادر التهميش والاقصاء في طور المعولم من التوسع الرأسمالي ولكن قيل الخوض في تلك المرحلة ونتائجها لا بد لنا من التوقف عند بعض الموضوعات الفكرية التي تشكل مدخلا للتهميش في المرحلة المعولمة من التوسع الرأسمالي والتي أراها في :

الموضوعة الاولى : ارتباط عمليات التهميش والاقصاء بقوانين الاستقطاب واللاحاق المتحكمة في مسار حركة رأس المال المعولم ، وبهذا المعنى فان عمليات التهميش والاقصاء تتميز بشموليتها حيث انها لا تقتصر على تخريب التشكيلات الاجتماعية وحسب بل تتعداها لتشمل دولا وطنية عبر تحجيم سيادتها واضعاف دورها في منظومة العلاقات الدولية.

الموضوعة الثانية : يعتمد التهميش والاقصاء على طبيعة الطبقات أو الشرائح الاجتماعية المتحكمة في الحياة الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي ، وبهذا السياق نرى ان الاقصاء والتهميش في المرحلة المعولمة ناتجة عن طبيعة الرأسمال البنكي الطفيلي المتحالف مع المجمع العسكري والرأسمال العقاري والهادف الى الربح السريع .

الموضوعة الثالثة : يشترط التشكل الطبقي المهيمن في العلاقات الاقتصادية الدولية انتاج الاسس العامة للأزمة الاقتصادية العالمية ويحدد المضمون الأساسي لمرحلة التوسع الرأسمالي المعولم و يشكل ما أسميه الكمبروداورية الجديدة .

انطلاقا من تلك الموضوعات الفكرية العامة نحاول التعرض الى تهمة الدولة الوطنية العربية

– بات معروفا ان المنطقة العربية خاصة دولها النفطية تشكل مجالا حيويا للاقتصاد الدولي وبهذا المعنى فان مصالح العامل الخارجي المتشابكة مع المصالح الداخلية باتت حاضرة عند صياغة التوجهات الاقتصادية / وما ينتج ذلك من زيادة التأثير الأجنبي على القوى الاجتماعية المتنازعة في التشكيلات الاجتماعية العربية .

– يمثل النزاع الدائر بين القوى الدولية الرأسمالية الناهضة والاستعمارية صراعا من اجل تثبيت الهيمنة الاستراتيجية لهذا التكتل الاقتصادي او ذلك استنادا الى المعطيات الآتية: -

– يشكل قانون الاستقطاب الرأسمالي القانون الأساس في المرحلة الحالية من التوسع الرأسمالي وبهذا المعنى فان مفاعيل هذا القانون تنتج ميول التبعية بصيغة اللاحاق التي تصبح ميولا محرقة للصراع بين الدول الاستعمارية والدول الرأسمالية الجديدة .

— ان قانون التبعية بصيغة اللاحق تشترطه حركة اقتصاد العالم وترابط مستوياته نحو بناء التكتلات الاقتصادية وبهذا المنحى فان المستوى الاقتصادي يعتبر المستوى المحدد لتطور العلاقات الدولية في المرحلة الرأسمالية المعولمة.

— ان النزاعات الدولية حول الحاق الدول المستقلة وثرواتها الوطنية بهذا التكتل الاقتصادي أو ذلك لم تعد بين دول رأسمالية منفردة كما هو في المراحل السابقة بل بين التكتلات الاقتصادية الدولية التي تحتل فيها الدول الكبرى مواقع قيادية.

— التدخل في الشؤون الداخلية وتغيير الانظمة السياسية باتت أدوات فعلية لخدمة المنافسة الدولية ورغم اهمية المستوى السياسي في الظروف التاريخية المعاصرة الا ان الاقتصاد الدولي الذي تعززه وحدة الانتاج الراسمالي العالمي يتمتع بالأولية في العلاقات الدولية.

استناداً الى تلك المداخل الفكرية النازمة لسلمات التهميش وشموليته في المرحلة المعولمة من التوسع الراسمالي لابد لنا من التعرض بلموسية الى تجلياته العربية.

الليبرالية الجديدة والاحتجاجات الشعبية

— عمدت كثرة من الدول الوطنية ومنها بلداننا العربية الى تبني الليبرالية الجديدة وسوقها الحرة ونتيجة لذلك التبني جرت تحولات اجتماعية اقتصادية في بلدان الشرعية الانقلابية أهمها استبدال الاقتصاد الاوامري باقتصاد ليبرالي وما أنتجه ذلك الاستبدال من تغييرات وتبدلات في منظومة الدولة السياسية وتشكيلتها الاجتماعية والتي يمكن حصرها بالمعطيات الآتية :-

— بيع قطاعات الدولة الانتاجية / الخدمية الى القوى البيروقراطية المدنية/ العسكرية الماسكة بالسلطة الامر الذي مهد الى تحولها الى طبقة اجتماعية جديدة ماسكة بالسلطة والثروة الوطنية في آن .

— التحول الاقتصادي في دور الدولة سمح بدخول الرأسمال الاجنبي الوافد ممثلاً بالشركات الدولية والقروض المالية وما نتج عن ذلك من تحالف اقتصادي سياسي جديد بين الطبقة الاجتماعية الجديدة الماسكة بسلطة الدولة وبين الراسمالي الاحتكاري ، وما لحقه ذلك التحالف من اضرار في معيشة الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمعدمة .

— مشاركة الشركات الاجنبية واشترطات البنوك الدولية في الحياة الاقتصادية للدولة الوطنية أحدثت تبدلات جوهرية في مواقع الطبقات الاجتماعية حيث جرى تهميش الكثير من القوى والفئات الاجتماعية المنتجة بعد اخراجها من مواقعها الانتاجية الصناعية / الزراعية.

— تخلي الدولة عن حماية مصالحها الوطنية وابتعادها عن رعاية طبقات وفئات تشكيلتها الاجتماعية احدث خلا كبيراً في الحياة السياسية انعكست أثاره على الفكر السياسي السائد لمنظومة الدولة السياسية تمثل في كثرة من الوقائع نشير الى الأهم منها: -

— سيادة النخب المالية و التهميش المتواصل لشرائح وطبقات التشكيلة الوطنية المنتجة منها افضى الى تفكك القاعدة الاجتماعية للحزب السياسية وبالأخص منها القوى اليسارية الامر الذي أنتج اضرارا على فعاليتها السياسية وضياع عدتها الفكرية وهلامية برامجها السياسية .

— ادى السخط والاحباط لدي الكتل الشعبية المهمشة وتزايد اعتمادها على الفكر الغيبي الى اندلاع الاحتجاجات الشعبية الفاقدة للقيادة السياسية والبرامج الاجتماعية .

— غياب القيادات السياسية القادرة على توجيه الاحتجاجات الشعبية الى مسارات اكثر جذرية أفضى الى نتيجتين بالغتي الخطورة أولاهما تبوأ الاسلام السياسي لنتائج الشرعية الانتخابية ، وثانيتها تراجع مفهوم الدولة الوطنية الديمقراطية .

خلاصة لما جرى استعراضه يمكننا التوصل الى بعض الاستنتاجات الضرورية :

أولاً : - ترابط النخب المالية الطفلية المهيمنة في النظم السياسية مع الراسمال المعولم وأيديولوجيته الليبرالية أفضى الى خراب وظائف الدولة الانتاجية / الخدمية الأمر الذي أدى الى تعطيل دورها السياسي / الاجتماعي المتمثل بصيانة ثرواتها الوطنية وتوازن مصالح طبقات تشكيلتها الاجتماعية .

ثانياً : - يتجلى التهميش الشامل في الطور الجديد من التوسع الرأسمالي بثلاث مستويات أولهم المستوى الاجتماعي متمثلاً بتهميش الطبقات الاجتماعية ، واستمرار تشوه بنية التشكيلة الاجتماعية الوطنية ، وثنائهم المستوى الجغرافي المتجسد بافقار مناطق جغرافية وغنى مناطق أخرى داخل حدود الدولة الوطنية (2) وثالثهم المستوى السياسي المتضمن اقضاء الدول الوطنية وتعطيل مساهمتها في بناء مسار السياسية الدولية .

ثالثاً : - يفضي تخريب التشكيلات الاجتماعية وقواها الطبقيّة الى اشتداد الاحتجاجات العفوية في صفوف القوى الاجتماعية المخربة فضلاً عن تنامي النزعة الايمانية السلبية وما يوفره ذلك من بيئة فكرية لقوى الاسلام السياسي.

رابعاً : - يتجلى التهمش على الصعيد الاجتماعي بتبدل حقل النزاعات الاجتماعية من مستوياتها الطبقيّة الى نزاعات طائفية عشائرية.

خامساً : - ينتج التهميش الاجتماعي لقوى التشكيلة الوطنية على المستوى الفكري السياسي وعيا سياسيا يتسم بروح سلفية ارهابية تشكل اداة اجتماعية سياسية بيد الشرائح المالية المتحكمة في مسار النظم السياسية العربية

الهوامش

(1) بدأت عمليات التهميش الاجتماعي في بداية التراكم الرأسمالي في القرن الثامن عشر وتجلت تلك العمليات بطرد الفلاحين من الاراضي بعد ان حول النبلاء الانكليز اراضيهم لرعي الاغنام لتزويد صناعة النسيج البريطانية وكذلك استيلاء المهاجرين البيض في امريكا على اراضي الهند الحمر.

(2) بعد انتقال جمهورية الصين الشعبية الى السوق الرأسمالي جرى تهميش القوى العاملة حيث فقد ثلاثون مليون عامل لمواقعهم الانتاجية . كما تظهر اليوم في الصين مناطق غنية بجوار مناطق فقيرة مهمشة .

ما هو الجديد في الأزمة الرأسمالية الحالية؟ وأي دور لـ«اليسار» في المنطقة؟

سلام الشريف

(عضو مجلس مركزي في حزب الإرادة الشعبية في سوريا)

إن معالجة مسألة وضع «اليسار» العربي ومستقبله تتطلب تقييم طابع المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية، بما يسمح بطرح الأسئلة بسياقاتها الواقعية، واستشراف مستقبل القوى اليسارية والحركة الشيوعية تحديداً، الذي نعتقد في حزب الإرادة الشعبية بأن آفاقه مفتوحة وواسعة، سواء وعينا ذلك أم لم نعه. إن هذا الموقف مبني على طبيعة أزمة الرأسمالية في المرحلة الحالية، ودخول الشعوب بمرحلة نشاط سياسي، كتعبير عن وحدة الأزمات الاجتماعية التي أنتجتها الرأسمالية.

١ - الأزمة الرأسمالية وفرادة سياقاتها

الأزمة الحالية العاصفة بالنظام الرأسمالي تأتي في سياقات فريدة بالمعنى التاريخي، مما يجعلنا نعتقد بأنها أعمق أزمة في تاريخه، وقابلة لأن تكون نهائية وقاصمة. فرادة السياق يمكن تقسيمها إلى مستويين: الأول، هو مستوى تطور بنية الرأسمالية بحد ذاتها من ناحية استنفادها هوامش التوسع الأفقي، والمقاومة العالية التي يلقيها التوسع العمودي، خصوصاً في دول المركز الرأسمالي، بالإضافة لنتائج السياسة التي من المرجح أن تكون بمثابة (انقلاب السحر على الساحر).

المستوى الثاني: هو تغير التشكيل الاقتصادي والعسكري، وإعادة توزيع عوامل القوة السياسية على صعيد العالم. الأمر الذي يعقد «المخارج» الكلاسيكية للأزمة عبر الحروب.

■ المستوى الأول - الأزمة على الصعيد البنوي

على الصعيد البنوي تعبر أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عن استنفاد القطاع المالي لدوره التعويضي المؤقت لأحد الاتجاهات الأساسية في التطور الرأسمالي، ألا وهو ميل معدل الربح للانخفاض في قطاعات الإنتاج الحقيقي. لقد حققت الطفرة في القطاع المالي ثلاث وظائف: أجلت اندلاع أزمة فيض الإنتاج في القطاع الصناعي، زودت القطاع الصناعي برأس المال، مع توفير بدائل استثمارية ذات ربحية عالية في القطاع المالي والخدماتي، وأخيراً سمح الائتمان بنهب القيمة الزائدة المستقبلية قبل تحققها، في الوقت نفسه الذي سمح بتخفيف الآثار المباشرة لتخفيض الأجور في بلدان المركز، ولكنه راكمها لتنفجر دفعة واحدة.

بينت دراسة استيبانو مايتو، المنشورة في عام ٢٠١٤ من قبل جامعة ميونخ، ميل معدل الربح للانخفاض على الصعيد العالمي من حوالي ٤٠٪ عام ١٨٧٠ إلى نحو ٢٠٪ عشية الأزمة عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أما في دول المركز الرأسمالي فقد انخفض من ٤٢٪ إلى ١١٪ عام ٢٠١٠ الجدول التالي مأخوذ من الدراسة السابقة ويوضح تطور معدل الربح في بعض الدول الأساسية.

تراجع معدل الربح					
%	الولايات المتحدة	بريطانيا	ألمانيا	اليابان	الصين
1948	33	32	28	31	31
2010	17	8	15	9	18

إن استنفاد الفضاء المالي دوره في (إسناد) عملية إعادة إنتاج رأس المال، أثر سلباً بشكل شبه آلي على دور عامل آخر في تعويض ميل معدل الربح للانخفاض، ألا وهو التجارة الحرة، التي انخفضت لمستويات قياسية بعد الأزمة. هذا وتؤشر الدراسات إلى أن التراجع النسبي الحاصل في التجارة بعد الأزمة هو تراجع تسوده العوامل البنوية على العوامل الدورية.

القاعدة في التطور الرأسمالي هي أن يكون معدل نمو التجارة أعلى (تقريباً ضعف) معدل النمو الاقتصادي، إلا أن معدل نمو التجارة انخفض مؤخراً إلى أقل من معدل النمو الاقتصادي، هذا عدا عن كون مستويات التجارة النسبية انخفضت إلى قبل ماكانت عليه في حقبة التسعينيات (للاطلاع على النقاش الحاصل حول هذه المسألة في الأوساط الأكاديمية الليبرالية انظر هنا) .

في هذا السياق، لم يبق أمام رأس المال سوى التغول والتوسع العامودي، أي تخفيض حصة الأجور من الدخل وهو الاتجاه العام في دول المركز الرأسمالي منذ الثمانينات، والذي تسارع بعد الأزمة، ورفع مستويات نهب القيمة الزائدة. الجدول التالي يبين تراجع حصة الأجور من الدخل الوطني في دول المركز والمأخوذ من تقرير منظمة العمل الدولية.

حصة الأجور المعدلة من الدخل الوطني 1991-2013										
%	اليابان	بريطانيا	فرنسا	الولايات المتحدة	ألمانيا	كندا	إيطاليا	إسبانيا	إيرلندا	اليونان
1991	66	66	59	62	62	61	63	62	60	57
2013	59	62	58.5	56	58	56	55	53	50	48

أحد مكونات الرد على الأزمة في دول المركز جاءت على شكل برامج تفشيفية، بتأثيرها السلبي على الأجور بأوجه متعددة، فمن تخفيض حصة الأجور من الدخل عبر برامج تسريح العمال، حيث سيتم في فرنسا شطب ٣٥٠ ألف وظيفة في السنوات الخمس القادمة على سبيل المثال، إلى الاقتطاعات من مختلف عناصر الأجور غير المباشرة (الخدمات الاجتماعية) والأجور المؤجلة (الرواتب التقاعدية)، وصولاً إلى رفع الاقتطاعات من الأجور عبر ضرائب، ورسوم وإلخ..

من ناحية أخرى، تأتي (الإصلاحات) التي تطبقها المراكز والمتمثلة بإعادة هيكلة «سوق العمل» وجعله «أكثر مرونة»، وهذه تهدف إلى رفع مستوى نهب القيمة الزائدة. فعلى سبيل المثال، المعركة الجارية في فرنسا من أجل تعديل قانون العمل هي مثال حي على الصراع الطبقي بشكله الواضح، إذ يجري العمل على تغيير البنية القانونية بما يسمح برفع عدد ساعات العمل، تخفيض تعويضات ساعات العمل الإضافية لنصف ما كانت عليه، تفتتت الطبقة العاملة عبر تكريس المفاوضات (بين ممثلي رأس المال وممثلي العمال) على صعيد الشركة الواحدة، بدلاً من الاتفاقات على صعيد القطاع أو الاقتصاد ككل، وتخفيض رواتب البطالة المقطوعة أصلاً من الأجور.. وإلخ.، وكان قد سبق اقتراح التعديل هذا، تعديل نظام التقاعد بما يضمن زيادة عدد سنين العمل ورفعها من ٦٠ إلى ٦٧.

من نافل القول أن التوسع العامودي، يعني رفع مستويات التناقض بين العمل ورأس المال، ورفع مستويات الصراع الطبقي بتعبيراته المختلفة، بما فيها ارتفاع مستوى النشاط السياسي للجماهير، ما أدى، وسيؤدي إليه

بشكل متسارع، من انتقال الأزمة من مستواها الاقتصادي إلى مستواها السياسي، بما تعنيه من تضرع وانهايار الفضاءات السياسية بمكوناتها التقليدية، وهو ما نشهده اليوم في منطقتنا، وفي أوروبا: تبخر الحزب الاشتراكي الديمقراطي في اليونان، تسارع عملية تبخره في اسبانيا، وبدايتها في فرنسا، في الوقت الذي تصعد فيه بسرعة أحزاب «جديدة»: صعود اليمين القومي في دول المركز، وقوى يسار في أطراف المركز.

إن معطيات الأزمة سابقة الذكر، واضطرار رأس المال للتوسع العامودي تجعلنا نستج أن إحدى السمات الأساسية للمرحلة التاريخية الراهنة هي التسارع بمنسوب نشاط الجماهير على صعيد العالم، ارتفاع عدد الاحتجاجات الكبرى على صعيد العالم من ٦٠ احتجاج عام ٢٠٠٦ إلى ١١٥ عام ٢٠١٣. وهو ما يعني انفتاح الأفق أمام القوى الممثلة لمصالح الجماهير، بما فيها اليسار، وتحديدًا اليسار الجذري.

تجدد الإشارة هنا، بأن طابع الأزمة وعمقها يحولها إلى «مجزرة» للقوى السياسية الإصلاحية، وتحديدًا اليسار الإصلاحي. فتجربة اليونان مثلاً تظهر أن حزب سيريزا لم يستطع حتى أن يكون، إصلاحياً، اشتراكياً ديمقراطياً، إذ خضع كلياً لأجندة رأس المال المالي.

■ المستوى الثاني- التشكيلات الاقتصادية والسياسية المعاصرة

العنصر الثاني الجديد مرتبط بتعدد إمكانية حدوث مخرج للأزمة عبر الحروب الامبريالية، (الرثة الجديدة) التي تنتفس منها الرأسمالية، الأمر المرتبط بالتحويلات التاريخية التي جرت على وضع التشكيلات السياسية والاقتصادية والعسكرية الدولية مابعد الحرب العالمية الثانية. حيث جرت عملية إعادة توزيع لعوامل القوة الاقتصادية والعسكرية، التي كانت متركزة في خمس دول هي بريطانيا، أمريكا، فرنسا، ألمانيا واليابان، لتشمل الصين، الهند، روسيا، البرازيل ودول أخرى.

علماً بأن عدد سكان الصين لوحدها يبلغ ضعف عدد سكان المراكز الإمبريالية التاريخية والحالية، وعدد سكان دول «بريكس» مجتمعة يبلغ ٤٢٪ من سكان الكرة الأرضية، في حين يشكل سكان المركز التقليدي مايقارب ٧٪ فقط.

على الصعيد الاقتصادي، انخفضت حصة المراكز الإمبريالية من الإنتاج الدولي مما يقارب ٨٠٪ في التسعينات إلى ٥٥٪، وفي الوقت نفسه تضاعفت حصة دول المحيط الرأسمالي من الإنتاج العالمي من ما يقارب ٢٠٪ إلى ٤٥٪ اليوم. كما ارتفعت حصة دول (بريكس) من الإنتاج العالمي إلى حوالي ٢٧٪، وارتفعت حصة دول المحيط الرأسمالي في التجارة الدولية إلى ما يقارب خمسين بالمئة، بعد أن كانت حوالي ٢٠٪ في التسعينات.

على الصعيد السياسي والعسكري، حدث إعادة توزيع عوامل القوة بشكل غير مشهود خلال عصر الرأسمالية وذلك على مستويين:

- رغم تعثر حركات التحرر الوطني في العديد من البلدان، إلا أنها أدت لتفتيت الهيمنة السياسية شبه الكلية للرأسمالية نتيجة قيام كيانات ذات «سيادة» سياسية نسبية، رغم تفاوتها من بلد لآخر ومن فترة لأخرى، وفي الوقت نفسه يبدو أن نظام الاستعمار الحديث الناشئ في نهاية الخمسينات وبداية الستينات قد استنفد فاعليته. إن النجاح النسبي لبعض مشاريع الدولة الوطنية، (بالبقاء أولاً، وتحقيق تقدم نسبي على صعيد تطور قواها المنتجة ثانياً)، سمح بنشوء قوى دولية وإقليمية صعبة الترويض والاحتواء بإمكانات اقتصادية وعسكرية.

• على صعيد الدول العظمى، نجد من بين الجيوش الخمسة الأولى عالمياً، روسيا، الصين، الهند، في حين كانت الصين والهند تحت الاستعمار في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكانا مع روسيا في طريقهم للتقسيم على شاكلة الامبراطورية العثمانية.

• على الصعيد النوعي، تمتلك القوى الكبرى أسلحة ذات قوة تدميرية فائقة، تجعل من مفهوم النصر مكلفاً، مما عزز حالة (ضبط النفس). الأمر الذي لم يكن موجوداً في العصر (ما قبل الذري)، أي أنه لم يعد باستطاعة المراكز الإمبريالية للجوء للقوة العسكرية والهيمنة ب(السهولة) النسبية التي عهدتها من قبل. (هذا العامل يشرح جزئياً تصاعد دور الحرب بالوكالة في الاستراتيجيات الإمبريالية).

بالمحصلة، جرى تحول في مركز الجاذبية للقوة السياسية يؤشر بشكل قطعي إلى بداية عصر تاريخي جديد وتوزيع أعقد للقوة العالمية، عنوانه التراجع المطرد لوزن الولايات المتحدة، مع تضعف المقومات المادية والسياسية للحلف الأطلسي، وصعود روسيا والصين والهند ودول أخرى. وهو ما علق عليه بريجنسكي في عام ٢٠١١ بالقول: «إن السيادة العالمية للقوى الأطلسية على مدى الـ ٥٠٠ عام الأخيرة أتت إلى نهايتها.. إن الهيمنة الكلية من قبل أية قوة منفردة لم تعد إمكانية واقعية.. إن هيمنة أمريكية عالمية حقيقية واسعة لم تعد ممكنة».

انعكس هذا التحول التاريخي بظهور انقسام بين المعسكر الإمبريالي والقوى الرأسمالية «الصاعدة» من جهة، ومن جهة أخرى انقسام داخل المعسكر الإمبريالي بحد ذاته، عنوانه كيفية التعامل مع الوضع التاريخي الجديد الناشئ.

إن الاستقطاب الحالي بين الدول الإمبريالية والدول الرأسمالية «الصاعدة»، هو استقطاب مؤقت لن يطول العهد به حتى ينزاح باتجاه الثنائية الحقيقية على المستوى العالمي بين قطب الشعوب من جهة، والنظام الرأسمالي ككل من جهة أخرى، ذلك أن شعوب دول «بريكس» وفي إطار مواجهتها للأزمة الرأسمالية التي بدأت تعصف بها بقوة من ناحية، وفي إطار نضالها الوطني في وجه الإمبريالية التي تصعد ضغوطها عليها من ناحية أخرى، ستضطر حكماً لتغيير نماذجها الاقتصادية-الاجتماعية، وتندار بالتدرج ضد الرأسمالية نفسها كنظام اقتصادي-اجتماعي، وهو ما نشهد مؤشرات بداياته في العديد من الدول الصاعدة، ومن ضمنها الصين وروسيا، (بداية تحول في النماذج الاقتصادية الوطنية ونمط الاندماج مع المراكز الامبريالية، حملات ضد الفساد والأوليغارشية.. إلخ).

٢- الوضع في المنطقة على ضوء الأزمة

التوسع الأفقي والعمودي المتسارع لرأس المال منذ سبعينات القرن الفائت، تمثل فيما يصطلح على تسميته «الليبرالية الجديدة»، والتي اكتسحت معظم دول العالم، وإن كان بشدة وسرعة متفاوتتين تبعاً لمستويات مقاومتها المختلفة من بلد لآخر. منطقتنا لم تكن استثناءً على هذا الصعيد. يمكن توصيف الوضع الناشئ بالمنطقة على ثلاثة مستويات:

• المستوى الأول: تداعي أنظمة الحكم بنماذجها الاقتصادية-الاجتماعية ومنظومتها السياسية، المتشابهة لحد كبير وإن تنوعت تعبيراتها السياسية والأيدولوجية، (الجدير بالذكر أن طابع الأنظمة في منطقتنا لا يختلف من حيث الجوهر عن طابع الأنظمة في دول الطرف الرأسمالي عموماً).

حيث يمكن تقسيم تحولات الأنظمة في المنطقة من الناحية الاقتصادية-الاجتماعية إلى ثلاث مراحل نعيش اليوم آخرها. المرحلة الأولى: حيث أجرت هذه الأنظمة في مرحلة ما بعد الاستقلال بعض الإصلاحات الاجتماعية العرجاء، من إصلاح زراعي وسواه، كما لعبت الدولة دوراً مهماً في عملية الإنتاج، لكن في الوقت نفسه تم الحفاظ على علاقات الإنتاج الرأسمالية ونمط الإدماج مع المركز الإمبريالي كما هي، كما لم يتم ضرب الشرائح الطفيلية، بل تم وضعها (تحت إبط) البيروقراطية. المرحلة الثانية: منذ منتصف السبعينات والتي شهدت اتجاهاً عكسياً عنوانه الليبرالية الاقتصادية، أو ما يشاع تسميته بالليبرالية الجديدة)، تلخصت بتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، الخصخصة، والانفتاح التجاري والمالي، وما نتج عنه من تآكل البنى الإنتاجية المحلية الهشة أصلاً وتدميرها، وارتفاع الوزن السياسي النسبي للبرجوازية الطفيلية، وما أنتج ذلك من أزمات اجتماعية، تعكسها المؤشرات الاجتماعية الكارثية. المرحلة الثالثة: دخول الأنظمة في حالة تداعي ستنتهي بتغيير طابعها، وهو ما ينقلنا للمستوى الثاني من توصيف الوضع الناشئ في المنطقة.

● المستوى الثاني: انطلاق الحركات الشعبية بما تعنيه من دخول شعوب المنطقة في حالة نشاط سياسي مرتفع، تحت ضغط عوامل الأزمات الاجتماعية، وكجزءٍ وامتدادٍ لحركة شعبية عالمية معادية في جوهرها للنظام الرأسمالي العالمي، وعجزه عن حل المشكلات المتفاقمة والمتراكمة على المستويات كافة. تم التعامل مع الحراك الشعبي من قبل المركز الإمبريالي وأنظمة المنطقة به وفق أساليب مختلفة ومتراكبة، القمع، التسليح (كما حدث في سورية)، إجراء تغييرات شكلية كترحيل رؤساء مع الحفاظ على بنية العلاقات الاقتصادية- الاجتماعية، ومنظومة الحكم دون تغيير. الأخطر هو المحاولات المستميتة لتفريغ هذه الحراكات من مضمونها الاجتماعي وكمونها الثوري، عبر العمل على إحداث انقسامات داخل قواها من خلال تكريس ثنائيات وهمية ذات طابع طائفي وإثني أو ثنائيات من شاكلة مدني- عسكري، علماني- ديني.

وفي الأحوال كلها، الحراك الشعبي في المنطقة مازال في بداياته، فعوامل ظهوره مازالت موجودة. وفي سورية، التي تم التسلط على حراكها عبر مستويات عالية جداً من التدخل الخارجي والتسليح، فإننا على ثقة تامة أنه ومع انخفاض مستوى العنف والصراع المسلح سيستعيد الحراك الشعبي زخمه بمختلف تعبيراته.

فالعلاقة عكسية بين مستوى الصراع المسلح ومستوى فاعلية وحضور الحركة الشعبية.

● المستوى الثالث: أزمة الهيمنة التي تعيشها أمريكا في المنطقة (إذ أنّ الأنظمة الاقتصادية-الاجتماعية المتداعية هي الابن الشرعي للنظام العالمي الذي تشكل أميركا وأوروبا مركزه) على أن أزمته تجاوزت أزمة الهيمنة إلى أزمة التحكم نتيجة لعوامل أولها عجز أدوات الهيمنة الاقتصادية والسياسية التقليدية عن تحقيق وظائفها في ظل ارتفاع مستوى النشاط السياسي لشعوب المنطقة، بالإضافة لصعوبة التدخل العسكري المباشر. ثم صعود الدور الإقليمي لقوى دولية (روسيا-الصين) وإقليمية (إيران، متناقضة المصالح مع الولايات المتحدة وأوروبا، تدفع باتجاه علاقات دولية جديدة قائمة على التعددية واحترام السيادة الوطنية، وإعادة توزيع الأدوار والوظائف والحصص بين القوى الدولية والإقليمية بطريقة تشكل فرصة تاريخية لإعادة بناء مشاريع الدولة الوطنية على أسس أمتن.

ويمكن تقسيم الرد الأمريكي على هذا الوضع الإقليمي المعقد الناشئ على مرحلتين، وإن كان مشتركهما التخطيط، والسعي للتوتير والتقسيم والتفتيت:

المرحلة الأولى وفيها تم تبني ما يمكن تسميته استراتيجية (خريية لعبية)، أي الإنخراط في عملية تحطيم المجتمعات بقواها المنتجة وبموروثها الثقافي، بعد استنفاد إمكانات الهيمنة عليها، عبر إشعال المنطقة بجملة من الحروب البيئية الداخلية المستندة إلى انقسامات ثانوية مضخمة طائفية وعرقية وقومية.. إلخ،

الأمر الذي ذهب حد رعاية ظهور الفاشية الجديدة، كداعش وأخواتها باعتبارهم أحد أذرع الأوساط الأكثر رجعية في رأس المال المالي العالمي. وصلت هذه الاستراتيجية إلى طريق مسدود رغم كل الدمار الحاصل، إذ فعل ميزان القوى الدولي الناشئ فعله، وتبين أنها قد تؤدي إلى توسيع نطاق الحرب لأوسع مما تريده الولايات المتحدة، في الزمان والمكان غير المناسبين، في الوقت الذي لم يعد لديها قوى كافية لإنفاقها في المنطقة.

المرحلة الثانية من الرد الأمريكي عنوانها محاولة ترشيد إدارة الأزمة على الصعيد العالمي وإعادة ترتيب الأولويات، إذ تقوم الإمبريالية الأمريكية بعملية إعادة تموضع وتوزيع لقواها العسكرية والإقتصادية، بهدف تنظيم عملية تراجعها، الأمر الذي تجلّى بتغيير التكتيكات المستخدمة تحديداً عبر تطعيم أدواتها الفظة من عقوبات وحروب وتسليح، بأدوات القوة الناعمة ومحاولات الاحتواء، الأمر الذي انعكس حتى اليوم في تقدم مجموعة من المسارات السياسية، أهمها توقيع (الاتفاق النووي) مع إيران، و(قبول) بالعملية السياسية في كل من سورية واليمن، والتحضير لإطلاق (عملية سلام) جديدة في فلسطين، هذا عدا عن الحوار الأميركي-الكوبي (يقابل هذه المسارات السياسية، تصعيد وتوتير عسكري وتعقيد مسارات سياسية في شرق آسيا)

لا أحد يتوهم بأن الأزمة المعقدة للإمبريالية اليوم ستجعلها تنجح نحو السلم، وإنما هي مضطرة إلى معايرة الأهداف، ودقة التصويب وكثافة النيران ضمن معطيات معقدة. فاليوم تضع الرأسمالية البشرية ومنطقتنا على مفترق طرق: إما الاشتراكية أو الهمجية. فالأهداف السياسية للإمبريالية الأمريكية لم تتغير، فهدف «الإحراق من الداخل» عبر افتعال وتأجيج نزاعات داخلية وغيرها مازال ماثلاً، ولكن يتم تسريع نقل هذه العملية إلى المستوى السياسي لاحتواء مخاطر توسع الحروب القائمة، على أن إدارة هذا التناقض، بين الإحراق من الداخل والمسارات السياسية التي تدفع باتجاه موازين القوى الدولية، ليست مضمونة النتائج أبداً من وجهة نظر المصالح الأميركية، تحديداً إذ ماتحت القوى المحلية بالمسؤولية المطلوبة. وهو ما ينقلنا لدور اليسار وتحديداً الحركة الشيوعية.

٣- «اليسار» والدور المنوط به

إن الأزمة المركبة للرأسمالية ولمراكزها الإمبريالية تؤمن ظرفاً موضوعياً لازماً لتقدم قوى اليسار والشيوعية، إلا أنه ليس كافياً. إن وعي هذا الطرف يتطلب القطع مع مزاج حقبة التسعينات، وهو ضرورة لبناء برامج تتناسب ومرحلة انفتاح الأفق هذه.

أما تحقيق هذه البرامج فينطلب جميع القوى الاجتماعية والسياسية صاحبة المصلحة بالتغيير الجذري والشامل، تجميعاً ليس بالمعنى الميكانيكي، وإنما على أسس الحدود المشتركة الضرورية فيما يخص الجوانب الاقتصادية-الاجتماعية، الديمقراطية والوطنية.

إن مجتمعاتنا ليست فقط حافلة بالقوى الاجتماعية المعادية للرأسمالية من حيث الجوهر (وعيت ذلك أم لم تعه)، بل إن القوى الاجتماعية المرتبطة عضوياً بالنظام الرأسمالي وتشكل امتداداً له، تعيش اليوم واحدة من أحلك لحظاتها التاريخية، إن لم تكن أكثرها حلكة، فهي اليوم شبه معلقة بالهواء، مهلهلة، مضغعة، ومسكونة بالخوف من المستقبل، (الأمر الذي يتجلّى في أحيان كثيرة بتحريض كمون تدميري)، كنتيجة طبيعية لأزمة المركز الإمبريالي وعدم مقدرته على إسنادها، هذا إن لم نقل أنه استغنى عن جزء منها وتركه في مهب الريح.

إن تجميع القوى بالمعنى الديالكتيكي، يتضمن مهمة فرز القوى على أسس تضمن إبطال مفعول استراتيجية الإحراق من الداخل التي تتبناها المراكز الامبريالية، وبعض القوى المحلية (في المعارضات والأنظمة على حد سواء)، فرز يعيد رسم الاصطفافات من اصطفافات رجعية هدامة إلى اصطفافات بناءة تسمح بالتقدم إلى الأمام، الأمر الذي يتطلب التعامل مع ألعام الثنائيات الوهمية التي لم تسلم قوى اليسار منها، والتي تعمل على حرف الاصطفافات عبر تكريس تناقضات ثانوية ووهمية تعمل على تشتيت القاعدة الاجتماعية التي تجمعها المصلحة بالتغيير الجذري والشامل، كما تلعب دور العوازل فيما بين القوى السياسية من ناحية، وبين الأخيرة والمجتمع من ناحية أخرى. هذه العناوين التشتيتية والعازلة تنتوع من مقولات على شاكلة ديني- علماني، مدني- عسكري، بالإضافة للاصطفافات الطائفية والقومية، إلى «تراث» المهارات الدوغمانية- أحياناً كثيرة- وغير العملية داخل الفضاء السياسي بين الحركات اليسارية والقومية والإسلامية.

إن عملية التجميع الهادفة إلى تغيير موازين القوى لصالح مشاريع التغيير العميق والجذري والشامل تتطلب الفرز والتجميع على أساس البرامج والممارسات المبنية عليها (وليس على أساس الياقطات الايديولوجية، بمواضيعها المترابطة والمتلازمة الثلاثة: الاقتصادي-الاجتماعي، الديمقراطي والوطني :

- الموقف الاقتصادي- الاجتماعي ومدى تمثيل مصالح العمال والفلاحين والطبقات المهمشة، وتحديدًا لمدى تحقيقه لأعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية. على أنه من الواجب أن يرد الاعتبار إلى هذا الجانب بعد أن جرى دفعه إلى الخلف، خلف المطالب «الديمقراطية» الشكلية.
- هذا ينقلنا إلى المستوى الثاني وهو الموقف من القضية الديمقراطية الواجب بناؤه على أسس عملية تسهل وتضمن سير المجتمع إلى الأمام وتطور قواه المنتجة كما تضمن فاعليته ومشاركته ورقابته. فوظيفة النظام السياسي هي ضبط العلاقة بين جهاز الدولة والمجتمع، بين جهاز الدولة والحركة السياسية، بين الحركة السياسية والمجتمع. أسس الديمقراطية الشعبية يحددها الظرف الملموس، وليس الوصفات الليبرالية الدوغمانية والمعلبة للديمقراطية المصدرة من المركز الامبريالي، كونها قبل كل شيء مستندة إلى رواية تاريخية كاذبة فيما يخص دور ووزن الديمقراطية في مسار التطور الغربي. هذه الرواية التي ترد من قبل بعض اليسار «المؤمن» بأن «تشبيد» الأصنام المقدسة «للمؤسسات الديمقراطية» و«أداء» «فروضها وطقوسها» هو أم القضايا والطريق الوحيد إلى الخلاص الدنيوي.
- الموقف الفعلي من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والكيان الصهيوني، ومعياره الانخراط ودعم كل أشكال ومستويات مقاومة هيمنة المركز الامبريالي وبالوسائل كلها.

إن مدى إسهامنا كقوى سياسية يتحدد بمدى وعينا لطابع المرحلة التاريخية التي نعيش فيها وبالمقدرة على ترجمة ذلك ببرامج وممارسات قادرة على تجنيب البشرية ومجتمعاتنا ويلات الهمجية التي تدفعنا إليها الرأسمالية، وتوسع الأفق المفتوح أصلاً، نحو الإشتراكية التي تطرق الأبواب بقوة.

دور الأحزاب الشيوعية وعموم قوى اليسار والديمقراطية

في الوضع الراهن في العالم العربي

عادل حبه

تركت التحولات المثيرة التي طرأت على العالم في العقود الثلاثة الأخيرة، وما نتج عنها من انهيار منظومة الدول التي رفعت شعار بناء المجتمع الاشتراكي كهدف في بلدانها، تداعيات واضحة على مكانة ونفوذ الأحزاب الشيوعية واليسار، بل وحتى على الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم، ناهيك عن تأثيراتها على الأحزاب الشيوعية وعموم اليسار في العالم العربي.

وقد تناولت الأحزاب الشيوعية والعمالية العربية وبعض قوى اليسار في العالم العربي هذا الحدث الكبير بالنقاش والتحليل، وعمدت بعضها إلى تغيير أسمائها وإعادة النظر في مرجعياتها والتخلي عن بعض الثوابت في أفكارها، ولكن أغلبها كما نعتقد، لم ترق في هذه التحليلات إلى تحليل معمق لهذا الحدث، فهي مازالت بحاجة أكثر إلى تناول أعمق لما حدث والبحث في العوامل التي أدت إلى هذا التحول المدوي لتلك الأنظمة والذي لم يكن متوقعا.

وتواجه هذه الأحزاب مهمة بالغة الأهمية هي التدقيق والتحليل في الواقع الاجتماعي والاقتصادي في بلداننا، والتحري والبحث عن سبل وطرق الوصول إلى هدف بناء مجتمع عادل وديمقراطي حقيقي، والتخلي بالواقعية بعيداً عن الأحلام الطوباوية التي طغت على الأحزاب خلال العقود السابقة والتي واجهت تطبيقاتها الفشل.

إن تراجع نفوذ اليسار والأحزاب الشيوعية عموماً، شكّل أحد الأسباب التي أدت إلى انتشار التيارات العدمية والدينية والسلفية وظاهرة تسييس الدين، وصولاً إلى ظاهرة بروز ظواهر إجرامية عبثية خطيرة هزت العالم بأجمعه وهي التيارات الإرهابية التي ترندي رداء الدين والتي وجدت لها أرضية خصبة خاصة في البلدان العربية وفي بعض البلدان الإسلامية جراء الخلل في البنية الاجتماعية والأزمات المستعصية التي تعيشها هذه المجتمعات.

وباختصار، إن أولى الأسباب التي أدت إلى فشل التجارب الاشتراكية، وبالتالي إلى تراجع نفوذ الأحزاب الشيوعية بما فيها في البلدان العربية، هو تبني هذه الأحزاب على اختلاف تلاوينها موضوعة القفز والقفز على مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي، أي تجاهل موضوعة "تعاقب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية" في سلسلة التطور الطبيعي الذي شهدته المجتمعات البشرية منذ الشيوعية البدائية وحتى انتشار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية في العالم لحد الآن.

هذه الموضوعة طرحها كارل ماركس في مؤلفاته، ولكنه تجاوزها عندما تحدث عن إمكانية الانتقال إلى الاشتراكية من خلال المشاعية الريفية الروسية، وهو بذلك قد تجاوز على موضوعة تعاقب التشكيلات التي أشير إليها آنفاً، مما فتح الباب أمام سلسلة من التنظيرات والتطبيقات الخاطئة في الأحزاب الشيوعية، وخاصة الحزب الشيوعي السوفييتي والصيني. وتبينت هذه الأحزاب وبأشكال متفاوتة موضوعة إمكانية القفز على المراحل وتجاوز المرحلة الرأسمالية بل وحتى الاقطاعية للانتقال إلى الاشتراكية.

ولوحظ هذا التجاوز في التجربة الروسية على سبيل المثال، حيث رُفِع شعار بناء الاشتراكية كهدف في "موضوعات نيسان" من قبل لينين بُعيد ثورة شباط عام 1917 وعلى أثر عودته من المنفى، وقبل أن يجري الحزب البلشفي تغييراً على برنامجه القائم على انجاز الثورة الديمقراطية والذي أقره الحزب بعد فشل ثورة

1905. علماً أن الظروف الموضوعية في روسيا لم تكن متوفرة لبناء الاشتراكية، فالطبقة العاملة الروسية لم تكن تشكل إلا نسبة بسيطة من القوى المنتجة في البلاد، في حين شكّل الفلاحون الغالبية الساحقة من المنتجين، كما سادت في بعض البقاع الروسية بقايا العلاقات شبه القطاعية والعلاقات الاقطاعية بل وحتى العبودية في الأطراف، وسادت الأمية على أكثر من 90% من السكان. كما أن انتاجية العمل كانت واطئة جداً قياساً بانتاجية العمل في بلدان أوروبا الغربية، وهي التي تشكل العامل الأساس في أي انتقال صوب تشكيلة أرقى من التشكيلات السابقة.

إن التمسك بهذه الفكرة والمبالغة بها هي التي دفعت الأحزاب الشيوعية في بعض البلدان وبعض الأحزاب غير الشيوعية إلى القفز أيضاً على المراحل وتبني فكرة بناء الاشتراكية بشكل إرادوي وعاطفي، بحيث أعلن عن الهدف المباشر لبناء الاشتراكية في بلدان ضعيفة التطور والنمو كمنغوليا والصين وفيتنام ولاؤوس واليمن الديمقراطية ومصر والجزائر وكوبا وأخيراً فنزويلا.

كما جرى لاحقاً تبني موضوع "التطور اللارأسالي" في بلدان عديدة، وهي جميعها غير مهيئة موضوعياً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية لبناء هذا المجتمع البالغ التطور والمفترض أن يؤسس على قاعدة تشكل أعلى سلم التطور اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً وعلمياً، وفي ظل أعلى انتاجية للعمل، وتسود في هذا المجتمع أعلى شكل من أشكال الديمقراطية ومشاركة الشعب في إدارة شؤونه ويتمتع الشعب بأعلى أشكال الوعي والإبداع.

وهناك عامل آخر لعب دوراً في تعثر مشاريع الأحزاب الشيوعية والعمالية في هذه البلدان وبلوغ أهدافها هو تمسكها بل والغلو في أدلجة السياسة دون التركيز على المهمة الأساسية لها وهي صياغة وتطبيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث أضحت هذه الأحزاب تتبارى مع التيارات الاسلامية التي سعت لأدلجة السياسة تحت يافطة الدين. لقد فشلت هذه الأدلجة في جميع البلدان الاشتراكية، حين عمدت الأحزاب الشيوعية الحاكمة في هذه البلدان إلى أدلجة التعليم والسياسة في البلاد، وأغرقت المناهج الدراسية بالمواضيع الأيديولوجية وإجراء الامتحانات للطلبة بها. ولكن ما أن انهارت هذه الأنظمة حتى توجهت غالبية من أفراد الشعب، كما جرى في المثال الروسي، إلى إعادة بناء المراكز الدينية التي جرى تهديمها أو هجرها في ظل الحكم السوفييتي، وانتشرت النزعات الدينية على اختلاف مذاهبها بشكل يلفت النظر. لقد أبعثت هذه الأدلجة في بلداننا عن الأحزاب اليسارية وسطاً غير قليل من أبناء الشعب لهم مصلحة في تطبيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأحزاب. ولعب ذلك دوراً في العزلة التي عانت منها غالبية هذه الأحزاب.

إن مهمة الحزب السياسي تتحدد في طرح برامج اجتماعية اقتصادية بالدرجة الأساسية من أجل حل مشاكل المواطنين والتخفيف من معاناتهم فحسب، ولا تكمن مهمتها في نشر الدعوة لهذه الأيديولوجيا أو تلك. بالطبع لا يعني ذلك تجاهل الجانب المعرفي في الأيديولوجية التي قد تساعد على بلورة وصياغة نهجاً ينير الطريق لهذه الأحزاب. إن التمسك بأدلجة السياسة من قبل الأحزاب اليسارية يتناقض مع الشعارات التي ترفعها هذه الأحزاب حول ضرورة فصل الدين (الأيديولوجية) عن السياسة، مما يضعف مصداقيتها أمام الرأي العام. وإضافة إلى ذلك فإن الأيديولوجيا هي موضوع نخوي لا يمكن للمواطن البسيط الخوض فيه أو إدراكه. كما تنطوي الأيديولوجيا على الثوابت، وهي بذلك تتعارض مع السمة المتحركة على الدوام في المشهد السياسي والاجتماعي. وهنا ينبغي على الأحزاب الشيوعية على وجه الخصوص التركيز على برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحظى باهتمام المواطنين من أجل توفير ظروف أفضل لمعيشتهم وتطوير مهاراتهم وحفظ كرامتهم وحقوقهم وتنمية المجتمعات علمياً وتكنولوجياً وتوفير العدالة فيها وتأمين أعلى مشاركة للشعب في إدارة شؤونه وتمتعه بالديمقراطية الحقة من أجل التحول تدريجياً صوب الهدف المنشود وهو بناء "المدينة الفاضلة"، أي الاشتراكية.

إن غالبية الأحزاب الشيوعية وعموم اليسار في بلداننا تفتقر في المرحلة الراهنة إلى مراكز للبحوث تركز كل جهودها لدراسة الواقع الاجتماعي والتركيبية الطبقيّة للمجتمع، ومكانة وحجم الطبقة العاملة في بلداننا، وماهية دورها وتأثيرها في المتغيرات الراهنة في علاقات الانتاج، إضافة إلى البحث الجاد عن كل القوى والطبقات الاجتماعية التي لها مصلحة في أحداث تغيير جذري تدريجي صوب بناء مجتمع عادل وديمقراطي.

فالوضع في غالبية المجتمعات العربية بالغ التعقيد، فإننا لا نرى في بعض هذه البلدان حتى أي أثر للطبقة العاملة المحلية فيها، كما هو الحال في غالبية دول الخليج التي تعتمد بالأساس على العمالة الأجنبية القادمة من بعض الدول العربية ومن دول جنوب شرق آسيا وبعض البلدان الأوروبية. كما شوّه الاقتصاد الريعي في البلدان المنتجة للنفط في العالم العربي الوعي الاجتماعي وشتى أنواع الفساد ونشر الثقافات والقيم الرجعية، وأصبحت هذه البلدان حاضنة رئيسية للتيارات والأفكار السلفية المتطرفة التي تتلقى الدعم المالي السخي من هذه الدول بهدف نشر الخراب والرعب والقتل مما أدى إلى شلّ الحياة في بلدان عربية وغير عربية.

ولذا يجب على مراكز البحوث أن تتولى البحث في القوى المنتجة الجديدة في المجتمعات العربية، وخاصة تلك القوى المنتجة المرتبطة بالانتاج الحديث ومدى حجمها ومدى تطابق مصالحها مع مصالح الطبقة العاملة والفئات الكادحة والفلاحين والفئات الوسطى والحركات النسائية المطالبة بالمساواة وتحرير المرأة من القيود التي يفرضها المجتمع الذكوري في مجتمعاتنا بذرائع دينية تتعارض مع حجم ودور المرأة في المجتمعات المعاصرة.

إن مثل هذه النظرة الواسعة لدى اليسار من شأنها أن توسع من مكانته ونفوذه، وتمهد السبل لتكوين تجمع شعبي واسع يقف بوجه استفحال نشاط التيارات الدينية والسلفية المتطرفة المسلحة التي لا تطرح إلا شعارات التدمير والخراب والقتل و "جهاد النكاح" واستعباد المرأة، وتنتهز كل فرصة من أجل فرض نمط الاستبداد الديني على شعوبنا.

ومن الواجب على الأحزاب الشيوعية وعموم اليسار أن تستفيد من تجارب التحالفات التي خاضتها في السابق بأخطائها واخفاقاتها وبالنزر اليسير من نجاحاتها. وينبغي أن يكون المعيار الأساس في التحالفات هو مدى تمسك القوى التي تتحالف معها بالموازين الحديثة في النشاط السياسي ومدى إيمانها وتبنيها للديمقراطية الحقة وممارستها سواء في نشاطها العام على نطاق المجتمع أو في حياتها الداخلية بقدر ما يتعلق بعقد مؤتمراتها بشكل دوري ومشاركة أعضاء هذه الأحزاب في رسم السياسة العامة لها ومدى قبولها بالتعددية والتداول السلمي للسلطة. وإضافة إلى ذلك ينبغي الحذر كل الحذر من التحالف مع تلك الأحزاب التي تعتمد الطائفية والعشائرية والمناطقية والتعصب القومي منهجاً وممارسة لها مهما كانت الذرائع. ويضاف إلى ذلك شرط مهم في أية تحالفات هو تخلي تلك الأحزاب عن تأسيس منظمات مسلحة خارج إطار المؤسسات الرسمية للدولة الديمقراطية المنشودة في مجتمعاتنا.

فعلى سبيل المثال تعج بلداننا الآن بالمئات من التنظيمات المسلحة، ففي العراق وحده هناك قرابة 100 منظمة مسلحة تعود بعضها أو لها صلة بأحزاب تشارك في العملية السياسية المتعثرة في العراق وتعتمد في التمويل والدعم العسكري اللوجستي، ناهيك عن الارتهان السياسي، لأطراف إقليمية وخارجية لها أجندات تتعارض مع المصالح الوطنية لشعبنا، مما يعرقل تطوير النظام الديمقراطي الفتى والمتعثر أصلاً في البلاد. وتعمل هذه المنظمات المسلحة بالصد من مصالح الشعب وأمن البلاد وتفرض الأتاوات والابتزاز على المواطنين.

كما ينبغي الحذر في أي تحالف أو تنسيق مع تلك القوى المشاركة في العملية السياسية، ولكنها تمد الجسور مع القوى الإرهابية التي تحصد أرواح المواطنين العراقيين بالآلاف. ولنا في ذلك مثال الترحيب الذي أبدته بعض القوى السياسية ونواب في البرلمان العراقي بالاجتياح الداعشي لمدينة الموصل، بحيث تجرأ البعض ووصف

الإرهابيين كوطنيين يناضلون ضد "التهميش". وشارك نفر آخر من المشاركين في العملية السياسية في التآمر المباشر ضد الشعب وأمنه، ومثال أحمد العلواني خير دليل على الأواصر والمصلحة التي تجمع بين هؤلاء المشاركين في العملية السياسية وبين تلك المنظمات الإرهابية التي تزهدق أرواح عشرات الآلاف من أرواح العراقيين على مختلف انتماءاتهم.

ولذا فإن التزام الأحزاب الشيوعية واليسار عموماً بالضوابط والمعايير الحديثة المطلوبة في سياسة تحالفاتها مع القوى السياسية الأخرى هو أمر ضروري وحيوي من شأنه أن يرفع من مصداقيتها في نظر الرأي العام في بلداننا ويزيد من احترام الناخب لها، حيثما تجري انتخابات حرة ونزيهة وفي ظل قانون ديمقراطي للانتخابات.

ومن الضروري أن تلقي الأحزاب الشيوعية واليسار عموماً نظرة فاحصة ونقدية إلى واقع عالمنا اليوم الذي يتميز بالتعقيد والتناقض، ولم يعد مثابهاً للصورة التي تميز بها العالم في عهد كارل ماركس وحتى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين.

فقد تحولت الرأسمالية إلى شبكة معقدة من الأواصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تتحكم بمسار جميع المجتمعات في الكرة الأرضية ضمن إطار ما يعرف بظاهرة العولمة المتناقضة. فالعولمة تمد أخطبوطها إلى سائر مرافق المجتمع البشري وتسعى إلى كبح أية حركة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة التمييز بين البشر وإرساء علاقات ديمقراطية حقة بين الدول دون تمييز أو استغلال من ناحية، ولكنها من ناحية أخرى فإنها تقرب بين البشر بسبب تعرضهم إلى الظروف السلبية نفسها التي يتعرض لها المتضررين من العولمة مهما كانت قوميتهم أو دينهم وجنسهم وانتمائهم الطبقي والذين يشكلون غالبية أفراد المجتمع البشري.

وتبعاً لذلك ينبغي على الحركة الشيوعية والعمالية واليسار العالمي والحركات الاشتراكية أن تقوم بالبحث والتقصي حول أفضل السبل لخلق الانسجام بين هذه الجماهرة الواسعة في شعاراتها وأولوياتها وأساليبها في تحقيق شعاراتها المشتركة.

إننا لو ألقينا نظرة على مسار الحركة الشيوعية والعمالية العالمية والحركة الاشتراكية الديمقراطية، ورغم ما حققته من نجاحات في جوانب معينة من نشاطاتها، إلا أنها كانت تعيش حالة من التناقضات والتناظر وحتى الخصومة والتناظر في مسارها وشعارها وممارساتها. فلم تتمكن هذه الحركات بأهم مبدأ قامت عليه الحركة الاشتراكية الديمقراطية في القرن التاسع عشر، أي موضوع الديمقراطية وحق الفرد في المشاركة في إدارة شؤونها. ونتيجة لذلك، وما أن استلمت بعض هذه الأحزاب زمام السلطة حتى تحول البناء السياسي الذي رفع راية الاشتراكية إلى نمط من أنماط الاستبداد والأنظمة الديكتاتورية، وحُرم الكادحون وأبناء الشعب من المشاركة في إدارة شؤونهم، وسُلبوا من أهم حق دافعت عنه الحركة الاشتراكية الديمقراطية وتبنته وهو الحق الديمقراطي، بذرائع تراوحت بين ديكتاتورية البروليتاريا تارة أو الديمقراطية الشعبية تارة أخرى. ولم يقتصر الأمر على ذلك، فأقدمت هذه الحكومات على توفير كل أسباب الحماية لأنظمة ديكتاتورية في بلدان أخرى خاصة في أوج تصاعد الحرب الباردة منذ عام 1949.

ولذا فإن هناك مهمة عسيرة أمام الأحزاب الشيوعية واليسار عموماً أن تؤسس لحركة أممية جديدة، فليس هناك أية مصلحة مشتركة تربط هذه الأحزاب التي ترفع شعار حماية الكادحين وضد الظلم ومن أجل خلق أفضل الظروف لتنمية الشخصية الانسانية وحفظ كرامة الإنسان أن تكون لها علاقة مع أنظمة غارقة في الاستبداد أو أحزاب مازالت تتمسك بالمفاهيم الاستبدادية أو تدافع عن أنظمة استبدادية بدعوى خصومتها مع الولايات المتحدة كالنظام (الاشتراكي) في كوريا الشمالية أو أنظمة استبدادية مماثلة في عدد آخر من البلدان كما كانت تدافع عن نظام صدام حسين أو القذافي وغيرهم عند أول صدام لهم مع الولايات المتحدة. وعبر هذه الخيارات السلمية

والإنسانية حقاً والاشتراكية يمكن لليسار والأحزاب الشيوعية أن تستعيد مكانتها الذي كانت تحتلها في النضال الوطني لشعوبنا وأحزابنا ضد التسلط الاستعماري على بلداننا.

وفي الختام ليس أمام اليسار سوى طريق السير على طريق التدرج في تحقيق أهدافها بالاستناد إلى حركة شعبية واسعة تضم كل المتضررين من بأس العولمة سواء في إطار الدولة الوطنية الواحدة أو ضمن إطار الدول الأخرى من أجل إحداث تراكم في الوعي وفي تعبئة القوى من أجل إزالة القيود والموانع التي تفرضها العولمة على تحرر البشر من الاستغلال مستفيدة في ذلك مما توصل إليه العقل البشري من وسائل علمية وتكنولوجيا ووسائل الاتصال لبلوغ الهدف الأسمى لإرساء دعائم "المدينة الفاضلة".

أزمة اليسار العربي .. والنهوض الممكن

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

بعد عقود من الاستبداد والتخلف والتبعية، وما صاحبها من سياسات رسمية لم تعكس الموقف الحقيقي للشعوب العربية سواء ما يتعلق بالاستبداد الداخلي وغياب الديمقراطية وانعدام الحياة السياسية الفعلية والتخلف وغياب العدالة الاجتماعية. كل هذه العوامل الموضوعية للمرحلة الثورية الجديدة، كانت ناضجة وجاهزة في المجتمعات العربية، والغائب الوحيد كان العامل الذاتي، بعد ان عجزت الأحزاب بكل تلاوينها وأطرافها، بما فيها قوى اليسار، عن إدراك هذه الحالة بانتظار عامل ذاتي جديد.. وهذا ما حصل عندما ادركت الشعوب طريقها الى الحرية، لتعيد إلى الأذهان المقولة الحاسمة، التي أثبتتها التاريخ وتجارب الحركة الثورية العالمية، وهي الدور الحاسم والمقرر للشعوب وقدراتها على الانخراط في النضال لتغيير واقعها الاقتصادي الاجتماعي والسياسي.

ورغم ان الثورات العربية كانت بعناوين اقتصادية واجتماعية وبآفاق سياسية، الا ان سرعة انتشارها بين الجماهير جاء مفاجئاً بالنسبة للياسر وغيره. وكما كان المشهد صادماً عندما وجد هذا اليسار الشعارات التي حملها ونادى بها منذ عقود وصاغ مشاريع التحرر الوطني والديمقراطي على اساسها، تملأ الميادين وتصيح بها حناجر الملايين التي نزلت الى الشوارع مدافعة عن حقوقها، فيما اليسار يقف حائراً ومترنحاً عاجز حتى عن تبرير ما يحدث..

اليوم لم يعد كافياً القول ان الحركات والتيارات اليسارية العربية لا زالت تعاني من نتائج سقوط الأتحد السوفياتي لتبرير التراجعات المخيفة في شعبيتها، فهذا الاستنتاج وان كان صحيحاً في جزء كبير منه، وفي مراحل زمنية معينة، الا انه لم يعد يصح إحالة هذا العجز على عوامل واسباب خارجية وتجاهل العوامل الذاتية التي باتت تشكل سبباً رئيسياً على معالجته الصحيحة يتوقف مستقبل اليسار ودوره النضالي.

وكي لا نكون اشداء في نقدنا للياسر ودوره، خاصة خلال الثورات العربية، فان ما حدث في بعض البلدان لم يكن مقطوع الجذور عن التاريخ النضالي لشعوبها سواء ضد الاستعمار أو في المراحل التي تلت التحرر من الاستعمار المباشر، بل ان الجزء الاكبر من شعارات ومطالب الجماهير، كانت مستوحاة من مراحل النضال ضد الاستعمار المباشر وفي الفترة الانتقالية التي مر بها النضال الوطني على أعتاب الاستقلال كشعارات الحرية والديمقراطية والتعددية والخبز والكرامة والسيادة الوطنية وحقوق المواطنة والدولة المدنية.

وبهذا المعنى فلا يمكن حصر تراجع شعبية وجماهيرية قوى اليسار الى سبب واحد انطلاقاً من التمايز الواضح بين بلدان المنطقة العربية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك فان التراجعات هي على تماس مع خصائص وظروف كل بلد، فمنها ما له علاقة بقمع السلطات ومنها ما يعود الى اسباب تنظيمية وفكرية واخرى لاسباب طائفية وبعضها يعود الى نمط الخطاب الذي يقدمه اليسار وتماهيه في بعض الاحيان مع خطاب السلطة او قوى مجتمعية اخرى. لكن الاستنتاج العام هو ان جميع حركات اليسار لم تكن قادرة على تلبية نداء الجماهير وظلت مساهمتها في الثورات العربية محدودة ومعدومة في بعض الاحيان.

وفي الخمسينات والستينات من القرن الماضي حقق المشروع القومي عدداً من الانجازات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والعلوم والفنون، حتى في ظل أنظمة ديكتاتوريه، فشهد عدد من البلدان حركة تأميم واسعة لمصادر الثروة الوطنية واصلاح في القطاع الزراعي والملكية الزراعية فتحت الآفاق أمام نمو ملحوظ

في صفوف الطبقة العاملة وفي صفوف شرائح الطبقات الوسطى في المجتمعات العربية. غير أن حركة قطع وقعت منذ سبعينات القرن الماضي وأسهمت بشكل فعال في وقف عجلة التطور، فتوقفت مشاريع وخطط الحدّثة والإصلاح وتراجع دور التنوير وظهرت الى الوجود أنظمة استبدادية تدور في الفلك الامبريالي وفي فلك العولمة الرأسمالية من الموقع الهامشي والتابع، وتقلصت بل انعدمت الحياة السياسية القائمة على الممارسة الديمقراطية على أيدي هذه الأنظمة، التي وضعت المجتمع أمام خيار الانضواء تحت لوائها أو خيار الانحياز الى الاسلام السياسي، خاصة في ظل ممارسة كل اشكال القمع والحصار ضد قوى اليسار والقوى الديمقراطية وقوى الحدّثة والتنوير. كان هامش الحركة والعمل يضيق أمام قوى اليسار والقوى الديمقراطية في كثير من الدول العربية ولم يكن الامر كذلك بالنسبة لقوى الاسلام السياسي، وجرى استيراد تيارات سلفية من الخارج، حيث جرى توظيفها في الألاعيب السياسية الداخلية وفي افساد الحياة السياسية.

دون شك اسقطت جماهير الانتفاضات العربية رموز السلطة الاستبدادية في اكثر من بلد عربي، غير انها وهذا كان متوقعا، لم تسقط السلطة الاستبدادية بانظمتها وقوانينها ودستورها والاجهزة التي كانت تعتمد عليها في استبدالها، ولم يكن متوقعا أو مطلوبا من الجماهير، التي احتلت الساحات والميادين أو تواصلت اعتصاماتها واحتلالها لتلك الميادين حتى يسقط النظام برموزه وانظمتها وقوانينه ودستوره واجهزته، ذلك لا يقلل من شأن الانجازات العظيمة التي حققتها جماهير الانتفاضات العربية خلال العامين الماضيين، بعد اسقاط رموز السلطة الاستبدادية وبعد تحييد وتجميد آليات السيطرة الاستبدادية، بقدر ما يؤشر على ضرورة الحفاظ على آلية الدفع المطلوبة حتى لا تتوقف مسيرة التحول دون انجاز المهام، التي عبرت عن نفسها بالمطالب السياسية والاجتماعية والديمقراطية الواسعة لجماهير الانتفاضات العربية، التي انطلقت عفوية، في ظل غياب تقاليد دستورية وبرلمانية في الحياة السياسية وفي ظل ضعف في بنية القوى السياسية، باستثناء بنية قوى الاسلام السياسي، والتي لم يكن لها دور على كل حال في بدايات هذه الانتفاضات.

إذا وضعنا الثورات العربية في اطارها التاريخي، سنصل الى استنتاج هام وهو ان الجذر الاساس لهذه الثورات كان اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا. ويمثل الجانب الاقتصادي موقعا متقدما، وان الصراع المستقبلي من اجل حل المشكلة الاقتصادية – الاجتماعية سيأخذ وقتا طويلا.

اما على المستوى الوطني فان الصراع سيدور حول هوية الدولة ودستورها، وحقوق المواطنة فيها ومساحة الحريات العامة والديمقراطية وقضايا جوهرية أخرى تتصل بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات الوطنية واتجاهات توظيفها للنهوض باقتصاد وطني متحرر من التبعية للمركز الرأسمالي ومن خطط وبرامج وأوامر أدوات العولمة الاميركية في طورها النيوليبرالي المتوحش. هذه وغيرها من القضايا الجوهرية لم تحسمها بعد انتفاضات الشعوب العربية بقدر ما فتحت الافاق للنضال في سبيل حسمها. لقد سقطت رموز السلطة الاستبدادية، وبقيت فلولها دون شك في الادارات العامة والاجهزة والمؤسسات العامة، كما في القطاع الخاص وفي فضاءات أخرى في السلطة القضائية والسلطة الرابعة، واصبحت التطورات اللاحقة في فترة انتقالية ليست بالقصيرة مفتوحة على صراع بين اتجاهات متعددة كالفول والاسلام السياسي وقوى اليسار والقوى الديمقراطية والليبرالية، قوى الحدّثة والتنوير.

وتبقى ساحات الصراع على المستقبل في البلدان العربية، التي اجتاحتها الانتفاضات الجماهيرية، مفتوحة كذلك لتدخل القوى الخارجية، بعد ان افقدت سلطة الاستبداد هذه البلدان دورها وحولت دولها الى دول هامشية تابعة، اذ ليس على مستوى الاقتصاد والسوق نجد التدخل الخارجي على شكل أوامر وخطط من الخارج من أدوات

العولمة الاميركية في طورها النيوليبرالي، بل وكذلك في الخيارات السياسية وهوية الدولة ودستورها وحقوق المواطنة ومساحة الحريات العامة والديمقراطية والسياسات الخارجية وغيرها دون حد ادنى من المراعاة لاولوية سيادة الدول في العلاقات الدولية، هذا فضلا عن أوامر العولمة في الثقافة والفنون والمعايير الثقافية والاخلاقية بما فيها المعايير الرثة، التي كانت تقدم للاسلام السياسي مادة يتغذى عليها في معارضة الديمقراطية العارية في الفضائيات، التي انتشرت كالفقر في مساحات واسعة من وسائل تزييف الوعي وفساد القيم الثقافية والاخلاقية.

ان الاسلام السياسي، وهذا ما يجب ان تدركه قوى اليسار والقوى الديمقراطية صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير الشامل والاصلاحات العميقة، لا يتحرك في فضاء مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة مشكلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي الواسع وانسداد افاق التنمية بفعل قيود ادوات العولمة الرأسمالية المتوحشة، بقدر ما يهرب منها تحت ستار من الدعاية السياسية والايولوجية لحل مشكلات المجتمع في عالم الغيب. في مجرى النضال من اجل حقوق العمال وفقراء الفلاحين وسائر الكادحين، وحقوق الشباب والمرأة وما يسمى بالاقليات في البلدان العربية كان الاسلام السياسي يتقاطع مع انظمة الاستبداد ومع الرأسمالية والبرجوازية الكومبرادورية وجميع الطفيليين، الذين راكموا الثروات على حساب الافقار المتزايد للجماهير الشعبية الواسعة. محور التركيز في نشاط الاسلام السياسي لم يكن يدور حول تعبئة الرأي العام للتحرر من قيود العولمة الرأسمالية بقدر ما كان يدور حول تخفيف هذه القيود وتجميل التبعية وشروط البقاء في نفس النظام الاقتصادي لهذه العولمة الرأسمالية. وفي نشاطه كان الاسلام السياسي يعمل دائما في اتجاهين، صراع على السلطة ضد انظمة الاستبداد وصراع الانفراد والتفرد بها في حال فوزه، بل وفي سياق سعيه للفوز بالسلطة ضد المعارضة اليسارية والديمقراطية والليبرالية.

إن كان ما يحدث في العديد من البلدان العربية يعد شانا داخليا، الا ان اليسار الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية ينظرون الى تلك التغييرات ربطا بقضيتهم الوطنية، خاصة وان المرحلة الثورية في المنطقة العربية تعتمد الى حد بعيد على مصير هذه الثورات. وفي المدى المباشر والى جانب اهمية النضال الديمقراطي، فينبغي الحذر مما تحاول القوى الرجعية فرضه من خلال الترويج لمواقف تشيع مناخات سياسية تدعو الى الأخذ في الاعتبار أن الدول، التي اجتاحتها هذه الانتفاضات باتت اكثر انشغالا بأوضاعها الداخلية ومعالجة التدهور الذي أصاب اقتصادها والخسائر التي تكبدتها، فضلا عن التصدع الذي طرأ على هياكلها، لتبرر حاجتها الى الاستقرار الامني والاقتصادي والسياسي الداخلي، ما يدفعها الى الانكفاء والى ضعف في الاهتمام بالقضايا القومية وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية. ويقدر ما ينطوي عليه ذلك من منطلق، فان الشعوب، التي احتلت الميادين والساحات في العواصم والمدن والارياف في البلدان، التي اجتاحتها الانتفاضات، خرجت تنادي بالخبز والكرامة والعمل والحقوق والمساواة وتعرب في الوقت نفسه عن غضبها وسخطها على التبعية السياسية والاعتداء على سيادتها الوطنية. لا شك أن اعادة بناء النظام السياسي في هذه البلدان بفضاءاته السياسية والمرأة ويحقق تنمية اقتصادية مستقلة ينبغي أن يكون في صلب اهتمامات وعلى رأس جدول أعمال قوى التغيير في هذه البلدان، وفي الوقت نفسه ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الاخطار التي تهدد أمن شعوب الامة وتستهدف تفتيتها كذلك ودفعها نحو الانشغال بعيدا عن قضاياها القومية وفي المقدمة منها قضية الشعب الفلسطيني.

نختم لنقول: إذا كانت احزاب اليسار العربي قد صاغت برامجها النضالية وساهمت بفعالية في رسم مشاريع التحرر الوطني والديمقراطي للبلدان العربية، فالاولى بهذه الاحزاب والحركات ان تكون راس حربة التحركات

الجماهيرية والمحرك الاساس لثورة التغيير في مجتمعاتنا وان تنصدر صفوف القوى الثورية في دفاعها عن شعوبها. غير ان هذا كان ولا زال يتطلب ثورة مزدوجة على المستوى الذاتي وفي العلاقة مع الآخرين وبما يسهم في معالجة حالة الترهل السياسي والفكري والتنظيمي لدى معظم حركات اليسار:

(1) مراجعة ونقد تجربة اليسار العربي خلال المرحلة الماضية واستخلاص دروسها الغنية عبر الاستفادة من ايجابياتها والوقوف على اخفاقاتها المتعددة سواء تلك العائدة الى عوامل موضوعية او اسباب ذاتية تراكمت عبر سنوات لتصل الى نهايات مأساوية.

(2) التعاطي مع قضية الديمقراطية وتسييدها في حياة الاحزاب الداخلية وفي علاقاتها بالجماهير باعتبارها الضمانة الحقيقية لوحدة الاحزاب وتماسكها الى جانب انغراس الاحزاب في حياة الطبقة العاملة والجماهير الكادحة تشكل إحدى أبرز الضمانات لتعزيز الهوية الطبقية للاحزاب اليسارية وتحسينها من اية مخاطر تهدد هويتها.

(3) تعميق البرامج النضالية لحركات اليسار بما يجعلها أكثر اقترابا من مصالح الجماهير، وبلورة أكثر وضوحا للأشكال النضالية والتنظيمية الجماهيرية، بما يواكب الشعارات والمهمات التي تعبر عنها وقدرتها على الاستجابة للتطورات والمتغيرات من حولها.

(4) إحداث تطورات داخلية على مختلف المستويات الفكرية والتنظيمية وعلى مستوى البنى الكادرية لجهة افساح المجال للشباب والمرأة بلعب دورهما النضالي وتبوء المناصب القيادية خاصة بعد ان اكدت التطورات دورهما المحوري في عمليات التغيير.

(5) ضرورة الربط بين قضايا التحرر من التبعية، بمعناها الاقتصادي والسياسي، ومن سياسات الاستعمار والاحتلال والقضايا الاقتصادية والاجتماعية بمضمونها الطبقي القائم على الفرز الواضح بين اغلبية تنتمي الى الفئات الكادحة والمهمشة وقلة تحتكر الثروات الوطنية.

(6) التدقيق جيدا في تحالفات اليسار على المستويين التكتيكي والاستراتيجي ومثال ذلك تحالفات بعض قوى اليسار مع حركات اسلامية في مواجهة قوى ليبرالية او تحالف مع هذه القوى ومع سلطة عسكرية او مع فلول في مواجهة حركات اسلامية.. وما ينبغي ان يحكم تحالفات اليسار هو مدى تجانس اي تحالف على المستويات الفكرية والسياسية والايدولوجية.

الإسلام السياسي والظاهرة الطائفية في العراق

داود أمين

لعب أجداد النبي محمد، من (قصي بن كلاب) حتى عبد المطلب، مروراً بهاشم، لعبوا أدواراً هامة في تكوين دولة قريش، فقد إنتبه هؤلاء الأجداد لأهمية (المقدس) لدى العرب، ووظفوه لصالح دولتهم القادمة التي بناها حفيدهم محمد في يثرب .

لقد كانت مقدمات تلك الدولة في إنشاء (دار الندوة) وعقد (حلف الفضول) وعقد (الإيلاف) والمعاهدات والإتفاقات مع ملوك الروم والحبشة والفرس، وتوسيع التجارة وتأمين طرقها .

ولم تكن فكرة التوحيد غريبة على العرب، بسبب تفشي تعاليم الديانتين اليهودية والمسيحية في الكثير من القبائل العربية، وفي البلدان المجاورة للجزيرة، والتي كانت للعرب والمكيين صلات تجارية وإقتصادية معهم، كما كان للاحناف والموحدين تأريخ في إشاعة هذه الفكرة وسهولة تقبلها .

كانت مكة مدينة التجارة العالمية في ذلك الوقت، فمنها تنتقل القوافل بإتجاه اليمن شتاءً والشام صيفاً، ونحو الشرق بإتجاه العراق وبلاد الروم، فتمت الثروات وإنقسم المجتمع الى أغنياء، من التجار والمرابين وسدنة الكعبة، والى فقراء مدقعين، مما سهل على محمد فيما بعد الإستفادة من جيش الفقراء وضمهم لدينه، الذي يدعوا للعدالة والمساواة ويوعد بالجنة، بالإضافة لدور مكة الديني، بوجود الكعبة التي تحج اليها معظم القبائل العربية، مما سهل سيادة لهجة قريش، التي اصبحت لغة يتفاهم بها معظم العرب، وأصبحت الأشعار تكتب وتلقى في سوق عكاظ بهذه اللهجة، التي شاعت وانتشرت، ثم تعززت بنزول القرآن بها أيضاً .

في تلك الفترة كانت الإمبراطوريتان العريقتان الفارسية والبيزنطية تحتضران، بسبب الحروب المتواصلة بينهما، والخلافات الداخلية بين ملوكها وحكامها، في حين حقق العرب إنتصارهم على الفرس في معركة ذي قار ... وكان ذلك إيذاناً بظهور دولة جديدة، هي دولة العرب والمسلمين، التي أنشأها محمد، المتمتع بميزات رجل دولة من طراز فريد، مستخدماً الدين والدبلوماسية والتحالفات، وطرح الشعارات الموضوعية الصحيحة، والتدرج بها، لتحقيق هدفه النهائي .

ما أود تأكيده في هذه المقدمة هو أن اسباباً إقتصادية وإجتماعية وثقافية وتأريخية وغيرها هي التي هيأت لظهور محمد، وليس موضوع التوحيد ونشر الدين الذي بشر به ودعى اليه فقط .

بعد وفاة محمد إستكمل خلفاؤه الأربعة بناء أركان الدولة، التي كانت العقيدة ونشرها هي طابعها ومهمتها الرئيسية، أي ترسيخ أسس الدين الجديد في صفوف العرب وأرض الجزيرة وما جاورها بشكل رئيسي، لكن ما حدث بعد ذلك، أي في زمن الدولتين الأموية والعباسية شيء مختلف تماماً، إذ تحولت قيادة الدولة الإسلامية الى خلافة وراثية، وتحول من كان يسمى (خليفة المسلمين) لملك أو إمبراطور لا حدود لسلطاته وجبروته وغناه وفرديته، وإبتعد الخليفة عملياً عن الدين وشؤونه، التي أصبحت مهمة مجموعة من وعاظ السلاطين، والمفسرين والكتبة والشيوخ، الذين إرتبطوا بالخلفاء، وتنافسوا على كسب رضاهم، والعيش على فتات موائدهم، ولم يخلوا هذا العهد من المعارضين والثوار واصحاب الآراء المناقضة، ولا من الحركات السرية أيضاً .

وليس هناك أثر واضح لرجال الدين، خلال عهد الدولة العثمانية، وهي آخر ما ورثناه من دول إرتبطت بالدين الإسلامي (ولو من خلال الاسم فقط) فقد عاش المجتمع العراقي تحت الهيمنة التركية، طوال أكثر من اربعة قرون، وكانت إجتهدات العلماء الشيعة والسنة تقتصر على الموضوعات الثانوية المتصلة بالطهارات والنجاسات والوضوء والميراث والزواج.... إلخ ولم تتناول موضوعات سياسية تتعلق بالعدالة والمساواة، وتوزيع الثروة العامة، والسلطة والحاكم.. إلخ

ويمكن إعتبار دعوة العلماء المسلمين (سنة وشيعة) لمناهضة الإحتلال البريطاني للعراق أوائل القرن الماضي، وإشراكهم الفعلي في ثورة العشرين، هو بداية التغير في الموقف من القضايا السياسية، رغم إنهم، في الجوهر، كانوا قد وقفوا الى جانب الدولة العثمانية (المسلمة!) ضد بريطانيا (المسيحية الكافرة!) متناسين ما فعلته الدولة العثمانية للعراق وشعبه، من ظلم وحيف طوال قرون!

بعد تأسيس ما يسمى بالحكم الوطني في العراق عام 1921 وحتى ثورة 14 تموز 1958 لم يكن لرجال الدين أي أثر ملحوظ أو مؤثرفي الساحة السياسية، إذ ليس هناك حزب اسلامي سياسي في العراق، كان دور رجال الدين محصوراً في الجوامع والحسينيات والتكيا، وفي الإجتهدات التقليدية المعروفة نفسها، في حين تصدرت الحركة الوطنية العراقية بكافة فصائلها وأطرافها واحزابها المشهد السياسي، ولعبت الدور الأساسي في تبديله وتعديله ورسم مساراته.

بعد قيام ثورة 14 تموز ونمو دور الحزب الشيوعي العراقي في الشارع، إستغلت القوى الرجعية والمتضررة من الثورة، إستغلت الدين في صراعها مع الحزب وشعبيته، فجرى تحريك السيد محسن الحكيم، وكان المرجع الشيعي الأول في العالم، فأصدر فتواه الشهيرة بأن (الشيوعية كفر وإلحاد!) وكان ذلك أول وأهم تدخل لمرجع شيعي في شأن سياسي، ولأهداف قوى سياسية لا علاقة لها بالدين، ولكنها إستخدمت المرجعية لغاياتها واهدافها. ورغم صدور هذه الفتوى، ومن أعلى مرجع للشيعة، إلا ان نفوذ الحزب الشيوعي لم يضعف في أوساط فقراء الشيعة ولا متقفيهم، الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من جسد الحزب وجماهيره، فالظروف التي ظهرت فيها تلك الفتوى تختلف تماما عن ظروفنا الحالية، إذ كانت ظروف مدثوري ووعي وطني، ترسخ خلال عقود من النضال والتضحيات والمظاهرات والإنتفاضات والملاحم الجماهيرية.

ورغم أن الستينات كانت ميلاداً لحزب الدعوة الإسلامية، إلا ان تأثيره لم يكن واضحاً لا في الأدب السياسي العراقي ولا بين الجماهير، طوال فترة الستينات والسبعينات، وإذا إستثنينا أحداث (خان النص) في النصف الثاني من السبعينات، والتي أعتبرها حركة شعبية عفوية، أكثر منها عملاً منظماً يقف وراءه حزب إسلامي معين، فإن التحرك الفعلي للأحزاب الدينية ظهر مع الثورة الإيرانية وتعمق وتواصل بعد نجاحها وترسخها.

ويمكن تلخيص الأسباب التي ساهمت في بروز الحركة الدينية والأحزاب السياسية المرتبطة بالدين والطائفة الشيعية بشكل خاص في العراق بنوعين هما:

1- الأسباب الذاتية

رغم أن موضوع الدين ليس غريباً ولا جديداً على تاريخ شعبنا العراقي، ومنذ أقدم العصور، ورغم ما يقال من ان من يسمى (بأبي الأنبياء) والموحد الأول إبراهيم قد هاجر من مدينة أور السومرية، وبنى كعبة مكة، وحاول نشر التوحيد في الجزيرة العربية، إلا أنني أعتقد أن شعبنا العراقي، شعب غير متدين! أو بشكل أدق غير راسخ

الإيمان! وان الطقوس الدينية التي مارسها في السابق ويمارسها الآن، من صوم وصلاة وحج وزكاة، ذات طابع شكلي غير عميق، وإن المناسبات الدينية كالأعياد ورمضان وعاشوراه وغيره أصبحت ذات طابع فلكلوري، أكثر منها ديني حقيقي، بمعنى أن إيمان العراقيين بالدين غير راسخ ولا أصيل. إن البحث في هذه الفكرة الخطيرة يحتاج لوقت وجهد يتناول دراسة في الشعر الشعبي والأمثال الشعبية والفلكلور والعادات والتقاليد للوصول لقتاعة بصحته وعلميته! وهو أمر صعب الآن ولا مجال للخوض فيه، ولكني أورد بيتاً من الدارمي لشاعر قروي قديم يقول فيه:

كسريه عين هواي، فُكّر التلوحة حتى الله شال إسلاح، خاف اعله روحه !!

فقال هذا البيت وسامعوه وحافظوه وناقلوه لا يمكن أن يكونوا مؤمنين حقاً بالله، الذي يتسلح خوفاً من عيون امرأة فانتنة!! وهناك المنات من القصائد والدارميات والأمثال والحكايات المماثلة لمضمون هذا الدارمي والمتفكة مع معناه!!

اعتقد أن الأسباب الذاتية لظهور الأحزاب الإسلامية وبروز مسألة الطائفية في العراق، يعود لجملة عوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- يشكل الشيعة في العراق الشريحة الأوسع، وهذه الفئة، كما هو معروف، هُمشت عن السلطة منذ مقتل الإمام علي، وظل هذا التهميش يحفر في ذاكرتها صور الإقصاء والإهمال والإضطهاد، وينمي في نفس الوقت، في داخلها روح التحدي والمعارضة، وبعد تشكيل ما يسمى بالحكم الوطني واستيراد ملك هاشمي (سني) لحكم العراق، وتشكيل وزارات من رجال الثورة العربية وضباطها، الذين خرج معظمهم من معطف الدولة العثمانية (السنية)، تضاعف شعور شيعة العراق بالغبن والحيث، ولذلك يمكن تفسير الشعبية الواسعة التي تمتع فيها الحزب الشيعي العراقي في أوساط الشيعة منذ تأسيسه، فالى جانب اسباب كثيرة أخرى، وجد كادحو الشيعة في الحزب، رمزاً للتحدي والمعارضة والتضحية، (والصفة الاخيرة تحولت لمكون وجداني عميق في الوعي الشيعي) خصوصاً وأن الحزب قدم تضحيات غالية وكبيرة، من بين قادته وكوادره وأعضاءه، ففهد وسلام عادل في الذاكرة الشيعية العراقية كانا يشبهان الحسين في تضحيتهما واستشهادهما، من أجل المُثل والمبادئ، رغم أن الأول مسيحي، وربما ليس صدفة أن أحداث خان النص الشيعية ضد سلطة البعث، في النصف الثاني من السبعينات، حدثت أثناء تحالف الحزب مع حزب البعث في جبهة لم تكن شعبية ولا مقبولة من قبل الجماهير، إذ ربما شعرت الجماهير ان الحزب خذلها وتخلّى عنها، أو أصبح جزءاً من السلطة!!

ما أود تأكيده أن التهميش والإبعاد عن السلطة شكل أحد مكونات الوعي الشيعي وترسخ لأجيال في الذاكرة الشيعية.

ب- رافق التغييب الذي مارسته السلطات العراقية المتعاقبة للشيعة، وهم أكثرية الشعب العراقي، إجراءات طائفية واضحة ضدهم، تمثلت في تدني نسبة القبول في الكليات العسكرية وفي البعثات المرسله للخارج، وفي إحتلال الوظائف الحكومية، وإهمال يكاد يكون متعمداً لتطوير وتعمير مدنهم وقراهم، وتقديم الخدمات والمشاريع الأساسية لها، كالماء والكهرباء والخدمات البلدية والصحية. وقد تجسدت مظاهر التمييز والإجحاف ضدهم بشكل صارخ، في العقدين الأخيرين من حكم البعث، خصوصاً زمن الطاغية صدام حسين، الذي عمد لترحيل مئات الآلاف من الشيعة بحجة التبعية الإيرانية، ودفن عشرات الألوف منهم في المقابر الجماعية، وحكم بالإعدام

على الآلاف من منتسبي الأحزاب الدينية الشيعية، وشن حملة إعلامية في الصحف الرسمية ضددهم، متهماً إياهم بأنهم إستوردوا مع الجواميس من افريقيا !!

إن هذا الإضطهاد الممتد من التاريخ، والمستمر حتى سقوط صدام حسين ضد الشيعة، رافقه تنكيل قاس لمراجعهم الدينية ولعلمائهم، ومنع لممارسة طقوسهم وشعائرهم الخاصة، مما ولد لدى جماهير هذه الطائفة شعوراً بالتضامن والإتحاد ومحاولة لتصحيح مسار التاريخ، ولعب الدور الذي كان يفترض ان يلعب منذ قرون ! وربما تجسد هذا التضامن والإتحاد في الإنتخابات الأولى للجمعية الوطنية والإنتخابات التي تلتها !!

2- الأسباب الموضوعية

هناك نوعان من الأسباب الموضوعية لعبا دوراً هاماً في بروز الظاهرة الطائفية في العراق وهما :

الأسباب الداخلية

أ- حروب صدام الكارثية مع ايران والكويت وإرهابه الشامل في الداخل ضد جميع أبناء الشعب العراقي، لعبت دوراً كبيراً في لجوء العراقيين للدين، كمحاولة لإيجاد الأمان المفقود والطمأنينة التي تتوازن مع الخوف المتواصل . كما أن عدد ضحايا حروب صدام في الداخل والخارج وضحايا إرهابه، الذين لم تنج منهم عائلة عراقية واحدة، خصوصاً في المناطق الشيعية التي كان أبناؤها هم وقود حروبه بشكل رئيسي، جعل منظر القتلى والجنازات والمآتم طقساً مألوفاً للعراقيين في مدن الوسط والجنوب بشكل خاص، **وطقس الموت بطبيعته طقس مرتبط بالدين، فهو إقامة مآتم وتلاوة قرآن وزيارة قبور ومرافد الأئمة .**

ب- لعب الحصار الإقتصادي الدولي، والوضع البائس الذي عاشه العراقيون لأكثر من 12 سنة، من جوع وحرمان وتفكك اسري وإجتماعي، لعب دوراً في لجوء العراقيين للدين، بإعتبار أن هناك جنة تعوض المحرومين والصابرين والمؤمنين عما خسروه في دنياهم الزائلة !

إن الواقع المأساوي الذي عاشه العراقيون خلال فترة الحصار لايمكن تحمله دون أمل، وكان الدين هو الأمل الذي أنقذ الملايين من موت العقل والضمير، وسط مصاعب غير إنسانية ولا معقولة !!

ج- لجوء النظام لما سماه بالحملة الإيمانية التي كان توقيتها ونجاح تطبيقها ضرورياً وطبيعياً، في ظروف كالتى عاشها الشعب العراقي، إذ أن العراقيين كانوا بحاجة لجدار يستندون اليه، وكانت الحملة الإيمانية ذلك الجدار الذي وقتّه صدام، فأتكأت الجماهير عليه بإستسلام وذلة وقبول !!

د- غياب وتغييب الحركة الديمقراطية واليسارية العراقية، والحزب الشيوعي وصحافته بشكل خاص، ولأكثر من ربع قرن ساهم في سيادة الأفكار الغيبية، يضاف الى ذلك منع الفضائيات والأنترنييت والستلايت، فلم يكن أمام العراقي سوى معرفة ما يريد له النظام أن يعرفه، وعبر إعلامه المزيف فقط !!

هـ- تسرب أعداد هائلة من الطلبة من المدارس والمعاهد والكلليات، بسبب الحروب والحصار الإقتصادي، حيث إنتشرت الأمية والتخلف وشاعت الأفكار الغيبية والإيمان بالخرافات والمنجمين والعرافات، إذ كان الناس بحاجة للإطمئنان ونسيان الحاضر المؤلم والمستقبل الغامض والمجهول !

و- تدني الحياة الثقافية العراقية بكافة أوجهها من مسرح وسينما وصحافة وموسيقى وغناء وأدب وتلفزيون، وعدم قدرتها على رفع مستوى الجماهير وتهذيب ذوقها وتوعيتها !

ز- إحياء المؤسسة العشائرية التي كادت أن تندثر، وهي مؤسسة متخلفة إرتبطت وترتبط دوماً بالتقاليد البالية، ومن بينها بالطبع رفض الدولة والقانون، وإحياء العرف العشائري، وأخذ الدية والفصل في المنازعات، وإشاعة المآثم الحسينية وكل ما يتعلق بالطقوس الدينية .

الأسباب الخارجية

أ- فشل المشروع العروبي (القومي والبعثي) في العراق ومصر وسوريا وبلدان عربية أخرى، وقد إرتبط هذا الفشل بهزيمة نظام عبد الناصر بعد نكسة حزيران وما تلاها من فشل في المشروع البعثي في العراق وسوريا، وكذلك تراجع وإنحسار المشروع الاشتراكي (اليساري) وممثلوه من الاحزاب الشيوعية والإشتراكية واليسارية العربية، خصوصاً بعد إنبهار الإتحاد السوفيتي والبلدان الإشتراكية الأخرى، إن فشل المشروعين (العروبي واليساري) دفع شيعة العراق للبحث عن مشروعهم الخاص، لذلك برز المشروع الإسلامي بديلاً للمشروعين اللذين لم يحققا نجاحاً ملموساً في الواقع، وكان جمهور هذا المشروع الجديد وقواعده (في غالبيتهم) هم انفسهم، جمهور وقواعد المشروعين السابقين (العروبي واليساري) من الفقراء والكادحين والحالمين بالتجديد والتغيير .

ب- كان لنجاح الثورة الإيرانية الأثر الأبرز في نمو الظاهرة الدينية وأحزابها في العراق، فقد سيطر رجال الدين الشيعة على السلطة في واحدة من أهم وأقوى وأغنى دول المنطقة، وأقاموا دولتهم الدينية والطائفية وسط ذهول العالم وإعجابه، إن هذا المثل الملهم حفز شيعة العراق لمحاولة إستتساخ نفس التجربة، خصوصاً وإن عوامل موضوعية كثيرة ساعدت (من وجهة نظرهم) في التهيئة لإنجاح المشروع الشيعي العراقي، وهذه العوامل تتمثل في الحدود الواسعة، والتداخل الجغرافي والتاريخي والطائفي بين البلدين الجارين، كذلك وجود أعداد هائلة من العراقيين في إيران، أولئك الذين هجرهم النظام بحجة التبعية، وهم يمكن أن يشكلوا جيش المستقبل عندما يجري تهيئتهم وإعدادهم، بالإضافة للأعداد الهائلة من العراقيين الأسرى في الحرب، والذين تم غسل أدمغتهم وضموا لجيش التوابين الكبير، إضافة لما سبق من عوامل داخلية !!

ج- كما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، ومنذ مؤتمرات لندن وصلاح الدين وغيرها من المؤتمرات، التي عقدت قبل سقوط النظام الصدامي وبعده مباشرة، لعبت دوراً مهماً في تكريس وتشجيع الحالة الطائفية والإثنية، عندما رفضت تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولم تتعامل مع القوى السياسية العراقية على اساس برامجها السياسية، بل على اساس تصنيفها الطائفي والقومي، وهاهو الشعب العراقي يجني الثمار المرة، لما تركه بريمر وسياسته الحمقاء، منذ توليه الحكم المطلق في العراق! وها هي الولايات المتحدة تشهد الآن خطأ سياستها السابقة !!

أما في الجانب السني، فالحقيقة أنه لم تكن هناك أسباباً ذاتية ولا موضوعية لظهور أحزاب سنية، قبل سقوط النظام، فهذه الطائفة تمتعت بإمتيازات هائلة طوال تاريخها على مستوى السلطة والثروة، فمنها الحكام وقادة الجيش والموظفون الكبار للدولة، لذلك فإن معظم القوى التي ظهرت مؤخراً، وحاولت تمثيل الطائفة والتحدث بإسمها، ليست ذات تاريخ أصيل أو قديم، فهئية العلماء المسلمين جاءت بعد سقوط النظام، وكرد فعل لبروز الاحزاب الشيعية المنظمة، وكغطاء لعدد كبير من أزام النظام السابق، ومواقفها من العملية السياسية الجارية في

العراق اصبحت واضحة ومفضوحة ! اما الحزب الإسلامي العراقي فهو إمتداد لتنظيم الاخوان المسلمين، وسياسته تنسم بالواقعية والمشاركة في العملية السياسية، وهو لا يطرح نفسه كند في المواجهة الطائفية مع الاحزاب الشيعية .

ما هي مستلزمات نجاح او فشل المشروع الديني (الطائفي)

رغم النجاح (الساحق)! الذي حققته القوائم الشيعية في الإنتخابات السابقة للمجلس الوطني ومجلس النواب، وخلال جميع الإنتخابات السابقة، بسبب عوامل كثيرة ذكرت بعضها، مضافاً لها دعم المرجعية وعمليات التزوير، وتشتت القوى الديمقراطية والوطنيةإلخ، إلا أنني أعتقد أن المشروع الطائفي أو الديني عموماً لا مستقبل له في وطننا _ على المديين المتوسط والبعيد _ . والأسباب في رأيي تتلخص فيما يلي :

1- طبيعة الشعب العراقي، التي لا أزال أعتقد أنها غير راسخة بالإيمان بالدين! وإن المظاهر التي نراها الآن، في المسيرات المليونية في عاشوراه، رغم شمولها وإتساعها، تظل مؤقتة ومرحلية، وإن مؤشرات تراجعها وإنحسارها ستظهر دون شك، بل إنها بدأت تتحول في خطبها وشعاراتها ضد السلطة وأحزابها الدينية والطائفية.

2- إستقرار الوضع السياسي والإقتصادي، وتقلص البطالة، وإستتباب الأمن وعودة الحياة الطبيعية في المجتمع العراقي، رغم أن كل ذلك غائب ومفقود الآن ويبدو تحقيقه بعيداً، لكنه سيتحقق، وسيعيد التوازن والإطمئنان للعراقيين، وللشيعية قبل غيرهم، عندها سينتبه الناس لمصالحهم ومن يمثلها! ومع من يفترض أن يصطفوا !!

أعتقد أن الحكومة المزمع إعادة تشكيلها الآن(حكومة التكنوقراط) وحكومة ما بعد الإنتخابات النيابية القادمة، ستتكلحل بحل جزء غير قليل من هذا الأمر، خصوصاً إذا ظلت المرجعية الدينية على حيادها الحالي، وعلى مواقفها المتسمة حالياً بالحرص الوطني، وكذلك إذا نجحت القوى الديمقراطية والعلمانية والتيار المدني، في إقامة تحالفهم الواسع، ودخلوا الإنتخابات القادمة في قائمة وطنية موحدة .

3- أن فشل حكومات الأحزاب الشيعية المتعاقبة، وعلى جميع الأصعدة الأمنية والخدمية والسياسية، وكذلك سرقاتها ونهبها لأموال الدولة، أعطى المواطن العراقي الصورة التي سيكون عليها الوطن لو أعيد إنتخاب نفس الوجوه، وعلى نفس الأسس الطائفية السابقة !!

4- أعتقد أن الوضع العربي والدولي يشكل ضاغطاً مهماً لمنع قيام حكومة دينية، خصوصاً وإن الإرهاب الذي تنامي بسبب سياسة الأحزاب الدينية، قد وصل الآن للدول الأوروبية نفسها، فأوروبا والولايات المتحدة تحصد الآن ثمار ما زرعه من رعاية ومباركة وتأييد، للمشاريع الطائفية والإثنية في وطننا والمنطقة، وما نتج عنه من إستفحال للإرهاب والعنف، والخلافات بين الولايات المتحدة والسعودية وتركيا غدت واضحة، وفي أكثر من مفصل له علاقة بمشاكل المنطقة وطرق حلها!

أعتقد إن التظاهرات المليونية المستمرة ومنذ أشهر، في العاصمة بغداد وجميع المحافظات، والشعارات الوطنية والأعلام العراقية المرفوعة فيها، تؤشر لتطور ونمو وعي شعبي جديد، تتراجع خلاله النزعة الطائفية والإثنية، وتتوجه فيه اللعنات لأحزاب السلطة وقادتها ورموزها، وهم بالمجمل من ممثلي أحزاب الإسلام السياسي، الذين إنكشفت سرقاتهم ونهبهم وإمتيازاتهم، أمام جماهيرهم الغاضبة والمتوعدة! وهذا الواقع الجديد هو ما يفترض ان تشتغل عليه الحركة اليسارية والديمقراطية العراقية، بحيث ترسم الشعارات المناسبة والعمل الفعلي والميداني لإستثماره.

الواقع الاجتماعي والصوت الانتخابي للييسار العراقي

اعداد: نبيل سالم

الهدف من هذه الورقة هو توفير بعض من المعلومات الاولية لمناقشة موضوع الواقع الاجتماعي والصوت الانتخابي للييسار العراقي ، مع الاقرار باحتمال عدم الدقة في صيغة العنوان ، وليكن تصويبه جزء من النقاش الذي يشكل بداية لعملية متواصلة في تطوير وتفعيل عملية التحليل لجوهر الموضوع.

تشكل عملية توفير المعلومات ومن ثم اثاره اسئلة تتناول جوانب من القضايا التي يتطلب مناقشتها، احدى الطرق لدراسة مسألة معينة وتساعد على اثاره اسئلة جديدة لتدقيق موضوع البحث.

لا يخفي على المتابع للوضع العراقي ان عملية التحليل محاطة بظروف غير طبيعية في الوطن ، وقد تفسر على انها ترفا فكريا امام حجم الدمار الروحي والمادي الذي رافق الدكتاتورية وسياساتها وحروبها الرعناء وواصلته بأشكال اخرى حرب 2003 والاحتلال وانهيار الدولة وما رافقها من سياسات اقل ماتوصف به كونها غير مسؤولة تجاه الوطن والناس ، ولاشك ان لهذا المنحي بعض من الحقيقة.

في البداية تم اختيار عدد من الجداول الاحصائية، لفترات سابقة نسبيا، و المستقاة من مطبوعات الجهاز المركزي للاحصاء في العراق ، وتم تثبيت عدد من الاسئلة لكيفية قراءة جزء من هذه الارقام ارتباطا مع موضوع الدراسة. ومن ثم تم اختيار عناوين لمواضيع فرعية ذي علاقة مع الموضوع العام من حيث تأثيرها على الوعي الاجتماعي وصولا الى خيار التصويت، وبنفس الطريقة وعبر اثاره اسئلة وفرضيات معينة بهدف توجيه النقاش الوجهة المطلوبة لتغطية اكبر مايمكن من جوانب المسألة، وبدون الخوض في تحليل الاسئلة والفرضيات المطروحة.

النقاط التي سنتناول الورقة اثاره تأثيرها على الوعي الاجتماعي الانتخابي عبر بعض الاسئلة والملاحظات العامة والفرضيات، وليس تحليلا او شرحا او برهنة، هي النقاط التسعة الاولى، في حين ان النقطة العاشرة تتضمن بعض الاستنتاجات الاولية بخصوص افاق التيار اليساري في العراق وموقعه في العملية الانتخابية على مختلف المستويات:

- 1 - عدد من البيانات الاحصائية (المستندة الى جداول الجهاز المركزي للاحصاء) لفترات سابقة نسبيا عن الحالية وبدون ان يؤثر ذلك على الاستنتاجات العامة
- 2 - تأثير التركيبة السياسية في الدولة العراقية المعاصرة منذ نشوئها في عشرينيات القرن العشرين
- 3 - تأثير واقع الحركة الشيوعية عالميا فكريا وسياسيا
- 4 - تأثير اليسار العراقي والحزب الشيوعي وشعبيتهما في مراحل زمنية متعاقبة
- 5 - تأثير سياسة النظام الديكتاتوري 1979-2003 وحروبه وسياسة الحصار الاقتصادي الدولية للفترة 1990-2003
- 6 - تأثير اثار حرب 2003 والقوى التي تصدرت الحياة السياسية في العراق

- 7 – تأثير سياسة الحزب الشيوعي وقوى اليسار الديمقراطي الاجتماعية والسياسية قبيل حرب 2003 وما بعدها
- 8 – التجارب الانتخابية في فترة 2004 – 2014
- 9 – قانون الانتخابات و نظام الدائرة الواحدة مقابل الدوائر المتعددة في العراق وفي تجارب ديمقراطية مختلفة
- 10 – أسئلة وملاحظات اولية حول الواجهة الانتخابية السياسية للتيار اليساري في العراق ارتباطا مع واقع الحركة الشيوعية واليسارية والحزب الشيوعي العراقي واليسار العراقي.

1 – مؤشرات مختصرة لعدد من الجداول الاحصائية

مؤشرات من القراءة و الاسئلة للجداول المرفقة في نهاية المادة:

جدول سكان العراق للسنوات 1977-2009

* عدد السكان اللذين ولدوا بعد عام 1977 هو على الاقل 20 مليون انسان ، حيث في عام 1977 كان سكان العراق 12 مليون اما في عام 2009 فهو اكثر من 32 مليون، ومع حساب الوفيات لسكان عام 1977 نستطيع الاستنتاج ان من ولدوا بعد عام 1977 هو اكبر بكثير من 20 مليون.

* من سكان عام 1977 والبالغ 12 مليون يمكن تقدير وعلى ضوء الجدول الثاني ان هناك حوالي 5 ملايين دون سن الرابعة عشر ، اي من عاش الحياة السياسية والاجتماعية لل سبعينات بدون القدرة على اتخاذ الموقف المستقل الواعي عمريا من ظروفها

* من الرقمين اعلاه يمكن الوصول الى الرقم 25 مليون من سكان عام 2009 ، لم يحتكوا او يمارسوا الحياة السياسية لعام 1977 بشكل مباشر وانما عبر التأثير بنتائجها او امكانية الاطلاع عليها لاحقا وبوسائل مختلفة ، ويشكل الرقم 25 مليون حوالي 78% من سكان عام 2009. من هنا يمكن قراءة النسبة العالية لمن شارك في انتخابات 2014 او 2010 وماقبلها ومن لم يشارك الحياة السياسية لما قبل 1977 حيث كان اليسار العراقي والحزب الشيوعي مشاركا رئيسا وفاعلا وذوو قاعدة جماهيرية واسعة نسبيا

* الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نشأ الجيل المعني (25 مليون) في النقاط اعلاه في كنفها ومدى قدرة الحزب الشيوعي والافكار الشيوعية والاشتراكية على التأثير الفاعل في وعيهم الاجتماعي والسياسي تنسم بالتعقيد الشديد و بمعوقات كبيرة واجهها.

* لا يخفي على اي متابع حجم التغيرات التي طرأت على الجيل الذي عاصر الفكر الشيوعي والاشتراكي الى حد عام 1979 وفي الفترات اللاحقة بما في ذلك الجمهور الذي كان قريبا من الحزب الشيوعي وافكاره، والتي ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في تراجع امكانية مواصلتهم لنشاطهم الاجتماعي والسياسي والثقافي

جدول تقديرات السكان حسب فئات العمر والبيئة والجنس لسنة 2009

* من الجدول ولحساب نسبة المصوتين من كان عمرهم لايتجاوز 10 سنوات عام 1979 او ولدوا بعدها وكان يحق لهم التصويت في انتخابات 2010 بشكل تقريبي حيث اهل العمر 19 سنة لوجوده في فئة سابقة في الجدول اي من 15 الى 19 سنة والتي لم تدخل في حساب نسبة المصوتين، يمكن الوصول الى النسب التالية

المدينة			الريف			المجموع الكلي		
الرجال	النساء	الكلي	الرجال	النساء	الكلي	الرجال	النساء	الكلي
51%	49%	50%	57%	53%	55%	53%	50%	52%

من النسب اعلاه يمكن ملاحظة النسبة العالية لمن هم ما بين 20 و 39 عاما ممن كان يحق لهم التصويت في عام 2009 والنسب ستزداد اذا حسب من هم بعمر 18 و 19 سنة حيث ستتجاوز 55% من مجموع القادرين على التصويت عام 2009 مضافا لها في انتخابات عام 2010 من هم بعمر 17 سنة عاما. الفئة المذكورة هم من كانوا دون عمر 10 سنوات عام 1979 او لم يكونوا قد ولدوا بعد

* من الملاحظ ايضا هو النسبة الاعلى للمرحلة العمرية المذكورة في الريف مقارنة بالمدينة

* داخل نفس المرحلة العمرية اعلاه يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة من هم من ولدوا بعد 1979 قياسا بمن ولدوا قبلها

جدول معدل البطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر حسب المحافظة والبيئة والجنس لسنة 2008

* يلاحظ من الجدول ان نسبة البطالة لعموم العراق في صفوف القوى العاملة (من هم بعمر 15 سنة واكثر) في عام 2008 بلغت 15.34 وهذا يعكس تناقضا في نسبة البطالة مقارنة بعام 2003 والتي كانت 28.10

2008	2006	2005	2004	2003	
15,34	17,50	17,97	26,80	28,10	المجموع

* ان هذا التناقص في معدلات البطالة ووفق تصريحات عدد من مسؤولي وزارة التخطيط تركز في ازدياد اعداد العاملين في صفوف الدولة وفي القطاع غير الانتاجي ويتضمن في داخله نسبة من البطالة المقنعة، ويعكس مدى ارتباط هؤلاء العاملين مع الدولة والحكومة المركزية او المحلية

* نسبة البطالة في صفوف النساء اعلى من الرجال

* ما هو تأثير التضخم الهائل في اعداد موظفي الدولة واعتبار هذا القطاع المجال الرئيسي للتوظيف لمختلف الفئات العاملة من قوة العمل غير الماهرة وصولا الى خريجي الجامعات. حجم القوى العاملة المرتبطة بمؤسسات الدولة غير الانتاجية يشكل نسبة اعلى جدا وما يعكس تشوها ملحوظا في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية

جدول الموازنة العامة للدولة للسنوات 2003-2008 (مليون دينار عراقي)

* يمكن التوصل الى المؤشرات التالية من الجدول اعلاه

السنة	المجموع العام للإيرادات	المجموع العام للنفقات	الفائض او العجز	نسبة الزيادة المنوية للإيرادات قياسا ب 2003	نسبة الزيادة المنوية للنفقات قياسا ب 2003	نسبة الزيادة المنوية للعجز قياسا ب 2003
2003	2146346	1982548	163798	100	100	100
2004	32982739	32117491	865248	1537	1620	528
2005	40502890	26375175	14127715	1887	1330	8625
2006	49055545	38806679	1024886	2286	1957	626
2007	54599451	39031232	15568219	2544	1969	9505
2008	80252182	59403375	20848807	3739	2996	12728

يلاحظ النسبة العالية للزيادة مقارنة بعام 2003 للإيرادات وللنفقات وللعجز، والآخر بنسبة عالية مع الزيادة الكبيرة للإيرادات

* لعبت الزيادة الكبيرة لإيرادات الدولة والمواطنين بعد 13 سنة من الحصار الدولي دورا سلبيا في احدى جوانبه عبر استنزاف ميزانية الدولة في غير موقعها الصحيح والذي يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني المتنوع والذي يبتعد تدريجيا عن كون النفط المورد الرئيسي والحاسم لميزانية الدولة العراقية

* تأثير النزعة الاستهلاكية المفرطة لذوي الدخل المتوسطة وما فوق بعد ما يقارب من 12 سنة من انعدام القوة الشرائية منذ 1991 على الوعي الاجتماعي كان كبيرا الى الدرجة التي اثار حتى على موقفها السياسي والانتخابي

جدول بعض مؤشرات الامن الغذائي والفئات الهشة في العراق حسب المحافظات لسنة 2007

من الجدول اعلاه يمكن ملاحظة النسبة العالية المنوية من السكان على مستوى العراق التي تفضل المواد التموينية على التعويض النقدي عنها وقد يكون ذلك مؤشرا على الزيادة الكبيرة للاسعار

نسبة الاسر التي تفضل التعويض النقدي بدلا من المواد التموينية	نسبة الاسر التي تفضل تسلم مواد تموينية	نسبة الاسر التي تستخدم ملحا غير مدعوم باليود
4.9	95.1	45.8

* واقع البطاقة التموينية قد تغير حيث الان تمنح فقط لمن لا يتجاوز دخله مليون او مليون ونصف شهريا

* مع تغير شروط منح البطاقة التموينية فان اعدادا كبيرة من الفئات الاجتماعية لازالت معتمدة بشكل رئيسي على مفردات البطاقة وموادها

جدول إنتاج وصادرات النفط الخام في العراق للسنوات 1988 - 2008

من الجدول اعلاه يمكن مقارنة الزيادة المئوية في الانتاج والتصدير لمادة النفط مقارنة بسنة 1991 والتي اقترت فيها من الانتاج من ادنى حد له نتيجة حرب 1991.

السنة	اجمالي الانتاج السنوي (مليون طن متري)	المعدل اليومي للانتاج (برميل / يوم)	المعدل اليومي للتصدير (برميل / يوم)	نسبة الزيادة المئوية للانتاج السنوي قياسا ب 1991	نسبة الزيادة المئوية للانتاج اليومي قياسا ب 1991	نسبة الزيادة المئوية للتصدير قياسا ب 1991
1991	25.862	524000	39000	100	100	100
1992	52.035	1052000	60000	201	201	154
1993	50.074	1015000	59000	194	194	151
1994	50.947	1033000	60000	197	197	154
1995	52.382	1062000	64000	203	203	164
1996	56.786	1148000	92000	220	219	236
1997	73.870	1498000	717000	286	286	1838
1998	106.970	2169000	1568000	414	414	4021
1999	125.354	2541000	2080000	485	485	5333
2000	128.655	2601000	2057000	497	496	5274
2001	127.535	2586000	2016000	493	494	5169
2002	109.838	2227000	1621000	425	425	4156
2003	76.600	1500000	1000000	296	286	2564
2004	100.400	2000000	1500000	388	382	3846
2005	92.700	1900000	1400000	358	363	3590
2006	96.400	2000000	1500000	373	382	3846
2007	100.300	1600000	1640000	388	305	4205
2008	112.797	2287000	1855000	436	436	4756

يلاحظ ان الزيادة في الانتاج لعام 2008 لم تتجاوز ارقام سنوات 1999، 2000، 2001 مع وجود الحصار الاقتصادي في تلك السنوات، ولا بد من اخذ عامل التخريب لعمليات الانتاج بعد عام 2003 كعامل مضاف، ومما يجب الاشارة اليه ان حجم الانتاج النفطي في العراق في الربع الاول لعام 2016 قد تجاوز الاربع مليارات برميل يوميا ولكن في ظل الانخفاض الحاد لاسعار النفط في السوق العالمية لم تتمكن الإيرادات النفطية كما في السابق من تغطية كل النفقات العامة.

* تأثير الموارد النفطية الكبيرة مع ازدياد سعر برميل النفط المصدر على واقع الحياة السياسية للادارات والحكومات التي جاءت بعد حرب 2003، كان ذا تأثير هائل على الامكانيات المالية المتاحة كي تستخدم في التنمية الحقيقية، ولكنها وفي غالب الامر قد استخدمت بشكل غير صحيح اقتصاديا، الى الجانب الاهدار غير المسؤول والفساد.

* تأثير سوء استخدام هذه الموارد وانتشار الفساد وشراء الذمم في الحياة الاجتماعية والسياسية، قد قاد الى افساد الوعي الاجتماعي لقطاعات غير قليلة من السكان ولاسيما ان العديد منها قد تحكم في مفاصل العملية الاقتصادية.

2 - تأثير التركيبة السياسية في الدولة العراقية المعاصرة منذ نشوئها في عشرينيات القرن العشرين

* ان شكل التركيبة السياسية في بداية نشوء الدولة العراقية تمثل في تيارات قومية عربية وكردية الى جانب تيارات وطنية عامة ذو طابع عراقي مع الاهتمام بالمسألة القومية، ويلاحظ عدم وجود تأثير واضح للتيارات الدينية مع المشاركة الواسعة لرجال الدين في الحياة السياسية.

* استمر المحتوى اعلاه بشكل عام الى فترة منتصف الثلاثينات، حيث برزت حينذاك التيارات اليسارية المتأثرة بانتشار الافكار الاشتراكية، والى جانبها في فترة لاحقة تبلورت تيارات قومية بمضمون اجتماعي اكثر وضوحا من سابقتها

* التيارات الدينية بدأت ممارسة نشاطها في الخمسينات مع عدم وجود تأثير جماهيري لها مقارنة بالقوى السياسية الاخرى

* في الفترة مابعد ثورة 14 تموز وصولا الى عام 1968 تركزت الحياة السياسية تدريجيا في التيارات القومية والتيار اليساري مع انحسار واضح للتيارات الوطنية العامة او ماتدعى مجازا بالتيارات الديمقراطية. الحالة السابقة ترسخت بشكل نهائي بعد عام 1968 مع سيطرة حزب البعث كونه ممثلا للتيار القومي العربي

* في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي تزايد نسبيا نشاط القوى الدينية ممثلا بحزب الدعوة وحركة الاخوان المسلمين

* في التسعينات ظهر تيار شعبي تمثل في قيادة محمد صادق الصدر مع استمرار نشاط حركة الاخوان المسلمين وتيارات دينية اخرى ورافق ذلك الحملة الايمانية التي اطلقها النظام السابق

* التركيبة السياسية الحالية لاتمثل تطورا طبيعيا للتطور السياسي في الدولة العراقية في العديد من عناصرها وانما نتاج لتطور شاذ كانت سنوات 1979-2003 وحرب 2003 والتطورات السياسية اللاحقة العامل الرئيس في تشكيله

3 - تأثير واقع الحركة الشيوعية عالميا فكريا وسياسيا

* كانت الحركة الشيوعية في اوربا ممثلة بالتيارات اليسارية في صفوف الاشتراكيات الديمقراطية سابقة لثورة اكتوبر عام 1917 في روسيا القيصرية ونشوء النظام الاشتراكي فيها عبر تشكل الدولة السوفيتية

* نشوء الاحزاب الشيوعية والاممية الشيوعية (الاممية الثالثة) كان نتيجة مشتركة لسياسات الاشتراكية الديمقراطية وموقفها من الحرب العالمية الاولى بالاصطفاف الى جانب برجوازياتها ، ولانتصار ثورة اكتوبر ونشوء الاتحاد السوفيتي

* التطور السياسي للحركة الشيوعية كان في جانب كبير منه مرتبطا ذاتيا بالتطور السياسي للنموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي مع تأثير جزئي للاحزاب الشيوعية الرئيسية في اوربا الغربية

* النموذج السوفيتي للاشتراكية والحملة الرأسمالية ضد الحركة الشيوعية كانا السبب في تراجع الحركة الشيوعية في الدول الرأسمالية البرلمانية ولاسيما في اوربا الغربية بشكل تدريجي منذ بداية الخمسينات في القرن الماضي ويمكن مثلا ملاحظة تراجع ارتباط المثقفين نسبيا في الدول الرأسمالية بالفكر الشيوعي، وان كان هناك تفاوت في مستوى هذا التراجع وفقا لظروف كل بلد.

* كان انهيار النموذج الاشتراكي السوفيتي سببا رئيسيا لعملية تراجع ملحوظ للحركة الشيوعية وفقدانها البريق الذي تحلقت حوله الملايين في ارجاء المعمورة

* يمكن ملاحظة ان تأثير الحركة الشيوعية فكريا وسياسيا على الفئات المتعلمة والمتقفة انتخابيا قد تراجع نسبيا قياسا بالمراحل الزمنية السابقة منذ نهاية الحرب العالمية وصولا تقريبا الى نهاية ستينات القرن الماضي، وتكمن في خلفية هذا الامر عوامل محلية ام دولية، يعتمد الوزن النوعي لكلا المجموعتين من العوامل على ظروف البلد المعني.

* تأثير واقع الحركة الشيوعية فكريا وسياسيا على الفئات غير المتعلمة والمتقفة انتخابيا تراجع بنسبة كبيرة ولاسيما في ظل حركات يسارية بديلة تخلو بشكل او باخر من الايولوجية والبرامج الطويلة الامد بل وتركز على برامج قصيرة المدى واكثر مرونة، ولايمكن اغفال ان الامر مرتبط بشكل كبير بالتحويلات الاقتصادية - الاجتماعية التي شهدتها هذه البلدان وما رافقتها من اصطافات طبقية جديدة والتي افضت الى هذه النتائج.

4 - تأثير اليسار العراقي والحزب الشيوعي وشعبيتهما في مراحل زمنية متعاقبة

* يتفق اغلب المؤرخين وبغض النظر عن توجههم الفكري او السياسي، أن الحزب الشيوعي العراقي واليسار العراقي عموما، قد امتلکا حضورا فعالا في الحياة السياسية المعاصرة بعد انشاء الدولة العراقية الحديثة في القرن الماضي

* تميز الحزب الشيوعي العراقي بامتداده الشعبي الكبير في بلد نام من بلدان العالم الثالث وبطبقة عاملة قليلة العدد وحتى بالمقارنة مع بلدان مشابهة له في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي

* ظروف العمل السياسي منذ نهاية السبعينات الى حرب 2003 حددت كثيرا من نشاط الحزب الشيوعي وبشكل خاص في صفوف الجماهير الشعبية

* كان للعوامل الذاتية في المجتمع العراقي والتي ساعدت على قبول الناس للفكر الاشتراكي ومشاركتها في دعم الحزب الشيوعي، تأثير واسع وارتبط ذلك نسبيا بالتراث الثوري للعديد من الحركات الاجتماعية في التاريخ العراقي

* تميزت سياسة الحزب الشيوعي العراقي مقارنة باحزاب شيوعية ضمن ظروف مشابهة، والتي قادت الى الدور الفعال للحزب في الحياة السياسية، في جانب كبير منها بواقعية سياسية خاطب فيها الحزب الفئات الشعبية والكادحة عبر العمل والتعبئة والتوعية الاجتماعية والسياسية، بما مكنه من جذب فئات واسعة منها الى العمل الوطني والسياسي.

5 - تأثير سياسة النظام الديكتاتوري 1979-2003 وحروبه وسياسة الحصار الاقتصادي الدولية للفترة 2003-1990

* كان تأثير سياسة النظام الدكتاتوري القمعية منذ نهاية السبعينات بشكل خاص على دور الحزب الشيوعي في الحياة السياسية، كبيرا الى الحجم الذي قلص كثيرا من قدرة الحزب على التواصل مع الجماهير وتعبئتها سياسيا واجتماعيا

* اثرت الحروب التي خاضها النظام على الوعي الاجتماعي بشكل هائل ولاسيما انها امتدت لعشرات السنين منذ عام 1980 وصولا الى الفترة المعاصرة مرورا بحرب 2003 والتي شكلت اخطر حلقة فيها

* كان لسياسة الحصار الاقتصادي الدولية المقننة عبر قرارات الامم المتحدة مضافا لها السياسات الفردية للعديد من الدول المؤثرة عالميا واقتصاديا الاثر الاكبر على الوعي الاجتماعي، والتي قادت الى انتقال فئات اجتماعية كبيرة الى مصاف الفئات من ذوي الدخل المحدود والذي لا يؤمن الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقر دوليا

6 - تأثير اثار حرب 2003 والقوى التي تصدرت الحياة السياسية في العراق

* على الرغم من كثرة ما قيل عن الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقرار الولايات المتحدة بشن حرب 2003، لكن تقر الادارة الامريكية نفسها على كون الحرب جزء من مشروع الشرق الاوسط الكبير او الجديد، وفي هذا المجال فإن لكل حزب ومحلل القدرة على تحديد موقفه من هذه السياسة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الامريكية

* الموقف والوعي الاجتماعي لمختلف فئات الشعب من الحرب والاحتلال كان مرتبطا ونتيجة شبه مباشرة لواقع الحروب على مدى طويل والحصار الاقتصادي القاسي مضافا ومرافقا له سياسات النظام الدكتاتوري الداخلية، وكل هذا قاد الى تراجع البحث عن حلول وطنية والقبول باقسي المخارج بما في ذلك قبول التدخل الخارجي دون البحث في اهدافه ومقاصده، وهذا يشمل جزئيا قوى سياسية واجتماعية ترفض في اساس مبادئها وسياساتها قبول التدخل الخارجي. هذه المواقف تتجلى الان لدى قطاعات واسعة من الشعب العراقي في ادراكها لعمق الازمة التي قادت اليها حرب 2003 وسياسة الاحتلال التي اقرت عبر الامم المتحدة بعد فترة وجيزة من الادعاء (بتحريره) وحل او تفكيك مؤسسات الدولة الوطنية وتشكيلها وفق رؤية الادارة الامريكية

* طبيعة القوى التي تصدرت الحياة السياسية في العراق وعلاقتها بالولايات المتحدة الامريكية كانتا احدي النتائج الرئيسية لحرب 2003، والتي تم بنائها وفق تقسيم طائفي وقومي- والذي استمر لحد الان وشكل احد اكبر المعوقات لاعادة بناء الدولة الوطنية التي جرى تفكيكها جزئيا بعد عام 2003 من قبل الحاكم المدني ممثلا لسلطة الاحتلال المشرع دوليا.

7 - تأثير سياسة الحزب الشيوعي وقوى اليسار الديمقراطي والاجتماعية والسياسية قبيل حرب 2003

وما بعدها

* تعاطى الحزب مع خطط الادارة الامريكية لشن الحرب عام 2003 بالوقوف بالضد من هذه المشاريع ولم يجد فيها مخرجا وطنيا لازمة الجكم وحلا لتحقيق طموحات شعبنا في التخلص من الدكتاتورية وبناء نظام وطني ديمقراطي بديلا عنه. شارك الحزب على المستوى العالمي في الحملة المناهضة لخطط الحرب سواء عبر المظاهرات والاجتماعات الحاشدة وعبر اصدار البيانات التي توضح موقف الحزب، رافعا شعاره الشهير: (لا للحرب.. لا للدكتاتورية.. نعم للبدل الديمقراطي).

* موقف الحزب من سياسة الادارة الامريكية بعد انهيار النظام و صدور قرار الامم المتحدة رقم 1483 بتسريع الاحتلال وتشكيل الادارة المدنية، كان عبر الدعوة للمشروع الوطني بانشاء حكومة وطنية موحدة تتبنى سياسة وطنية مستقلة تتحو مع الوقت لانتزاع السيادة الوطنية الكاملة التي صودرت في العراق بانتزاع الولايات المتحدة لقرار تسريع الاحتلال عبر منظمة الامم المتحدة.

بعد رحيل الدكتاتورية نهضت أمام البلاد مجموعة مهام ملحة متداخلة تعبر عن مرحلة جديدة يندمج فيها الوطني بالديمقراطي على نحو متماسك، ويكمن جوهرها في خلق شروط إنهاء الاحتلال واستعادة السيادة والاستقلال التامين ووضع العراق على طريق التطور الوطني الديمقراطي.

وارتباطا بذلك، ولأجل مواجهة الأوضاع الجديدة، دعا الحزب الشيوعي العراقي سائر القوى الوطنية العراقية للمبادرة الى عقد مؤتمر وطني عام، تشارك فيه أطراف الشعب العراقي السياسية والقومية والدينية كافة، وتنبثق عنه حكومة وطنية عراقية مؤقتة واسعة التمثيل وذات الصلاحيات، لتتولى تحقيق مهمات إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، وإعداد مشروع الدستور ومشروع القانون الانتخابي، ومباشرة الحوار مع الطرف الأمريكي لإنهاء الاحتلال. فهي حكومة كاملة الصلاحية، تكون بديلا للنظام الدكتاتوري المقبور ولسلطة الاحتلال في الآن نفسه.

غير أن فكرة عقد المؤتمر الواسع وتشكيل الحكومة المؤقتة، التي كان واضحا أنها تحظى بتأييد داخلي وعربي ودولي، اصطدمت بعراقيل جمة حالت دون تحقيقها، ومن بينها:

1. تبدل (على افتراض صدق موقفها الاول الموافق لعقده) موقف الولايات المتحدة وبريطانيا من عقد المؤتمر المذكور ومن تشكيل الحكومة المؤقتة، وسعي الدولتين، بدلا من ذلك، إلى استصدار قرار جديد من مجلس الأمن. وبالفعل وبعد مساومات مع الدول الأعضاء في المجلس، صدر القرار 1483 (أيار 2003)، الذي كرس سلطة الاحتلال في العراق وشرعن وجودها.

2. وتجلى المعرقل الثاني في سلوك الأطراف السياسية العراقية ذاتها. فبعضها سعى إلى الانفراد في تمثيل العراقيين، وبعض آخر غلب مصالحه الحزبية الضيقة على مصالح الشعب العامة، فيما لم يتخلص بعض ثالث من نزعة الهيمنة والزعامة.

وأدى هذا وذاك وعوامل أخرى، منها غياب الإرادة المستقلة لدى بعض الأطراف السياسية، إلى الحيلولة دون إقامة التحالف الواسع للقوى السياسية العراقية، الذي يمكنه الضغط على الطرف الأمريكي وكسب تأييد الأمم المتحدة مما أفسح في المجال للمحتل كي يمسك بالسلطة تحت غطاء من الشرعية الدولية، متمثلا بالقرار 1483.

* في ظل تناسب القوى الذي نشأ بعد 2003/4/9، وشرعنة الاحتلال بموجب القرار 1483، كان اساس مشاركة الحزب في "مجلس الحكم" يقوم على اعتبار هذه الصيغة الجديدة "مجلس الحكم" بمثابة منبر للعراقيين للتفاوض مع سلطة الاحتلال من اجل تقليص امدها وبناء سلطة وطنية عراقية.

* شكل عدم اعتراض الحزب علنا وتنقيف جماهير الشعب وقواه السياسية بالصد من سياسة الحاكم المدني العام وسلطة الاحتلال وعدد من القوى المتنفذة في تفكيك مؤسسات الدولة العسكرية وجزئيا المدنية، موقفا لاينسجم

مع السياسة المقررة والمعلنة للحزب في الفترة السابقة لحرب 2003 واحتلال العراق. في ذات الوقت وقف الحزب بشدة معارضا لسياسة الخصخصة التي تبنتها سلطة الاحتلال وعدد من القوى السياسية المتنفذة.

* كان تقاسم مناصب الدولة الرسمية ومؤسساتها وعلى مختلف المستويات، وفق رؤية الحاكم المدني العام، و القوى المتنفذة الرئيسية لمجلس الحكم، والتي تعني عمليا المحاصصة الطائفية والاثنية، نقطة البداية الخطأ لارساء العملية السياسية، والتي تمتد اثارها الى واقع العراق الراهن.

* تبنت القوى المتنفذة والتي تعاملت معها الادارة الامريكية في ظل اطار سلطة الحاكم المدني سياسة القبول بشكل عام بسياسات ممثلي الاحتلال المشرع دوليا وفرصة لتقاسم السلطة معه على اساس المنهج الطائفي الاثني ومن مواقع سياسية متباينة في العديد من المجالات، واعتماد سياسة الاجتثاث لقطاعات واسعة مما وضعها موضوعيا في صف المعارضين للعملية السياسية، مضافا له سياسة الادارة الامريكية في استبعاد قوى اجتماعية واسعة عن مراكز القرار ولاسباب مختلفة من ضمنها عدم ضمان موقفها القابل بسياسات الحاكم المدني والادارة الامريكية.

* سياسة الحزب في صفوف الجماهير ودورها في كسب الصوت الانتخابي انطلقت من واقع صعوبات جمة خلقتها ارضية الاحداث التي مرت بالوطن لعشرات السنين والتي رافقها الظروف التي اعاققت تواصل الحزب مع الجماهير

8 – التجارب الانتخابية في فترة 2004 – 2014

* شارك الحزب الشيوعي العراقي في كل العمليات الانتخابية التي جرت في العراق في الفترة 2004 – 2014 عبر اشكال متعددة ابتداء من خوضها بقائمة حزبية مباشرة او عبر تحالفات سياسية او اجتماعية.

* اهم اشكال التحالفات الانتخابية تمثلت في الانتخابات الاخيرة والتي دخلها في كل المحافظات بشكل رئيسي عبر التيار الديمقراطي واتخذت اسما متعددة تبعا لكل محافظة، والتي تمكن فيها الحزب مع القوى التي تحالف معها من ايصال 3 مرشحين للفوز بشكل مباشر. من المفيد الاشارة انه لم يكن ضمن الثلاثة الفائزين احد رفاق الحزب المتظمين حاليا. لأبد ايضا من الاشارة ان اسلوب الانتخابات الذي اعتمد هو قانون الدوائر المتعددة مع عدد محدود من المقاعد على المستوى الوطني ولكن بما لا يضمن انصاف القوائم التي لم تجمع على مستوى الدائرة الواحدة ما يكفي من الاصوات ولكن على المستوى الوطني ما يكفي لعدد من المقاعد.

* عبر القوائم الانتخابية الاثنية او القومية تمكن رفيق من الحزب الشيوعي الكردستاني ورفيق من قائمة الوركاء (للسريان والكلدان والاشوريين) من الفوز بمقعد برلماني

* على صعيد مجالس المحافظات حقق الحزب والتيار الديمقراطي نتائج افضل من نتائج الانتخابات البرلمانية

9 – قانون الانتخابات و نظام الدائرة الواحدة مقابل الدوائر المتعددة في العراق وفي تجارب ديمقراطية مختلفة

* قوانين الانتخابات المطبقة الرئيسية في البلدان البرلمانية تتوزع بشكل رئيسي بين نظام القائمة الموحدة على الصعيد الوطني او نظام الدوائر المتعددة او المزوجة بينهما، ولكل نظام ايجابياته وسلبياته بالمعنى العام ولكل بلد ظروفه الخاصة والتي تحدد الشكل الاكثر تحقيا لمبدأ العدالة الانتخابية وفقا لظروفه السياسية الملموسة،

وبهذا المعنى لا يوجد نظام افضل من غيره وبشكل مطلق ولا بد من دراسة ظروف البلد المعني وصولا للنظام الذي ينسجم معه في مرحلة زمنية وسياسية معينة.

* موقف الحزب الشيوعي العراقي من القوانين الانتخابية التي طبقت في مراحل انتخابية مختلفة، تمثل في الدعوة شبه المطلقة لنظام الدائرة الواحدة انطلاقا من العدالة التي سيحققها على الصعيد الوطني ولكونه يبتعد عن المناطقية ويتعامل مع كامل الوطن كدائرة واحدة. اعتمد مبدأ الدوائر المتعددة وتقليص عدد المقاعد الوطنية والذي يقلل فرص فوز الاحزاب او القوائم الصغيرة والتي تنشط على المستوى الوطني.

* يحق للمحلل التساؤل فيما اذا كان موقف الحزب الداعي لتبني نظام الدائرة الواحدة وكأنه النظام الاكثر صحة للانتخابات بالمطلق موقفا دقيقا ام يعكس فقط النظام الذي يخدم الحزب الناشط على الصعيد الوطني وعابرا للتقسيمات الطائفية والاثنية، والاحزاب الصغيرة ذات الطابع الوطني. يحق للمناقش ان يسأل ماذا عن مبدأ المحلية وقرب المرشح من ناخبيه ولاسيما في انظمة الحكم اللامركزية كما ينشده العراق ويدعمه الحزب. ان النظام الانتخابي الموائم بين نظام الدائرة الواحدة والدوائر المتعددة هو المعتمد في العديد من الديمقراطيات البرلمانية الاوربية وفق مبدأ الاستفادة من مزايا كلا النظامين.

10 – أسئلة وملاحظات اولية حول الواجهة الانتخابية السياسية للقاعدة الشعبية ”للتيار اليساري” في العراق ارتباطا مع واقع الحركة الشيوعية والحزب الشيوعي العراقي

على ضوء العديد من ما ورد في النقاط التسع اعلاه والمتغيرات على الصعيد الوطني والخارجي اقليميا ودوليا، تبرز قضية شكل ومحتوى التيار اليساري ولاسيما الانتخابية كقضية راهنة للنقاش والتداول

أ- الاساس الفكري للحزب الشيوعي العراقي:

* منذ المؤتمر الخامس جرت تعديلات عديدة على الاساس النظري ولاشك ان هذه العملية ستستمر ارتباطا مع القراءة العلمية او احيانا حتى السياسية او كليهما لواقع المعرفة النظرية للحركة الشيوعية وللحزب الشيوعي العراقي. من الضروري مع المؤتمر القادم تحليل هذه التعديلات في ملحق اضافي لوثائق المؤتمر لرفاق وجمهور الحزب

* الاشكال الرئيسي التي يواجهه كل عملية مراجعة للاساس الفكري، هو ان هذا الجانب لايقبل المساومة اللغوية والتلاعب بالتعبيرات الادبية لكونه والسبب بسيط قضية علمية في نهاية المطاف، ويفترض في تناوله المعرفة العميقة بالافكار السياسية وتطورها، وعدا ذلك ماهو الا تبسيط سياسي غير علمي ولايعدو كونه تشويه لهذه الافكار والمناهج الفكرية، وفي تطور الحركة الشيوعية امثلة صارخة على سوء التعامل الفكري والسياسي مع الفكر الاشتراكي والماركسي

* البعدين الرئيسيين للفكر الفلسفي الماركسي هما المادية الديالكتية في تفسيرها للوجود والمادية التاريخية في تفسيرها للحياة الاجتماعية، ولايمكن لمفكر شيوعي او حركة شيوعية ان تجتزأ عبر عملية انتقائية هذا الجانب او ذاك او جزء منها تحت اي مبرر سياسي واقعي لكون اننا نتعامل مع حقائق علمية يمكن استمرار البحث فيها وتدقيقها وتصويبها وتطويرها ولكن ليس لتكييفها سياسيا ولغويا

* الجانب الاقتصادي للفكر الاشتراكي والماركسي المتمثل في الاقتصاد السياسي للماركسية شكل العقدة الأكثر صعوبة للتناول ولايزال على ضوء النموذج السوفيتي للاشتراكية والواقع الذي تواجهه عملية تطوير برنامج ورؤية اقتصادية للحركة الاشتراكية والماركسية في ضوء الخبرة المكتسبة من مأل الاشتراكية السوفيتية وحقائق تطور الاقتصاد الرأسمالي

* جمهور الحزب كان في غالبيته، سواء في فترات الجماهيرية الواسعة او المحدودة، بعيدا عن هموم هذا الحوار الفكري بشكله العلمي والمرتبط بالاساس النظري، بل وفي غالب الاحيان كان مرددا لما يقرأ او يسمع في الاطار النظري، والمسألة ليست استهانة بقدرة الجمهور الحزبي الفكرية، ولكن تعبيراً عن واقع موضوعي عاشته الحركة الشيوعية وخصوصا في البلدان النامية، وهذا لاينتقص من قدرة الجمهور الثورية ونضاله وتضحياته الكبيرة ولايتناقض معها.

ب- جماهيرية الحزب الواسعة في فترات تاريخية وخلفياتها:

* الجماهيرية الواسعة للحركة الشيوعية في العراق ظلت ظاهرة متميزة لبلد نام الى جانب بلدان نامية اخرى معدودة مثل السودان واندونيسيا.

* كيف نعلل هذه الظاهرة في الاطار العام اي هل انها تعكس في جوهرها التطور الاجتماعي لهذه البلدان وتقبلها للفكر الشيوعي بفلسفته المادية واقتصاده السياسي ام في ظروف اخرى محلية وفي شكل التطبيق الشيوعي. اعتقد ان الجواب سيكون لصالح التفسير الثاني في جانبه الاكبر.

* في مجال التجربة الشيوعية في العراق يمكن دراسة الوضع التاريخي الاجتماعي السياسي للعراق وشكل التطبيق الشيوعي منذ العشرينات وصولاً لتأسيس الحزب في اواسط ثلاثينيات القرن الماضي، كي نتمكن من تحليل جماهيرية الحزب الشيوعي في بلد تسوده الامية والقطاع الزراعي ... جماهيرية الحزب الشيوعي تعكس جماهيرية شكل التطبيق الشيوعي السياسي وليس تبني واعى للفكر الشيوعي والاشتراكي

* المقصود بوضع المجتمع العراقي التاريخي السياسي هو التربة الناضجة لتقبل الافكار الراديكالية والثورية سواء غلفت بالفكر الشيوعي او بأطار فكري عام يعتمد المنهج الثوري ومفاهيم العدالة الاجتماعية

* المقصود بشكل التطبيق الشيوعي في العراق هو ماتميزه من ثورية حازمة، موقف وطني غير مساوم في ظل بلد شبه مستعمر، النزوع نحو مجتمع العدالة الاجتماعية، جذابية الفكر الانساني التقدمي للحركة الشيوعية في بلد متعدد الاطياف، الاخلاق الشيوعية وبريقها الروحي والمثال الشيوعي المقدم على ارض الواقع في ريف ومدن العراق. كل هذه الجوانب تنسجم بالتأكيد مع الاسس الفكرية للشيوعية ولكننا يمكن ان نجد لها في حركات ثورية تتميز بنفس المضمون بدون تبني الفكر الشيوعي كاساس نظري لها.

ج- عملية التجديد والديمقراطية التي اطلقها المؤتمر الخامس:

* لم يقم الحزب الشيوعي العراقي بعملية تقييم علمية شاملة لبناء الحركة الشيوعية ومنذ بدايتها في العراق بعد انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي الاوربية (مع ان الحزب في فترات سابقة اجرى تقييم في الكونغرس الوطني الثالث في عام 1967 بعد انشقاق 'القيادة المركزية'، كما اقر المؤتمر الوطني الرابع تقييماً عن تجربة التحالف مع البعث)، وقد تتطلب هذه المراجعة الشاملة وقتاً اطول وظروف

بحث تسمح بتوفر كل مايلزم لها، مع الجهد الكبير والعلمي للباحث عزيز سياهي عن الحزب الشيوعي العراقي والمؤلف العلمي للدكتور حنا بطاطو عن الحركة السياسية في العراق، مضافا لهما العديد من المذكرات الشخصية والمقالات المتخصصة والاطروحات الجامعية والتي تناولت جزئيا فترات محددة من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ودوره السياسي.

* التجديد يعني قراءة الواقع المتغير والتقدم بقراءات وحلول تتناسب مع هذه التغيرات، وخلاف ذلك الجمود والتراجع عمليا، وهذه العملية بالضرورة عملية مستمرة، وليست مساوية لعملية التقييم الضرورية ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية والتي قام الحزب بانجاز بعمل فكري واسع وهام لتحليلها، ولكن لم يعالج فيها الجانب المحلي بما فيه الكفاية، اي تجربة الحركة الشيوعية في العراق وكيفية نشوؤها وتطورها

د- هل يستطيع الحزب القائم على الفكر الماركسي في بلد نام مثل العراق كسب الاصوات الانتخابية الكافية للتأثير الفعلي على مسار التطور السياسي:

* تعكس اغلب التجارب الانتخابية للحركات الشيوعية سواء في البلدان المتقدمة صناعيا او في البلدان النامية ذات الديمقراطيات البرلمانية تراجعا مستمرا لشعبيتها الانتخابية وهي ظاهرة مستمرة منذ نهاية خمسينات القرن الماضي مع وجود استثناءات قليلة ومنها قبرص وحزب الشعب القبرصي (أكيل) والذي يفسره الحزب نفسه جزئيا على الاقل بوضع قبرص وموقف الحزب من القضية الوطنية منذ استقلال الجزيرة الى الكفاح من اجل توحيدها والذي فشلت في تبنيه الحركات السياسية الرئيسية الاخرى في قبرص. وهنا يفرض نفسه التساؤل السابق في الفقرة ب والخاص بجماهيرية الحزب الشيوعي وعلاقة ذلك بالفكر الشيوعي والاشتراكي

* هل يمكن ان تخلق الظروف التي يستطيع فيها الحزب الشيوعي العراقي مرة ثانية كواجهة رئيسية للتيار اليساري في العراق في كسب الصوت الانتخابي المؤثر على عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق في ظل الارث الايجابي الغالب نسبيا لتأريخه السياسي ومآثر الشهداء عند قطاعات واسعة من المجتمع العراقي من جانب، وفي ظل ارث ايجابي وسلبى يشارك فيها الحركة الشيوعية العالمية في ظل انهيار التجربة السوفيتية للاشتراكية مضافا لها القيود الفلسفية المادية في تفسير الوجود لمجتمع نام تلعب فيه الاديان دورا رئيسيا في تشكيل الوعي الاجتماعي.

ه- ماهو البديل السياسي الانتخابي :

* امام التحديات الفكرية والتحليلية المطلوبة، والتي قد تحتاج لفترات زمنية طويلة نسبيا، في النقاط اعلاه يطرح تساؤل واقعي حول قدرة الحزب الشيوعي على لعب دور الحركة اليسارية المنفردة القادرة لوحدها على تعبئة اوسع الجماهير التي ترتبط مصالحها التطبيقية موضوعيا مع اليسار، في عملية التغيير نحو التطور الوطني الديمقراطي ونظام العدالة الاجتماعية.

* قد تكون الاجابة في ضرورة تبني الحزب مع الاخرين، احزابا وحركات اجتماعية وافراد، لمشروع انشاء تيار شعبي سياسي انتخابي يساري يواصل جوهر التطبيقات الوطنية الخلاقة للحزب الشيوعي والتيار اليساري، ومتحررا في ذات الوقت من كل مايعيق ذلك فكريا و تنظيميا وقادرا على التواصل مع اوسع جماهير الشعب. هذا التيار او التحالف الوطني الشعبي اليساري سيكون تيارا مستقلا تنظيميا وينشط فيه الشيوعيون بشكل مبدع و فردي ضمن الخط العام سواء بتوجيه من الحزب او بشكل طوعي اختياري ومن منطلق الاهداف العامة المعلنة

للتيار. امكانية ان يتحول الحزب نفسه الى هكذا تيار غير واقعية بل ومتسرفة وان تمت ستكون تحت ضغط الاحداث المباشرة، وتعني القطيعة العملية مع الفكر الشيوعي الماركسي كاساس نظري لعمله وبناءه. وبغض النظر عن بعض الافكار المطروحة في تحول الحزب الى حركة او حزب تقدمي ديمقراطي او يساري ديمقراطي، فإن الدخول في مناقشة هذا الامر لن يقود الى اجماع نسبي في الامد القريب على الاقل، وحتى وان حدث سيكون متسرفا وبدون نقاش علمي حقيقي ولا سيما ان الوثائق المطروحة لاتشير الى هكذا توجه مع مغامرة عدم الاستجابة له من جماهير الشعب. من جانب اخر تقود عدم مبادرة الحزب الى انشاء هكذا تيار الى استمرار الوضع الحالي في خطوطه العامة والمتمثل في ضعف التيار اليساري الوطني في التأثير المباشر وعبر المؤسسات المنتخبة على مجرى التطور في بلادنا بشكل فعال، لابل تقود عدم المبادرة الى عرقلة الحزب عمليا لنشوء هذا التيار. المقصود باليسارية ضمن ظروف العراق المعاصرة هو الجمع بين الموقف الوطني والانحياز الى مصالح اوسع فئات الشعب من ذوي الدخل المحدود والعمل على ارساء مبدأ العدالة الاجتماعية كهدف عند وضع مختلف الخطط والسياسات.

* الخطوط العامة لهذا التيار في عناوين هي: الوطنية والمواطنة العراقية، التوجه الانساني المدني والتقدمي والايمان بالعدالة الاجتماعية والدفاع عن مصالح الفئات الكادحة ومحدودي الدخل.

* قد يكون التيار اليمقرراطي التي تجري العديد من النشاطات في ظلها احدى اشكال هذا التوجه لكن هذا لن يكون بديلا عن التوجه البرنامجي المعلن والميرر فكريا وسياسيا وبمبادرة من الحزب بشكل مباشر

* دعم هذا التحالف او التيار اليساري والعمل فيه كواجهة رئيسية للييسار العراقي لايغني بقاء الحزب الشيوعي ونشاطه المستقل السياسي والتنظيمي بل ويوفر له ارضية اكثر رحابة لبناء سياسته بدون ضغط النتائج الانتخابية او غيرها بشكل مباشر، وسيوفر لاجتماعه فرصة المناقشة الحقة والواعية في تقديم المثل في العمل المباشر بين مناصري ومؤيدي هذا التيار الواسع اجتماعيا.

* التيار اليساري الانتخابي المطلوب سيتحرر من تعقيدات ومتطلبات الاساس الفكري والنظري للفكر الماركسي في برامج وسياساته، بل سيتعامل مع اشكال تطبيقاتها الملموسة في المرحلة الزمنية ما بين دورتين انتخابيتين، وينسجم بهذا مع الوعي الاجتماعي لغالبية جمهور الحزب الشيوعي سابقا وحاليا ويكون قادرا على كسب جماهير اوسع لايصلها الحزب حاليا

* يفترض ان يحرر هذا التيار فئات واسعة من اعضاء سابقين للحزب وجمهور حزبي سابق وجديد غير قادرين على التواصل بشكل فعال مع الحزب الشيوعي لاسباب مختلفة موضوعية وذاتية، مع ان وعيهم الاجتماعي والفكري اقرب مايكون لتطبيقات الحزب الملموسة وتيار اليسار في الاطار العام

* بالتاكيد سيخلق هذا الواقع تحديات كبيرة لعمل الحزب الشيوعي، لكن هذه التحديات ستعكس مدى قدرة الحزب على التفاعل المستمر مع التطورات العلمية والفكرية لتدقيق اسسه النظرية وتطبيقاتها على الارض العراقية، وفي الحفاظ الحقيقي على صلته بجماهير فاعلة ومبدعة في الفكر والعمل بدلا من الكم غير الفاعل بالضرورة، وبدلا من ضغط النتائج الانتخابية واستطلاعات الرأي العام.

* إن الحاجة الموضوعية لهضة اليسار العراقي تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة للمجتمع العراقي حيث نظام المحاصصات هو السائد وما يقترن به من استقطاب طائفي يحرف الحراك الاجتماعي عن وجهته الحقيقية وبالتالي يعطل الجدليات الاجتماعية لصالح تاييد المحاصصات الطائفية والقومية والاثنية واعادة انتاجها.

إذن ثمة حاجة موضوعية ليسار قوى وفاعل تنبني على انفراد القوى المهيمنة بالساحة السياسية العراقية. وهنا نواجه مشكلة مزدوجة في الواقع.

الجانب الأول منها يتمثل في تشتت قوى اليسار .

والجانب الثاني يتمثل في غياب قطاعات واسعة من الناس عن المشاركة السياسية.

غير أن وجود ظروف موضوعية تدعو إلى تواجد يساري فاعل على الساحة السياسية العراقية لا يكفي وحده لتحريك الجهود من أجل استنهاض اليسار العراقي. فبالإضافة إلى هذه الظروف الموضوعية، يجب أن يتوافر شرط ذاتي، ألا وهو الشعور العميق لدى اليساريين بالأزمة المجتمعية الراهنة، وبحقيقة ضعف وجودهم في الساحة السياسية من جهة، والإدراك الصادق لأهمية تجاوز اليسار لأزمته الخاصة من أجل التعامل الصحيح مع أزمة المجتمع من جهة أخرى.

و- الحراك الاجتماعي ضد الفساد ومن أجل دولة المواطنة وبالضد من المحاصصة الاثنية والطائفية للقوى المتنفذة:

يساهم الحراك الاجتماعي السلمي في تعبئة قوى اوسع اجتماعيا من القوى الناشطة فيه ويجرها الى موقع الدفاع عن مصالحها الحقيقية بالضد من الفساد المستشري وتكريس مبدأ المواطنة واعتماد الكفاءة والنزاهة كمبدأ في تسيير شؤون الدولة.

يلعب الحزب الشيوعي العراقي والتيار الديمقراطي دورا بارزا في ادامة الحراك الاجتماعي واغناء محتواه واهدافه، لاشك ان هذا الدور سيساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تعزيز مواقعهما في صفوف الجماهير ويزيد ضمنا من فرص النجاح الانتخابي النسبي

ح- التحالفات السياسية والمعايير الرئيسية فيها:

كان لمعيار التقدمية والرجعية والموقف من التطور الاجتماعي دور هام في تحديد شكل التحالفات السياسية في الفترات السابقة لما قبل 1980 وجزئيا في الفترة اللاحقة وصولا الى 2003، ومع بروز مشريع تفتيت الدولة الوطنية على اسس اثنية وطائفية اصبح لمعيار الوطنية والموقف الوطني المستقل مقابل الارتباط بمشاريع تفتيت الدولة الوطنية على مختلف مشاربها وتنوعها، دورا اكبر في التحالفات السياسية المطلوبة والتي تقتض التأكيد على الموقف الوطني، وبالضرورة فان الفساد وسرقة المال العام تقع كنتيجة على النقيض تماما من الموقف الوطني وتقترب شاعت ام ابت من مشاريع تفتيت الدولة الوطنية وان تلبست لبوسا تقدمية او رجعية. ان الموقف التقدمي يفترض عدم السكوت عن المشاريع الدولية والاقليمية منذ حرب 2003 ولحد الان لتفتيت الدولة ومؤسساتها واي موقف اخر يمثل خروجا عن التراث الوطني واجتهادا سياسيا غير دقيق في حده الأدنى. ادراكا لحجم الازمة التي يمر بها الوطن، يتطلب الامر العمل على جمع طاقات كل الفئات والقوى الاجتماعية التي تتضوي في الاطار العام للموقف الوطني ومحاربة الفساد والمحاصصة والنزوع نحو العدالة الاجتماعية.

خ- ملاحظة مختصرة حول طريقة المناقشة لموضوع اسم الحزب وتأثيره في العملية الانتخابية:

من الناحية العلمية يفترض ان تكون مسألة اسم الحزب قضية ثانوية مقارنة مع المسائل الرئيسية ومنها الاساس الفكري للحزب ونظامه الداخلي وبرنامجه السياسي، ولكن ولظروف نشوء وتطور الحركة الشيوعية مضافا لها خصوصية الحزب الشيوعي العراقي غدت هذه القضية من اكثر المسائل تعقيدا في تناولها، والسبب يكمن في طريقة تناولها غير المجردة في معالجتها، بل والمقرونة بالجانب العاطفي والروحي ان صح التعبير وهو أمر مبرر تماما لارتباط الاسم من بين امور كثيرة بحجم التضحيات الغالية التي رسمت حياة الحزب

فلا ضير من اي تغيير لدى العديد منا في الاساس الفكري او البرنامج ولكن من دون المساس بأسم الحزب. لابس في ذلك، حيث ان القضية ثانوية في نهاية المطاف، لكن مايدعونا للتأمل العميق هو طبيعة الخلفية الفكرية التي تكمن في طريقة تناولنا لمسألة الاسم وحساسية ذلك كمسألة مفتوحة للنقاش

من المفيد القول ان اسم الحزب و أي حزب لايعكس بالضرورة محتواه، حيث الاخير تعكسه السياسة المقررة واشكال تطبيقها في كل فترة زمنية معينة. ليس من الغريب ان كثير من الاحزاب الثورية لها اسماء رمزية، وكثير من الاحزاب عالميا ومنها في الديمقراطيات البرلمانية الرأسمالية لها اسماء تمسكت بها مع تغير محتوى سياستها جذريا

لذا من الممكن وقد يكون من الضروري فصل قضية اسم الحزب عن محتواه والتعامل معها كقضية روحية وتاريخية، لا لشيء ولكن لتجنب المعالجة غير الدقيقة لها ولتجنب وضع اية قيود على المعالجة العلمية لموضوع الاساس الفكري وبرنامج الحزب وعمله الداخلي.

هذه الملاحظة المختصرة لاترمي الى تبني تغيير اسم الحزب الشيوعي العراق ، ولكن لوضع الموضوع في اطاره العلمي في حال مناقشتها في اي مؤتمر، بعيدا عن العواطف باي اتجاه كان. وللدقة فان العديد من المؤتمرات الوطنية للحزب وخصوصا من المؤتمر الخامس طرح مطلب تغيير الاسم من طرف بعض المندوبين ولكن الاغلبية العظمى من المندوبين رفضت ذلك.

المصادر الرئيسية:

وثائق تقييم الحزب الشيوعي العراقي للتجارب الانتخابية في الفترة 2004 – 2014

مطبوعات الجهاز المركزي للإحصاء – العراق.

مستقبل سوريا الاقتصادي: إلى أين المسير؟

بشار المنير (*)

تستمر الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، ويشعر السوريون بشيء من التفاؤل المشوب بالحذر، ويأملون بتغلب الحكمة ومصلحة البلاد العليا لدى المتحاورين على أي مكاسب ضيقة، ولأن التركيز في الجهود السلمية ينصب على الجانب السياسي والأمني، رأينا التنبيه إلى المسألة الاقتصادية التي تمثل حسب اعتقادنا نقطة البداية نحو سورية المستقبل.

ونذكر هنا أن الحزب الشيوعي السوري الموحد وصف الأزمة السورية بأنها أزمة (مركبة)، تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى العامل الخارجي المتمثل بمحاولات الامبريالية الأمريكية وحلفائها الأوربيين إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط وفق المصالح الأمريكية والصهيونية، وأكد أن الحوار الوطني الشامل بين جميع مكونات الشعب السوري السياسية والاجتماعية والدينية والإثنية، هو الطريق الآمن للخروج من هذه الأزمة، وتوحيد جهود السوريين لمقاومة التدخل الخارجي والغزو الإرهابي، ورسم معالم سورية المستقبل، سورية الديمقراطية.. العلمانية، التي تتسع لجميع السوريين.

يستأثر الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الأزمة باهتمام أوساط سورية في الداخل والخارج، وهو أمر متوقع ومبرر ما دام الجميع يبحثون في غد سوريا، كل حسب موقعه وانتماءاته الفكرية والسياسية، والمكاسب التي يتوقعها بعد توافق السوريين على مستقبلهم السياسي، الذي لا بد أن يحدد _ حسب أبجديات الفكر السياسي _ النهج الاقتصادي للبلاد.

ولأسباب نعتقد أنها ترتبط بالمخطط الذي رسمته الإمبريالية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط، أخذ الاهتمام الدولي باقتصاد سوريا (ما بعد الأزمة) يظهر كعامل دولي ضاغط نحو سياسات اقتصادية نيوليبرالية، يجري تسويقها كحل وحيد لإعادة الإعمار. وهذا الاهتمام لا ينحصر فقط في الأجندة التي أعدتها «الإسكوا»، بل بالعديد من الدراسات والأبحاث والندوات التي تُنظم في الدول الأوروبية لرسم خريطة طريق لمستقبل سوريا الاقتصادي. لن نتطرق هنا إلى تقويم هذه الدراسات والأجندات التي تعدّ في الخارج، بل سنركز في بحثنا على ما يريده الشعب السوري، انطلاقاً من أوجاعه وهمومه قبيل الأزمة وخلالها. فهذا حسب اعتقادنا ما يوجب على المتحاورين السوريين الذين يبحثون سبل إنهاء الأزمة أخذه في الحسبان، قبل أن يضعوا خاتمهم على وثيقة «سوريا المتجددة».

الاقتصاد السوري قبيل الأزمة... لمحات

كان استياء الجماهير الشعبية من السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة منذ بداية القرن الجديد، إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالحريات الديمقراطية، الدافع الرئيسي للتحركات الاحتجاجية التي مهدت للأزمة السورية. ففي ظل اقتصاد السوق الحر الذي أراده مهندسو الاقتصاد السوري علاجاً لمرحلة الركود في بداية الألفية الجديدة، تأثرت قطاعات الإنتاج الحقيقي سلباً بالسياسات الانفتاحية المتسارعة، فحوصرت الصناعة السورية في عقر دارها، وتراجع الإنتاج الزراعي، وازدادت معاناة جماهير الشعب السوري، وخاصة بعد الانسحاب التدريجي للحكومات من أداء دورها الرعائي، وتهميش القطاع العام الذي ساند الجماهير الشعبية طيلة عقود.

لقد عانت الصناعة السورية انفتاحاً متسرعاً قبل تمكنها من استيعاب متطلبات المشاركة في الاقتصاد الدولي المعولم، وتطوير هيكلها الإنتاجية والإدارية والتسويقية، فغدت الأسواق السورية مرتعاً للسلع الآتية من كل حذب وصوب، وخاصة السلع التركية والخليجية والصينية. وسعى مهندسو الاقتصاد آنذاك إلى الاندماج في التجمعات الإقليمية والدولية، رغم تواضع قدرة الصناعة السورية بقطاعها العام والخاص على مجاراة هذا الانفتاح، فتراجعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 11% في عام 2002 إلى 7% في عام 2010. وعانى الصناعيون منافسة غير عادلة من السلع المدعومة الواردة من منطقة التجارة الحرة العربية، وأحجمت المصارف الخاصة والحكومية عن تحفيز الصناعيين، إذ كان التشجيع منصباً على المشاريع العقارية والسياحية، وتمويل صفقات كبار التجار.

أما الزراعة السورية التي شهدت في تسعينيات القرن الماضي اهتماماً من الحكومات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، فتراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 24% في بداية الألفية الجديدة إلى 14% في عام 2010، بعد عدة سنوات شحيحة وممارسات حكومية همشت القطاع الزراعي سعيًا وراء تشجيع استيراد الغذاء من الخارج. فقد حررت أسعار السماد والعلف ومستلزمات الإنتاج الزراعي، ورفعت الحكومات المتعاقبة أسعار المازوت اللازم لعملية ري المحاصيل، وماطلت في تنفيذ مشاريع تطوير المنطقة الشرقية الأكثر تخلفاً، والتي تعد مستودع المحاصيل الاستراتيجية، ما أدى إلى هجرة الأيدي العاملة الزراعية.

التداعيات الاجتماعية

انعكست السياسات الانفتاحية في ظل اقتصاد السوق الحر على الأوضاع المعيشية والاجتماعية لجمهير الشعب السوري، فارتفعت نسبة البطالة إلى 16%، وحلقت أسعار المواد الأساسية لتصل إلى نسبة قاربت 80%، وتقلصت نفقات الدعم الحكومي للفئات الفقيرة والمتوسطة نزولاً عند نصائح صندوق النقد الدولي، وتراجعت الأجور الحقيقية للعاملين إلى النصف. وتبين، أيضاً، أنّ نسبة بلغت 30% من السكان لم تتمكن من تأمين احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية، وانخفضت حصة الرواتب والأجور في الناتج المحلي الإجمالي من 45.3% عام 1996 إلى 29% في عام 2008. وفي حين بلغ الوسطي العام لحصة الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية 2492 دولاراً في عام 2003، كانت حصة الفرد في سوريا لا تتجاوز 1217 دولاراً، ورغم ارتفاعها إلى 1700 دولار عام 2009، إلا أن هذه الزيادة قضمتها موجات الغلاء المتتالية، ووصلت نسبة الفقر إلى 41% (1). لقد عدّت المرأة السورية (موظوة) في المشروع الجديد للأحوال الشخصية، وهمشت مصالح الفئات الشابة التي ترفد سوق العمل سنوياً بنحو 200 ألف شاب، يحصل منهم 25% فقط على فرص للعمل.

صحيح أن متوسط نسبة النمو بين أعوام 2005 و2010 بلغ نحو 4.6%، لكن الصحيح أيضاً أن هذا النمو جاء بعد تراجع القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، من النشاطات الربعية، وبعد الترخيص للمصارف الخاصة وشركات التأمين، وبعض المشاريع العقارية والسياحية الكبيرة الموجهة للأثرياء. وسيطرت حفنة من التجار الكبار وأصحاب المشاريع الربعية، وفئات ثرية بازغة من المجهول، وبعض الفاسدين والمرتشين على مفصل الحياة الاقتصادية، وأخذت الاقتصاد السوري نحو المشاريع الربعية، واستأثرت هذه الفئات بثمار النمو الذي تفاخر به مهندسو الاقتصاد السوري في العقد الماضي، في الوقت الذي عانت فيه الجماهير الشعبية أزمات معيشية واجتماعية متلاحقة. لقد ظهر جلياً أن مهندسي الاقتصاد السوري في العقد الماضي لم يسعوا إلى تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة تنهض بالاقتصاد السوري، وتلبي متطلبات الفئات الاجتماعية المختلفة، بل تركوا الأمر لاقتصاد السوق، وليده الخفية، ولقوانينه التي لم تكن يوماً في مصلحة الفئات الفقيرة والمتوسطة.

في خضم الأزمة العاصفة

واجهت سوريا أزمتها المركبة بهيكل اقتصادية منهكة، وقطاع عام صناعي وخدمي ضعيف ومتخلف، بعد محاولات حثيثة لخصصته، فتوقف العديد من المصانع والمعامل والورش الخاصة، بعد تحوّل الاحتجاجات السلمية إلى عمليات عسكرية، إثر تدخل الخارج في الأزمة، وتشكيل تحالف دولي معاد لسوريا تقوده الولايات المتحدة بمشاركة أوروبا وتركيا ودول النفط العربية. وفرضت حصاراً اقتصادياً أدى إلى فقدان مستلزمات إنتاج الصناعات السورية، وغذاء ودواء المواطن السوري، وتراجع سعر صرف الليرة السورية مقارنة بالقطع الأجنبي، وارتفعت أسعار جميع السلع والخدمات بنسب تراوحت بين 300 800%، وفقد نحو 3 ملايين مواطن فرص عملهم، وارتفعت نسبة البطالة إلى نحو 52%، وتوسعت بؤر الفقر، وبلغ معدله نحو 73%، وتوقفت المشاريع الاستثمارية، وجرى تدمير إرهابي ممنهج للبنية التحتية، كقطاعات الكهرباء والمياه والسكك الحديدية والمنشآت الصناعية وآبار النفط والجسور والطرق الدولية. وحسب المصادر الحكومية والخاصة، فقد بلغ مجمل الخسائر التي تسببت بها الأزمة، من دون الأخذ بالحسبان خسائر المواطنين، نحو 300 مليار دولار.

بعد هذه الإشارات المختصرة لأوجاع وهموم الاقتصاد السوري والمواطنين السوريين قبيل الأزمة وخلالها، يمكننا تلمس ما تتوقعه الجماهير الشعبية، وما تتطلبه عملية إنهاء اقتصادنا الوطني، لكننا نسرع هنا إلى توضيح مهم، وهو استحالة تنفيذ أي خطوات اقتصادية جديّة، أو تحقيق أي أجدات لإعادة الإعمار إذا لم يتوقف نزع الدم السوري، وتنتج الجهود السلمية الدولية، ويعقد حوار السوريين ويتوافق الجميع على غد سوريا الديموقراطي العلماني. إن استمرار الأزمة السورية يُعدّ فشلاً للسياسة وابتعاداً عن الحوار وتكريساً للسلوك الإرهابي العنيف، وخرقاً لقوانين المجتمعات المتحضرة.

"جنيف 3" وحوار السوريين

ونحن نستعد لجولة أخرى محتملة لـ«جنيف 3»، حسب ما جاء في ورقة الاقتراحات التي تقدم بها الوسيط الدولي "ديمستورا" للمتفاوضين السوريين بتاريخ 2016/3/24، نؤكد ضرورة تجنب المتحاورين لخطرين اثنين:

الأول: اختزال الأزمة السورية بمشهدها السياسي، والتغطية على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، ما يؤدي إلى ترك جوهر النهج الاقتصادي في المرحلة القادمة رهينة لتسويات سياسية، قد تأخذه بعيداً عن تحقيق مطالب جماهير الشعب السوري.

الثاني: تبني سياسات اقتصادية انفتاحية، ريعية، نخبوية بالاستناد إلى آليات اقتصاد السوق الحر، ومنسجمة مع النماذج التي روجت لها المؤسسات الدولية، وخاصة برامج التثبيت الهيكلي والتكثيف الاقتصادي، أو ما اصطلح على تسميته «توافق واشنطن» بهدف «تسهيل إعادة الإعمار واختصار الزمن»، ويجري التسويق لها من خلال أجدة إعادة إعمار سوريا التي وضعتها «الإسكوا» بهدف الحصول على المنح والقروض والمساعدات من الدول الرأسمالية والخليجية، والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، مقابل تكريس اقتصاد السوق الحر، والدخول في قوائم أصدقاء المؤسسات الدولية التابعة للإمبريالية العالمية. نقول هذا ونحن ندرك الهوة الشاسعة بين أطروحات ومآرب الأطراف السياسية المشاركة في المؤتمر العتيد، لكننا غير متأكدين تماماً من تباين برامجهم الاقتصادية لمرحلة «ما بعد الأزمة». وكما تسعى جماهير الشعب السوري إلى التغيير السلمي باتجاه نظام سياسي ديموقراطي علماني، تطالب في الوقت ذاته بنهج اقتصادي يحقق لها متطلبات الحياة الكريمة، في

ظل تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تعتمد على الذات، وتقودها الدولة بمشاركة القطاع الخاص المنتج والرسميل الوطنية، وجميع منظمات المجتمع المدني في البلاد. ونرى التركيز بداية على المهمات الآتية:

- 1 - إلغاء وتعديل جميع التشريعات والقوانين التي سنّت في العقد الماضي التي تحدّ من تدخل الدولة كطرف من أطراف العملية الاقتصادية.
- 2 - وضع خطة حكومية بالاستناد إلى خبرات ومقترحات خبراء الاقتصاد السوري الوطنيين، بعيداً عن فرض الشروط و«النصائح».
- 3 - سنّ القوانين العاجلة للقضاء على الفساد الذي تشظى في جميع المفاصل الاقتصادية والإدارية... وأصبح عاملاً كابحاً لأي خطة تنموية.
- 4 - إشراك الأحزاب الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في اقتراح وتنفيذ خطط التنمية الشاملة.
- 5 - إلغاء التشريعات التي تحد من حقوق المرأة السورية ومساواتها بالرجل.
- 6 - إشراك الشباب السوري في اقتراح الخطط التنموية الضرورية لتحقيق مطالبهم.
- 7 - دعم وتحديث صناعتنا الوطنية، وتقديم ما يلزم من تسهيلات كي تصبح هذه الصناعة فعلاً لا قولاً قاطرة التنمية في البلاد.
- 8 - قيام الحكومة بالإشراف على إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية، عبر شبكة واسعة من الخدمات التي تستهدف الفئات الأقل دخلاً.
- 9 - ضمان الأمن الغذائي في البلاد عن طريق الدعم الدائم لقطاع الزراعة... ومنح التسهيلات لمشاركة القطاع الخاص في إقامة المشاريع الصناعية _ الزراعية في المحافظات الشرقية.
- 10 - الحفاظ على ملكية الدولة وإدارتها للمرافق الحيوية والاستراتيجية.
- 11 - مواجهة السلبيات التي تولدت عن السياسات الاقتصادية والممارسات البيروقراطية، في ظل النهج السياسي والاقتصادي السابق.
- 12 - دعم الإنتاج والإنتاجية والقضاء على ثقافة الاستهلاك والحد من الاستغلال والمستغلين والبيروقراطية والبيروقراطيين، وإعلاء شأن العمل النزيه والمنتج.
- 13 - إصلاح القطاع العام بتحديث أنظمتة وتعزيز قدراته الإنتاجية وتحديث وتجديد وسائل إنتاجه.
- 14 - الاهتمام بالتعليم ودعم البحث العلمي بالإمكانات البشرية والمادية.
- 15 - العمل على استعادة الأموال المنهوبة من الدولة والقطاع العام (2) .

نريد لغدنا الديموقراطي، الذي نعمل لأجله، تلبية المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة والمتوسطة، وعلى رأسها الطبقة العاملة، وصغار الفلاحين، وجمهور الحرفيين والمتقنين والشباب والنساء، باعتبارها تمثل أكثرية الشعب السوري، وأي غد آخر يعني - حسب اعتقادنا - عودة من نافذة الاقتصاد لمن عجز عن أخذ سوريا من بوابة التدخل العسكري.

(* باحث اقتصادي، عضو جمعية العلوم الاقتصادية في سورية- مدير تحرير صحيفة «النور» السورية

مراجع

1- راجع الدراسة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في عام 2004.

2 - راجع د. منير الحمش - اقتصاد اليوم التالي - صحيفة النور السورية، العدد 608 تاريخ 2013/12/25

نحو جبهة شعبية متحدة

محسن احمد

مقدمة:

الدولة الوطنية (الحديثة) في جميع الأعراف هي محصلة عقد مواطنة (اجتماعي - سياسي) يعتمد السيادة المطلقة للقانون ضمن معايير، (ولما كانت الدولة السياسية كلية عينية، أي وحدة الحرية الذاتية والحرية الموضوعية، أو وحدة الإرادة الفردية والإرادة العامة، ووحدة المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، ولما كانت الكلية أو العمومية هي الماهية الجوهرية للأفراد، الذين لا يسعون وراء مصالحهم الخاصة وحاجاتهم الشخصية فحسب، بل يسعون إلى ما هو عام وكلي مما يتسق وجوهرهم الإنساني، فإن التجلي الواقعي لهذه الكلية العينية هو الدستور والقانون اللذين هما وحدة الحقوق والواجبات، الجدلية، وتجسيد للحرية الموضوعية. حقوق الأفراد هي واجبات الدولة؛ وحقوق الدولة هي واجبات الأفراد. مع ملاحظة أن حق الدولة أعلى من حقوق جميع أفرادها. ويفترض، الحال كذلك، أن تكون واجباتها، تجاه مواطنيها، وتجاه مجتمع الدول، أعلى من واجبات جميع أفرادها. ومن ثم فإن القانون (الدستور وسائر القوانين المشتقة منه والمتسقة معه) هو ماهية الدولة وحقيقتها الواقعية). (1) وينطلق فهم الدولة الوطنية من أسس ثابتة لتتحول الدولة من الحالة البدائية إلى دولة منتجة وفاعلة أهمها:

- 1 - تحقيق عدالة متساوية وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وإلا تتحول الدولة الوطنية إلى (أداة قهر طبقية) (2) كما يقول ماركس، بغض النظر عن الانتماءات العرقية أو القومية أو اللاتينية
- 2 - تحقيق المواطنة والحرية والديمقراطية والفرص المتساوية بين جميع المواطنين للمشاركة في جميع مؤسسات الدولة وإلا تغدو دولة بدائية يتم الحنين لأشكال مختلفة للحكم ... الخ
- 3 - تحقيق التداول السلمي للسلطة السياسية والتشاركية بين جميع الشرائح والطبقات الاجتماعية وممثليها في البنى الفوقية للدولة وإلا تغدو دولة قمعية.
- 4 - ضمان الأمن للمواطنين مقابل عدم استخدام العنف واللجوء إلى القانون في حل جميع المشاكل والمعوقات.. الخ وإلا تفقد المواطنة معناها في الدولة الوطنية ويغدو الانتماء للقبيلة والعشيرة والطائفة والعائلة أمرا محتملا على الدوام.
- 5 - الدولة هي صاحبة الحق الوحيد في استخدام العنف ويتم ذلك عبر وجود جيش وطني وأجهزة أمنية مهمتها استخدام العنف للدفاع عن حدود الدولة و ضمان الأمن والاستقرار للمواطنين ضمن منظومة القوانين المعمول بها والمثل الأخلاقية ولا تتعدها وبالتالي تغدو المعادلة سهلة لكنها دقيقة للغاية. في نظرة المواطن لتلك الأجهزة بين قبولها كأجهزة تعمل لضمان راحته أو أجهزة تمد سيفها مسلطا على رقبتة دوما كأجهزة قمعية .
- 6 - مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي لتطوير البنى التحتية والفوقية عموما. وتقديم الخدمات العامة والإنماء المتوازن بين جميع جغرافية الدولة.

في سورية قبيل الحراك كنا نلاحظ أن التطور الاجتماعي - الثقافي السوري يأخذ شكلا بدائيا مرتبطا بالدين والمذهب بداية عموما وفي الوسط البدوي مرتبط بالقبيلة والعشيرة والعائلة وثانيا نراه متأثرا بنحو حساس بالتطور الاجتماعي المذهبي بلبنان والعراق. وبعيد كليا عن فكرة المواطنة المرتبطة أساسا بالعلمانية التي يضمن للفرد الحقوق والواجبات المتساوية تجاه المجتمع - الدولة بالتالي تطور الوعي السياسي - التاريخي كان محدودا (3) ومجاله الوحيد المسموح به من قبل السلطات هي الجوامع.

حركات التحرر الوطني ونهوض التيارات السلفية:

في دولنا العربية شهدت المنطقة منذ مطلع النصف الثاني من القرن المنصرم نهوضا شعبيا واسعا وفكريا قويا لحركات التحرر الوطني (على أساس ايديولوجية قومية- وشبه يسارية) واضحة أدى في محصلته العامة لسيطرة تلك الحركات على السلطات في معظم الدول (الجزائر - تونس - ليبيا - مصر - السودان - الصومال - اليمن - العراق - سورية... الخ) وقد لاقت تلك الحركات قاعدة شعبية عريضة بدءا مما يعرف تجاوزا بالبرجوازية الوطنية إلى الطبقات الوسطى إلى الأكثرية الساحقة من البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين إضافة إلى الدعم السياسي والمعنوي والمادي من الاتحاد السوفياتي بصفته قائدا لهذا القطب في الصراع الاممي، لكن سرعان ما تحولت تلك الأنظمة (البرجوازية الصغيرة) إلى ديكتاتوريات مستبدة ومستغلة بسبب بسط قدرتها على إخراج الأجهزة الأمنية من القوانين العامة وإعطائها صلاحيات خاصة خارج القوانين لفرض هيمنتها وهيبتها على المواطنين مما منحها سلطات مطلقة أدى إلى وضع يد أخطبوطية على كافة مؤسسات الدولة المنتجة والفاعلة فبرزت البرجوازية الطفيلية والكومبرودرية وبات الفساد والرشاوي هما الحالة العامة والفاعلة بالمجتمع مما أفقد تلك الحركات التحريرية هالتها السحرية والشعبية، وأفقدت الدولة الوطنية حدثتها، ولم يبق للمواطنة أي معنى، وفتح الباب واسعا لنشوء حركات جديدة، وعلى اعتبار أن قوى اليسار في كونها الرئيسية (الأحزاب الشيوعية الكلاسيكية) كانت حليفا داعما بالعموم لما يسمى بقوى التحرر الوطني.. بالتالي تخلت نسبيا عن آلية التحليل الدقيق (فالماركسية أسلوب في التحليل قبل أن تكون أي شيء آخر على أنها ليست أسلوبا لتحليل النصوص ولكن لتحليل العلاقات الاجتماعية) (4) فالقوى الصاعدة الفاعلة والقادرة على تحشيد الجمهور بشكل واسع كانت إسلامية صرفة (5) وهو ملاحظ في النصف الثاني من السبعينيات خصيصا أثر سقوط شاه ايران وقدره الإسلاميين على شد الحبل بأكمله لصالحهم واعتبار الثورة الإيرانية هي ثورة إسلامية ومما أوجد قاعدة متينة للانطلاقة الإسلامية وزاد في ذلك الطنبور نغما مهما أدى لاحقا لتغييرات جذرية في الاتجاهات الشعبية العامة وهو الانقلاب الذي قاده محمد نجيب في بلد عريق بمدارسه الإسلامية (افغانستان) والتدخل السوفياتي به وإطلاق الدعوات الجهادية بين الجمهور العربي الإسلامي مما كون قاعدة من الجماهير واسعة قادرة على إطلاق التيارات الإسلامية الجهادية التي لا تؤمن بالدولة اساسا فما بالكم بالدولة الحديثة وإيمانها فقط بالأمة على أساس مذهبي (6) وكانت ردات الفعل واضحة في مصر ثم سورية والسودان والجزائر والعراق... الخ مع خصوصية كل بلد على حدة، والسلطات في هذه البلدان لم تعالج أساس المشاكل الفعلية بكل دولة، إنما لجأت على الغالب لاستخدام القمع الدموي لقمع الحركات الإسلامية واليسارية (الضعيفة عموما) مع الغياب المطلق للحريات الإعلامية والديمقراطية وغياب مؤسسات المجتمع المدني وغياب للأنظمة والقوانين وغياب العمل بالداستير الذي أخذت طابعا شكليا ونظريا، مما حول تلك الدول لمناطق بركانية قابلة للانفجار عند أول هزة أرضية بسيطة.

لقد حدثت انفجارات عديدة في دولنا العربية تمثلت بداية بالصراع الدموي بالجزائر في أواخر ثمانينات القرن الماضي بين تلك القوى السلفية بقيادة عباس المدني وعلي بلحاج والقوى المدافعة عن مكون الدولة ... وفي سورية فشل تنظيم الطليعة المسلح (الجناح العسكري للإخوان المسلمين) وانتهت صراعاته مع السلطة بانتصار ساحق للسلطة في مطلع الثمانينات ... ولكن كل ذلك ترك جمرًا مشتعلًا تحت الرماد، ...

التأثر بالعوامل الخارجية القريبة

من سوء حظ السوريين المعاصرين أنّ بعض دول المجاورة تعاني من انقسام طائفي ومن صعود شديد للطائفية وحكومات طائفية وأحيانًا حروب طائفية.. فانعكس ذلك بسرعة على بعض المكونات الاجتماعية السورية، وبالأخص أن المجتمع السوري الذي يبدو متلاحمًا شكلاً، يحمل في داخله هشاشة اجتماعية تاريخية، على الأقل منذ عام 1850 وما تلا ذلك، هذه الهشاشة تتمثل في الدرجة العالية من الحساسية تجاه الأخر ويضاف لذلك غياب أي تجربة ديمقراطية فعلية وما المراحل الديمقراطية التي شهدتها سوى أطياف أحلام (1954- 1956) لم تترك أثراً ديمقراطياً أو شعبياً يذكر، بسبب حالة اللااستقرار (تعاقد خمس حكومات خلال العامين) (7) بالتالي حقيقة الأمر غياب أي تجربة ديمقراطية فعلية، والأثر الوحيد بقي فقط في عقول الانتلجيسيا السورية لاحقاً بغية إضاءة شمعة وهمية في ظلام دامس، والتي عانى السوريون الكثير من الاستبداد والديكتاتورية وحكم العسكر منذ الاستقلال وحكم الأجهزة الأمنية وهيمنتها الكلية على مقدرات الدولة عبر ما أتيح لها من تسلط وصلاحيات تتجاوز القوانين السائدة، هذا الاستبداد أفقد السوريين إحساسهم بالحرية وزرع بداخلهم الخوف والرعب المستمر، فاستشرى الفساد السياسي والإداري والخداع والدجل، وبالتالي تحول الانتماء الوطني للمواطنين إلى انتماءات مذهبية وسلفية وعشائرية وقبلية .. لا يمكن الحديث عن الحراك المنطلق عام 2011 دون فهم جميع العوامل السابقة مجتمعة، إن أنصار فكرة أن ما حدث في سورية هي ثورة، يتجاهلون كلياً كل ما سبق وبينون على فرضية (وهمية) خاطئة بأن النظام وصل لمرحلة اجتماعية بات معزولاً عن أي قاعدة شعبية له، في حين الوقائع الملموسة قبل الحراك وبعده أثبتت وبما لا يقبل أي نوع للشك بأن النظام لازال يركز لقاعدة اجتماعية واسعة تأمن استمراره، ولا تقبل بديلاً عنه (8)، وجزءاً منها مستعداً للموت من أجل بقائه، صحيح بأنه لا يحوز البناء على ما ترد نسب الاستفتاءات العامة ولكنه قادر على حصد الأصوات التي تؤهله للفوز ديمقراطياً قبيل الحراك، إن الشرائح الكبرى من البرجوازية الكومبرادورية والتجارية والصناعية والبرجوازية الوسطى ومراكز المدن الكبرى شكلت القاعدة المركزية للنظام بما يحقق لها من مصالح حقيقية، لذلك نرى كيف أن درعا المحطة بقيت في صفه والمدن الكبرى بغالبيتها مثل دمشق وحلب لم تدعم هذا الحراك (9)، عدا عن ورقة الأقليات المرتبطة به بحكم تطور المسار العنفي للإخوان في مطلع الستينيات ثم نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي، وبالأخيرة مارس الإخوان عبر تنظيم الطليعة المسلح إرهاباً طائفيًا ومذهبيًا أدى إلى تشنج طبيعي للأقلية، وخلق لديهم ذاكرة جماعية مرتبطة بمسألة تهديد وجودهم وحياتهم تجاه أي تحرك ديني وطبع صوراً لا تنسى لديهم بأنهم مستهدفون بوجودهم (وهو أمر حالياً عززه التنظيمات المسلحة الإسلامية)، وكان الحراك السوري الذي انطلق من الجوامع، قد نشط تفعيل الذاكرة الجمعية للأقليات فوقفت بغالبيتها المطلقة ضده، وبالتالي حدث الشقاق الاجتماعي من جديد، على المدعين بالثورة وشروطها التاريخية بيان طبيعة التموضع العام لذلك، فالثورة بالمفهوم التحولي لبنية المجتمع وأدوات نموه لم تكن شروطها قائمة، لذلك أكد على رومانسية الأحلام لديهم، هذه الرومانسية تحولت لطاقت قاتلة عبر التحول للسلاح بذرائع متعددة لتبدأ منذ الشهر الأول للحراك في حرق الممتلكات العامة (قصر العدل بدرعا البلد وباصات النقل الداخلي وبعض المباني الحكومية وسكك القطارات عدا عن العنف المذهبي ... الخ) ،لقد تبين للجميع أن تطور المسار السلمي للحراك لن يؤدي

لأي نتيجة واضحة، فكان الانتقال للعنف، مما ادخل سورية في نفق مظلم ومجهول غير واضح نهايته، فلم يعد الحديث عن الحراك أو عن الثورة ممكناً، لقد باتت القضية برمتها قضية أزمة وطنية شاملة ومستعصية تهدد مستقبل بقاء وحدة الدولة السورية..

موقفنا ورؤيتنا للأحداث منذ انطلاق الحراك:

منذ البداية كنا في طريق التغيير السلمي نعي بشكل دقيق طبيعة الحراك الشعبي المنطلق في 2011 وندرك ميزات هذا الحراك والتي كان أهمها (اقتصار الحراك على الطابع المذهبي العمودي) (10) واللجوء المباشر للعنف (وفي وقت مبكر، استخدمت فعاليات من داخل الحراك السلاح والعنف، خاصة في بعض الأرياف) وقد أدرك تيارنا أن تنامي العنف والتدخل الخارجي أدى إلى أزمة وطنية معقدة ومتشابكة أدت حتى الآن لنتائج كارثية خطيرة فاقت كل التصورات الممكنة على المستوى الإنساني والأخلاقي والاقتصادي والاجتماعي، والاهم أدت لانحدار جلي على المستوى الثقافي – الاجتماعي وانتشارا للسلفية الجهادية وأحياء للذاكرة الجمعية للتراث الديني بجانبه العفن (الجهادي)، أدت الأزمة إلى انقسام وطني - سياسي واجتماعي ثلاثي جلي ، حيث استطاعت السلفية الجهادية بالانتشار كالنار في الهشيم وسط الكتلة الاجتماعية التي ترى أن هناك ثورة وتطمح لبناء إدارة إسلامية صرفة وتخوض حرباً مميتة لكسب هذه الجولة، ضمن حرباً ترى فيها أفقا لفرض الحاكمية الإلهية وإعادة نشر فكرة الإمارات الإسلامية والافتتاح بالعودة إلى القرون الوسطى وتراث أبا رغال وبدو الجزيرة وأعدت الاعتبار لهيمنة الفكر الجهادي الأحادي، واستمرت الأزمة بفعل العامل الخارجي وتدخله المباشر بالأحداث، والمستوى التوازني الدولي من دعم المعارضة المسلحة ودعم السلطة مما عكس ميلا للتوازن الداخلي جعل هذه الأزمة الوطنية مستعصية على الحلول العنيفة (11) (على الرغم من التقدم الملموس للجيش السوري في أماكن عدة ، لكنه تقدم غايته تحريرية لتأمين مناطق آمنة) مما يستدعي تضافر كافة الطاقات الوطنية الصادقة والجادة والسعي الحثيث للدعوة لمؤتمر حوار وطني لكافة أطراف الصراع ، حوار يكون ملزماً بنتائجه لجميع الأطراف لتأكيد مصداقيته هذا الإلزام يكون عبر هيئات ضامنة للتنفيذ ومراقبة له.

وفي حرب عنفية داخلية دراماتيكية ساهمت بتأجيجها واستمرارها الامبريالية ودول الناتو والخليج العربي ، وفي ظل تاريخية هشاشة الوضع الاجتماعي والتسلط الأمني وبعد مايقارب الخمسة أعوام على بدء الحراك، اتضح للقاصي والداني استخدام العنف المسلح، بطريقة لا إنسانية وخارجة عن المألوف والأخلاق في سورية منذ الشهر الثاني به، وفي ظل تقدم فكر الأسلمة الجهادية وهيمنتها الكلية (بالمناسبة هذا ينطبق على الجيش الحر بدءاً من أسماء كتائبه إلى تأسيسه الهيئات الشرعية في قياداته) إن استمرار الصراع العنفي ناتج عن الحشد الدولي الذي يبذل أقصى طاقاته (المالية واللوجستية والعنصرية) من أجل استمرار هذه الحرب المجنونة بما تمثل له من دمار مستمر لبنية الدولة وتفتيتها عدا عن تشريد الملايين وتدمير موارد الرزق وتدمير المدن والمؤسسات الفاعلة في الدولة واستمرار نزيف الدم السوري اليومي ، وهكذا تم إعادة تموضع الحلف الرجعي الأسود بها الذي يريد من سورية أنموذجاً صومالياً أو أفغانياً، فتكاثرت الفصائل المسلحة بطريقة فطرية وشكلت قوى محلية لا يستهان بقدرتها وأهمها الجيش الحر والنصرة وداعش وأحرار الشام والجمبهة الشامية والجمبهة الإسلامية (التي تحظى برعاية سعودية وتركية خاصة لتحل تدريجياً محل الحر الذي بدأ بالاندماج في صفوفها في مواقع تواجدها) .. أما أوهام الائتلاف الوطني (القطري - السعودي) الذي يطلب المزيد من السلاح للجمبهة الفاشية ، ويستدعي التدخل الأجنبي لتكرار التجربة العراقية، وأوهامه بأن الجبهات الإسلامية لن تستطيع الحكم لأنها تفتقد القاعدة الشعبية لها، ولأنها لا تنسجم مع طبيعة السوريين فهو أمر مضحك فعلاً، وأوهامه تزول برؤية قدرة

المتشددین علی الحكم والاستبداد باسم الشرع الاسلامي وعلی التجيش المذهبي الواسع ، فإن نماذج الرقة وادلب وإعزاز والباب ودوما وجزء من حلب يسقط كل الادعاءات في ذلك.ومن هنا نرى استجداء وتوسل زعيمه الفعلي ميشيل كيلو(السيء الصيت) لغير المأسوف علیہ زهران علوش من أجل الإفراج عن (الليبرالية) رزان زيتونة وبعض راهبات معلولة (12) .. وتعهده له بالرضوح لقرار الشعب لاحقا.. وفي ضوء ممارسات هذه القوى العنيفة ليس ضد السلطة والجيش السوري أو المدنيين الأمنين ، بل في مناطق تسلطها علی جمهورها وأنصارها وسعيها لتطبيق الشريعة كما تراها وفقدانها لأي منطق إنساني وأخلاقي، ومنعها النساء والفتيات من مزاوله أعمالهن وتعطيل فعالية المجتمع واعتبار الحكم بالموت أمرا طبيعيا (لاحظ الرقة حيث اعدموا فتاة لوجود حساب لها علی الفيس) كل ذلك يدفعا لجمع كل القوى السابقة في جبهة واحدة بالمعنى الايديولوجي والفكري والثقافي والسياسي والممارساتي العنفي.. هذه الجبهة الجهادية الاسلامية تحمل كل صفات الفاشية (العنصرية بالنظرة المذهبية ، عدم وجود حق للأخر المختلف بالحياة بالتالي الموت الفعلي له أفرادا أو مجموعات . ارتباطها بالمركز المالي الامبريالي العالمي وإخراج هذا المركز من أزمتة المالية (13) .. والتوسع الجغرافي للسيطرة علی مناطق من غير المتوافقين معهم بالمذهب.. عدم حرمة الدم بالعموم.. الخ) .. هي التي تفرض أجندتها الخاصة في أماكن تواجدها الفعلي. فلو انتصرت هذه الجبهة الأصولية الفاشية فإننا سنحتاج لمائة عام أو أكثر للخلاص من استبدادها وحكمها وسنحتاج لقرون عدة للخلاص من أثارها العنيفة والفكرية ولن تبقى سورية دولة واحدة/ وهذا أخطر ما في الأمر.

جبهة فاشية اسلامية...

تبدو هناك جبهتان في الصراع المسلح السوري.. إحداهما هي الجبهة الأصولية الجهادية الفاشية والمكونة من التنظيمات الفاشية المسلحة تنسم بما يلي:

- المنظمات الفاشية هي منظمات واسعة الجمهور في مكوناتها العام حيث تضم حثالة المجتمع (طبقيا) عموما بمختلف اصنافه وعلیه فإنها ترتكز لقاعدة اجتماعية تضمن استمرارها (بيئة حاضنة) (14)، إضافة لمكوناتها وهو ما يميز كل التنظيمات (الجهادية) المسلحة.
- المنظمات الفاشية تمثل قوة فاعلة في ممارسة العنف الدموي (15) (القتل المباشر) دون رادع إنساني أو أخلاقي ودون عودة لأي قانون بذرائع الغيرة علی الدين والإلحاد والانحراف وعدم تطابق مع المذاهب وعدم تطبيق الشريعة أو بذريعة تقديم المنافع علی المضررة.. الخ .
- الغياب المطلق للوعي الوطني أو القومي، حيث يؤدي الانزياح بالوعي لتدمير (الوطن كليا) باعتباره ليس هو الجامع، إنما الجامع لديها: الفكرة الأحادية (الدينية) ويكون الارتباط العضوي بها، أمرا طبيعيا. وعلیه فإن تدمير البلد أو تهديد استمرار وحدته لا يحمل أي أهمية فكرية أو معنوية أو مسؤولية تاريخية لدى هذه المنظمات ..
- هيمنة المركزية الشديدة أو المطلقة علی هذه المنظمات وتكريس لإلوهية الامير فيها الذي يعد كلامه منزلا وقراره لا رجعة فيه.
- اختيار الايديولوجية (الانتقائية) التي تعطي لذاتها الصحة والحق الوحيد وفي الحياة وتلغي هذا الحق علی الآخرين ، فالجميع علی خطأ وهي الوحيدة الصحيحة بالتالي تعمل علی تصفيتهم بكل الأشكال والأساليب الدموية .

● اعتناق العمل المسلح والدعائي والايديولوجي لهذه المنظمات يحقق شرخا اجتماعيا ويهدد بعودة دوران عجلة التاريخ إلى الخلف، وعليه فإن عمل هذه المنظمات يمثل خطوة إلى الوراء، وليست إلى الأمام حتى لو كانت المعركة في مواجهة الاستبداد الامني. حيث يغدو الاستبداد الأمني كحمامة سلام مقارنة بأفعال تلك المنظمات..

والأخرى هي جبهة النظام وهي الوحيدة التي تواجه بالمعنى العسكري الجبهة الفاشية.. إنَّ الخطر المحدق حاليا يأتي من الجبهة الأولى الفاشية والدموية التي تهدد الكيان السوري بأكمله ، والمطلوب مواجهتها وإسقاطها بكل الأساليب الممكنة، فعلى الانتباه إلى أنَّ الإسلاميين المتطرفين والمتشددين الجهاديين هم من يقبضون بقوة على الحراك المسلح منذ البداية ومعهم المجاهدين من كل إرجاء المعمورة، وهم من يشكلون العمود الفقري للجيش الحر والجبهة الإسلامية وداعش وجبهة النصرة (وهي الفصيل الأقوى والأوسع انتشارا في طرف المعارضة المسلحة وكذلك هي من تقبض على القرار والهيئات العامة والشرعية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها وعليه ترتكب جرائم موثقة ومنظمة بالمعنى الإنساني والقانوني والأخلاقي، فهي تولي شيوخا كقضاة، فيحكمون بطريقة تدعو للمسخرة ، لكنهم يجزون الكثير من رقاب الأبرياء في الكتلة الشعبية الأوسع وهم يملكون باعا طويلا وخبرة استراتيجية في القتال وإن أي نصر لهم يعني نصرا صريحا لتنظيم القاعدة، فلينتبه الجميع لذلك ولأحد يزود علينا بقصة الثورة وماشابه ممن يدعي السلمية الوهمية، هذه الجبهة لا تتطلع للسلمية بشيء ولا لبناء دولة ديمقراطية أو مدنية أو حتى دولة إسلام معتدل وفق النموذج التركي أو غيره إنما تتطلع لإقامة الخلافة الإسلامية في إمارات عديدة مستقلة داخل الوطن (إسلامية جهادية) بعد أن يقوموا بقتل وتهجير طائفي ومذهبي لملايين السوريين مما سيخلق حالة من الفوضى العارمة بالمنطقة وسيحدث ذلك اختلالا بالتوازن الاجتماعي والثقافي السوري ويشكل لوحة أفغانية مسخنة عن أفغانستان السابقة، وسيبقى نزيف الدم والدمار والقتال إلا مالا نهاية.... إن الخطورة الأشد حاليا هي الآتية من الجبهة الفاشية - الجهادية مما يستدعي إعادة النظر من كل القوى الوطنية واليسارية المعارضة المؤمنة بوحدة الدولة السورية في تكتيكاتها السياسية، من أجل مواجهة الخطر و التمدد الكبير للقوى الجهادية الفاشية (16). وأن نقوم بالدعم الملموس للجيش السوري في مواجهة هذه الجبهة.

أما جبهة قوى النظام التي ترى الموضوع برمته على أنه مؤامرة، فهو سياسيا مستمرا في متاهة الأمنية ويقدم آلاف الشهداء من أنصار كئنته الاجتماعية، (بصفته نظاما اجتماعيا) وعلى الرغم من قناعتنا بعدم قدرته لاحقا على إعادة إنتاج نفسه كما الماضي كنظام أمني وأحادي وديكتاتوري ، إلا أن إيغاله في ممارساته الأمنية والفساد وبالأخص ضد الأبرياء من الكتلة الشعبية الواسعة مؤكدا في ذلك على طبيعته الاستثنائية التاريخية. فإنه يمتلك قناعة بالحسم الميداني وبقدرته على ذلك، وهو أمر نتمناه لكنه مستحيل في ظل توازن قوى الصراع الداخلية والخارجية (التوازن الدولي) ولو حدث ذلك فهو أمر مؤقت، لذلك لا بديل عن الحل السياسي للأزمة الوطنية عبر الحوار الوطني، وفي ضوء الانقسام الوطني الثلاثي فإنه يتوجب على الكتلة الشعبية التي تقف بوضوح ضد العنف وترغب في التغيير السلمي الديمقراطي بالسلطة ويناضل ممثلوها السياسيون لعقد مؤتمرا للحوار الوطني ، ويدعمون مؤتمرات جنيف كمدخل إلزامية ووحيدة للخروج من الأزمة الراهنة، فإنه يتوجب على القوى الداعية للتغيير السلمي والتي تنبذ العنف (ائتلاف قوى التغيير السلمي والأحزاب اليسارية التي يجب أن تخرج من عباءة ما يعرف بالجبهة الوطنية وتحرر من القيود التي كبلت نفسها بها لعقود عديدة) وبعض القوى من هيئة التنسيق التي تناضل لتحقيق الدولة الديمقراطية العصرية الحديثة بشكل سلمي صادق ، والتي تناضل لإفشال وإسقاط الأهداف الفكرية والاجتماعية والثقافية والعسكرية للجبهة الأصولية الفاشية والعمل من أجل التغيير الديمقراطي السلمي.

يساريون منقسمون في سورية:

أكثر ما يؤلم في الحدث السوري هو موقف القوى اليسارية وغيابها عن الفعل المباشر بالحدث ... فترى بين أعضاء الحزب الواحد (الشيوعي السوري والشيوعي السوري الموحد مثالا) آراء متباينة وحادة ومتناقضة بين من هو متمسك بالتحالف غير المجدي مع السلطة، إلى من هو مع المطالب الشعبية ويعلم أين يكمن الداء والدواء، إلى طرف ثالث يدافع عن الثورة وأسلمتها ويعتبر أنّ الأمور مطابقة للظروف الموضوعية وطبيعية جدا بهذا المنحى، وهذا عائد لعدم قدرة الأحزاب على صياغة برامج قادرة على التفريق بين الحد الأدنى لسياستها ضمن ظروف موضوعية محددة وبين الحد الأعلى الذي يمثل طموحاتها الإستراتيجية في حال ظهرت الحركات الشعبية، إنّ ارتباط هذه الأحزاب العميق مع السلطة السياسية ضمن تجربة ما يعرف بالجبهة الوطنية التقدمية آلت إلى السلبية وهي تجربة غير مفيدة على تاريخية هذه القوى، ودفعت بها إلى الخلف والتراجع وخسرت الكثير من كوادرها، مما أدى إلى نبذها وتراجع كبير في الأوساط الاجتماعية الداعمة لها، فهي اكتفت بحصة لا تذكر من الكعكة العامة، بالتالي لم تقدم المفيد على صعيد القاعدة الشعبية ولم تحقق إنجازات تذكر، مما أدخلها حالة من الموت السريري، وقلل من دورها وأظهر عجزها في ساحة الفعل السياسي، إن الفشل التام لحركات التحرر الوطني منذ نشوؤها لتاريخه بتحقيق أي انتصارات مباشرة وباتت أهدافها تمثل ديماغوجية شعبية في أفضل الأحوال، وتحالف قوى اليسار معها أدى إلى تلك النتيجة السلبية، ولذلك نرى كيف أن حزب الإرادة الشعبية الذي لم يكن ضمن قوقعة الجبهة وكعكة السلطة (وهو بالأساس مجموعة منشقة عن الحزب الشيوعي - بكداش) أصبح له دورا فاعلا ومهما منذ بداية الأحداث بسورية لتاريخه واكتسب مع حلفائه في جبهة التغيير والتحرير المعارضة، بعدا واسعا على المستوى العام والدولي، وعلى المستوى الاعلامي وهو ممثل في مفاوضات جنيف كطرف معارض و مفاوض باسم الجبهة (مع باقي حلفائه) أما لو كان الحزب المذكور داخل الجبهة الوطنية لوجدناه يغرد بكباقي الجوقة ويكون قد أصيب بداء السلطة وبالمرض السريري نفسه...

في الحراك السوري سعى يساريون معارضون للانخراط بهيئة التنسيق الوطنية (مستقلون وحزب العمل الشيوعي وبعض الأحزاب الكردية) وكان اعتقادهم بأن السير خلف العشوائية الجماهيرية في نقاط الحراك وركوب موجة ما يسمى زورا بالثورة (لعدم توفر الشروط الموضوعية لها) قد يضعهم على سدة قيادتها، لكن سرعان ما غابت فعاليتهم السياسية وبدأت عنعنات التطرف وتبريره أحيانا، ودعمه أحيانا أخرى تهيمن عليهم، حتى اكتمل ذوبانهم النهائي في الهيئة المذكورة التي تعمل لتلبية أهداف حزب الاتحاد الاشتراكي الذي يضع قدما في اليمين ونصف قدم باليسار من التبرير لدول الخليج التي هي شريكة فعلية مع تركيا بالعدوان على سورية وتأجيج العنف عبر الجماعات المسلحة، وإلى رفض العنف وتحميل مسؤوليته للسلطة السياسية فقط وإيجاد التبريرات الدائمة والمستمرة للقوى العنفية وتأييد بعضها (الجيش الحر في مؤتمر القاهرة صيف 2012) ثم في مؤتمر الإنقاذ الوطني 2012-9-23.

أما المجلس الوطني فحقيقة الأمر كان الغالب به القوى الدينية مقابل الغياب التام لليساريين ووضع الشخصيات والأحزاب الليبرالية والقومية بالواجهة (حزب الشعب/ الهيئة الكردية.. الخ) لايعبر إلا عن خديعة للسيطرة التامة والفاعلة لتلك القوى وارتباطها الصريح والوقح بدول الخليج وبالمراكز الامبريالية الدولية. (17)

في المعارضة السورية خارج تلك الأطر تجد الكثير من اليساريين كشخصيات مستقلة أو تيارات سياسية صغيرة وناشئة في مجملها العام غير فاعل (18) إلا بمقدار إنتاجها للوعي المعرفي وتحليل الحدث السياسي وفق رؤى وطنية جامعة. ونرى أنموذجا عليها جزءا من وفد منصة موسكو.....

إن القوى اليسارية في عمومها لن يكون لها دورا ناهضا إذا بقي كل طرف في عبائه الراهنة بالتالي يجب الدعوة إلى إعادة استنهاض دورها التاريخي، يبدو ضروريا إذا ما استطاعت تلك القوى بالخروج من قوقعتها والأحزمة التي كبلت بها حركتها (حل مايسمى الجبهة الوطنية / خروج حزب العمل من هيئة التنسيق- حل جبهة التغيير والتحرير) وعقدت مؤتمرا لجميع تلك القوى ودعوة اليساريين المستقلين وجميع التيارات اليسارية لرسم سياسات حددها الأدنى موقف موحد من الجبهة الأصولية الفاشية وطرق المواجهة والبت في المطالب الشعبية المشروعة الواردة

إن تطور الأحداث الدراماتيكي أدى إلى فاعلية واسعة للجبهة الفاشية الأصولية ولاتساع قاعدتها الاجتماعية، ولا بد لقوى اليسار أن تعيد ترتيب أوراقها لمواجهة هذه الجبهة.

كيف تبدأ : نحو جبهة شعبية متحدة

• منذ البداية أدركنا أنّ ظاهرة الأحزاب لم ولن تترك أثرا فاعلا على الحياة السياسية العامة، في حين برز الميل للانقراض للأحزاب القديمة بسبب تعقيدات الحدث وخروج عدد كبير من الكوادر السياسية منها بسبب التناقض بالمواقف السياسية، مما عقد الخارطة السياسية وتوزعها، وعليه برزت ظاهرة الجبهات والهيئات منذ بدء الأزمة، لتبدو هي الواجهة الوحيدة على الأرجح والأبرز للعمل السياسي حاليا، لمواجهة المعضلات القائمة (المجلس الوطني، هيئة التنسيق.. بداية) ثم الائتلاف الوطني.. ولتأخذ صيئا محليا ودوليا ، كجبهات معارضة وكان ذلك بسبب تفاعل الحدث السوري وتشابكه وتداخل العوامل الخارجية بكثافة به لتضاف للعوامل الداخلية..، ثم برزت قوى ائتلاف التغيير السلمي التي تطورت لاحقا لتشكّل جبهة التغيير والتحرير ... وأخيرا هيئة العمل الوطني الديمقراطي، وعليه لم يعد هناك أي دور فاعل أو هام للعمل الحزبي كأحزاب أو تيارات بمفردها خارج هذه الهيئات ، فالمواقف السياسية في المفاوضات الداخلية وفي التعامل الدولي يتم مع الجبهات أو الهيئات ، وقد لعب تيارنا دورا مفصليا ومميزا في إنتاج وثائق ائتلاف قوى التغيير السلمي ثم لاحقا جبهة التغيير والتحرير، هذا ليس تقليلا من عمل الأحزاب بمفردها. إنما إيضاحا بأن وجود أي حزب خارج التحالفات يقلل كليا من عمله، ويفقده أي فاعلية، أو نتائج ايجابية ومؤثرة في المسار السياسي العام، بالتالي علينا أن ندرك الأهمية التاريخية لمثل هذه التحالفات ضمن الظروف الموضوعية التي نمر بها.

من المهم جدا أن تتحرر جميع القوى السورية (أحزاب ومنظمات مدنية) واليسارية خصيصا من الارتباطات الخاصة بها، والافتناع بأن مواجهة الجبهة الفاشية لا يمكن أن يتم دون النضال بشكل مواز من أجل التغيير الجوهري في طبيعة السلطة الراهنة بدءا من إنهاء حالة الاستفراد بالسلطة، نحو تشاركية فعلية وليست شكلية وإنهاء حالة الاستبداد السياسي والأمني نحو ديمقراطية جدية ودستور عصري حقيقي، أن تجتمع القوى السياسية وبالأخص اليسارية منها وأن تعمل في بوتقة واحدة جامعة هي جبهة متحدة ضمن اتفاق على الحدود الدنيا في مقدمته مواجهة الفاشية الصاعدة. والتغيير الديمقراطي حينها فقط تكون السلطة وحلفائها جزءا لا يتجزأ من الجبهة المتحدة في مواجهة الفاشية .

علينا جميعا العمل الجاد والسريع لتكوين جبهة شعبية متحدة عريضة (موحدة) تعكس طاقات الكتلة الشعبية الأوسع ، وطموحات اليساريين ، فالمهم في ذلك أنه سيقوي حشدها الشعبي ويوحد رؤيتها ويعطي فاعلية لطاقتها النضالية ، وسيجعلها أكثر فاعلية في الحياة السياسية السورية .. إن هذه الجبهة المتحدة تبدو كضرورة

تاريخية ملحة حاليا وستنطلق رؤيتها المركزية بأن الخطر على سورية ومستقبلها الراهن والبعيد، وبعد مرور خمسة أعوام على بدء الحراك ، يتمثل بمواجهة خطر قوى الجبهة الجهادية – الفاشية أولا وحشد كل الطاقات الممكنة لتحقيق النصر على هذه الجبهة دون أن يلغي نضال هذه الجبهة في تحقيق التغيير الوطني الديمقراطي المنشود...

- (1) جاد الكريم الجباعي - في ماهية الدولة الوطنية -
- (2) انجلز - اصل الدين العائنة الدولة
- (3) عفيف رحمة (قراءات من المكتب المركزي للاحصاء)
- (4) ترونسكي : نتائج وتوقعات
- (5) لاحظ جبهة العمل الاسلامي في الجزائر وتقدم الاخوان في سورية ومصر والاردن.
- (6) لاحظ ميثاق الشرف الصادر عن الاخوان المسلمين في سورية
- (7) من تاريخ سورية المعاصر- غسان حداد
- (8) محسن احمد : نعض الافاق المحتملة للصراع الراهن
- (9) الوثيقة التأسيسية لتيار طريق التغيير السلمي
- (10) نفس المرجع السابق
- (11) محسن احمد : نعض الافاق المحتملة للصراع الراهن
- (12) جريدة الحياة هي أول من نشر الرسالة ثم تناقلتها مواقع التواصل الاجتماعي
- (13) نيكوس بولانتزاس . الايديولوجية والسلطة – نموذج الدولة الفاشية
- (14) نفس المرجع
- (15) ج ديمتروف . الفاشية والطبقة العاملة.
- (16) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الاول لتيار طريق التغيير السلمي
- (17) لاحظ التكوين السياسي للانتلاف الوطني يحوي يساريين وشيوعيين سابقين اعتنقوا الليبرالية وتخلوا تماما عن الماركسية بل اعتبروها حدث غير مهم في حياتهم
- (18) تيارات يسارية عدة وشخصيات كهيثم مناع وماجد حبو الخ

اراء وملاحظات في الفلسفة

ابو ظفار

الكون في حالة حركة مهما انتابها من عثرات فهي تسير للامام وتراكت خلال هذه الحركة تطورات كبرى حطمت الكثير من الحواجز وقربت المسافات بين البشر. قلبت الكثير من المعادلات والقوانين وغيرت في المقالات والتفسيرات وفسحت المجال امام الناس للتحاور والجدل في البحث بالمستجدات الحاصلة وأصبحت العديد من التحليلات الايديولوجية والفلسفية امام تساؤلات حرجة من الضروري صياغة اجابات عنها مقنعة ومنسجمة مع التطورات الحاصلة وهذه مهمة المثقفين والمفكرين وكل من يهمله بناء وتحقيق مستقبل افضل للبشرية.. وما يخصنا كيسار نظرية الاشتراكية العلمية التي اضحت بعض قوانينها ومقالاتها غير منسجمة مع الواقع فمن الضروري اعادة النظر في دراسة النظرية وتصويب تفسيراتها وتحليلاتها كي تستعيد قوة تأثيرها وتثير الطريق امام مريديها وحاملين راياتها المناضلين لاجل تحقيقها..

المدخل... من وجهة نظري ان الانهيار الذي حصل في دول المنصومة الاشتراكية والتعثر الواضح في التجربة الصينية التي لا نعلم هل هي اشتراكية أم رأسمالية نحو الاشتراكية أم خليط بين هذا وذاك.. وبما انها تأسست وفق قوانين استحدثت على النظرية الماركسية والتي سميت باللينينية مثل قانون الثورة الاشتراكية وما ترتب عليها وما انتجته من كوارث ساهمت بمجيء شخصيه مثل ستالين شوهت ودمرت الاشتراكية كمفهوم انساني عظيم.. واعتقد انها يجب ان تكون المدخل لاعادة النظر والبحث في اسس الاشتراكية العلمية...

الثورة الاشتراكية تنجح في الحلقة الاقوى من سلسلة الدول الرأسمالية... (ماركس)

الثورة الاشتراكية يمكن ان تنجح في الحلقة الالضعف من سلسلة الدول الرأسمالية.. (لينين)

باعترادي ان قلب قانون الثوره وفق المفهوم اللينيني كان هو السبب الذي ادى الى تراكم التشوهات والاعطاء ووصلت الى ارتكاب جرائم عظمى بحق الاشتراكية كنظرية ودفع الالاف وربما مئات الالاف من الاشتراكيين حياتهم ثمناً لذلك.. وكانت حصيلتها انظمة دكتاتورية بوليسية اراهبية والطامة الكبرى سميت انظمة شيوعية...

اثبتت الحياة بأن القانون الماركسي للثورة هو الاصح والدليل على ذلك هو انهيار هذه الدول بالرغم من ان البعض منها عمرها تجاوز السبعين عام.. لان الأساس الذي بنيت عليه خاطئ...

المفهوم الماركسي يعتبر الاشتراكية كنظام سياسي يجب ان يترافق مع وجود قاعدة اقتصادية عظيمة ومستوى راقى جدا من الوعي والثقافة المجتمعية وهذا يستوجب رسوخ للديمقراطية ونضوج متقدم لمستوى التسيير الذاتى حتى ان تصبح الاشتراكية مطلبا اجتماعيا عاما... لذلك علينا..

اولا : العودة الى المفهوم الماركسي لتحقيق الاشتراكية وهذا ليس خيارا شخصيا بل هو حقيقة افرزتها ضرورات لا يمكن ان نغض النظر عنها..

ثانيا : في حالة العودة الى القانون الماركسي ستبرز امامنا تساؤلات كثيرة هذه المرة في أسس ماركسية من الواضح ان الحياة تجاوزتها واصبحت غير واقعية مثل دكتاتورية البروليتاريا.. والمركزية الديمقراطية.. والحزب

الطليعي ذات التنظيم الحديدي...الانتفاضات المسلحة والانقلابات العسكرية.. صحيح ان بعض الاحزاب الشيوعية تجاوزت البعض منها الا اني اتحدث عن الاشتراكية كنظرية بشكل عام...

ان منطق التطور والتقدم الحديث افرز الديمقراطية هي الوسيلة الاصح لتحقيق الغايات والاهداف وهي وسيلة استقطبت كل شعوب العالم او غالبيتها لاغية بذلك كل طرق العنف..لأن صندوق الاقتراع هو الحكم في اختيار هذه الجهة أو تلك وهذا يفترض من خلال ترسيخه كأسلوب نضالي أن يلغي كل ما يسمى بالدكتاتورية لأنها نقيض للديمقراطية. فما موقع دكتاتورية البروليتاريا من الأعراب من الديمقراطية كما أن الديمقراطية كصفة نظام تقلص الى حد بعيد مفهوم المركزية ويصبح مصطلح الديمقراطية هو الأساس. أما التنظيم السري الحديدي سيكون حالة شاذة لأن السرية تخفي شخوص المناضلين وتعزلهم عن عامة الشعب الذي يفترض أن تكون تلك الأحزاب على تماس وأحتكاك مباشر معهم وتروج لشعاراتها ومناهجها بشكل علني وشفاف. فالمنظمة العلنية الديمقراطية يجب أن تكون وليس التنظيم السري. أما الانتفاضة المسلحة والانقلاب العسكري أصبحت عناوين نشاز لا يمكن حتى مجرد الأصغاء لها الا في حالة وجود أنظمة دكتاتورية تحرم كل أشكال العمل السياسي الحر. واللجوء لها لغرض الدفاع عن النفس والتحشيد للخلاص من الدكتاتورية وبناء نظام مدني ديمقراطي أي العودة الى الصحيح وهو الديمقراطية. هذا كان حالنا كيسار عراقي ابان نظام صدام حسين وبعد الخلاص منه ولبتر جذور الدكتاتورية اصبحت الديمقراطية هي السبيل الوحيد لتحقيق ارادة الشعب واصبحنا جزء من الحركة الشعبية الهادفة لكسب ثقة الشعب وصولا لتمثيله في السلطة التشريعية والتنفيذية وافترضت علينا البحث في السبل والاساليب الديمقراطية التي تعالج من خلالها التشوهات التي تعترض الديمقراطية حفاظا عليها وترسيخا لاسسها...

ومن هذا المنطلق اود ان اشير الى ضرورة تسقيط مقولة اذا وجد هناك حزبان شيوعيان في بلد واحد لا بد ان يكون احدهما خائناً..لانه لو كان هناك وجود للديمقراطية في تلك الاحزاب لما انشطر الحزب الى حزبين او ثلاثة احزاب.. لان تصارع المختلفات وتعدد الاراء وفق اسلوب الديمقراطية هو الكفيل في انضاج الافضل والاصح كما ان هذه المقولة تتناقض مع قانون وحدة وصراع الازداد الذي يظهر بما لاشك فيه بان الاختلاف في الرؤى حالة صحية ولكن يفترض ان تدار وفق منهج ديمقراطي وان عكس ذلك سيكون مصير المختلفات وتعدد الاراء المزيد من التكتلات والتنظيمات المتحاربة المتصارعة المسقطة بعضها للبعض الاخر والنتيجة خسارة لكلا الطرفين ولعموم الحركة الثورية... الا ان الديمقراطية كاداة لادارة الصراع الفكري والسياسي في داخل الحزب الواحد او احزاب متعددة بالتأكيد ستنتج التوحد والالتفاف مع الافضل.. وتبقى مقولة الاختلاف في الاراء لا يفسد للود قضية ...

إنقاذ سورية ما زال ممكناً

صريح البني

تدلّ ورقة العمل، المعدّة من قبل اللجنة التحضيرية لملتقاكم، أن هدفه هو المشاركة في تشخيص الاحتمالات الأكثر واقعية لتطور الأزمة السورية وسواها، في ظل الظروف شديدة التعقيد التي يتشابك فيها العامل الداخلي مع العاملين الإقليمي والدولي. إلى جانب البحث في ضرورات وإمكانات تأسيس جبهة يسار، يكون للماركسي فيها دورٌ أنشط.

يُحَفِّزُ انعقاد الملتقى، في العام السبعيني للاستقلال، على إجراء مسحٍ سياسي واجتماعي لتلك الحقبة الحافلة في العمر السوري والعربي والعالمي. سأحاول "نبش" بعض تفاصيل ذلك العمر، منذ الجلاء، لأن فيه ما يساعد في الإمساك ببعض جذور الأزمة الكامنة في عمق ما عشناه، كدولةٍ مستقلة. وهذا هو محتوى جزءٍ مستقل، من مساهمتي.

لا تخفي ورقة العمل قلقها من تساؤل دور اليسار، وبخاصة: الماركسي، كطيفٍ سياسي وطني وتقدمي. وهي تُحَرِّضُ على السعي لاستجلاء أسبابه. ستنصبُ مساهمتي، في جزءٍ آخر منها، على طرح أفكارٍ أوليّة، بشأن المسؤولية عن جمود وتراجع دورنا، دون الدخول في وصلةٍ "بكاء على الحليب المراق"، كما يوصي الكاتب العراقي علي الشوك.

ولكن اقتراب الذكرى المئوية لثورة أكتوبر، ومرور أكثر من ربع قرن على انهيار التجربة الاجتماعية الأهم في التاريخ البشري، يعطي ملتقاكم فرصةً، لإلقاء ضوء على العلاقة بين تآلق/ خبو الفكر الماركسي، وبين صعود/ هبوط النموذج الاشتراكي للعدالة الاجتماعية وجميع ما ترتبط به.

عاش جيلنا الشيوعي أعوامَ الاستقلال الوطني، بكل زخمها، وكان فاعلاً، في فتراتٍ مديدةٍ منها، كما عاصر نصفَ أعوام التجربة الاشتراكية العالمية، محاولاً استلهاها، في بلاده.

لدينا، إذًا، ما نقوله بشأنهما معاً. ولنبدأ بالاعتراف أن الحدثين الكبيرين، الأمامي (انهيار التجربة الاشتراكية الأهم) والوطني (الأزمة المستعصية) فاجأنا، مرتين، حدّ الصدمة، ذلك أننا تحلينا بالتقاؤل "الثوري" الساذج، منذ طفولتنا، واعتقدنا، جازمين، أن نموذجاً محدداً وثابتاً للتححرر والتقدم هو نتاج تطور مادي موضوعي وحتمي، عندنا، وعلى مساحةٍ كوكبنا..

I

1- الجوهر الراهن للمسألة الوطنية السورية:

أنتشارك معكم، في محاولة فهم معاني وتبعات أن تكون سورية، في قلب ذلك المكان الوعر من العالم، جغرافياً وتاريخياً:

أولاً: كشعبٍ متجانسٍ ومتعايشٍ، رغم أنه متعدد الإثنيات والأديان والقوميات، ويعيش على الأرض ذاتها، منذ ألوف السنين، ولكنه بقي دون دولة مستقلة، خلال جُلِّ تاريخه، أي منذ كانت الامبراطوريتان الرومانية والفارسية، تتحاربان على أرضه، ويتجابه جيشاهما على ضفتي نهر الخابور، قبل أكثر من ألفي عام.

وثانياً: كدولةٍ، خلال سبعة عقود مضطربة، لا تساعدها الصراعات الناشئة بين قواها السياسية، بعد الاستقلال، وأطماع الآخرين، في أن يكتمل بناؤها الحدائي ويترسخ، ليس كمشروعٍ محتملٍ، وإنما كحقيقةٍ نهائيةٍ..

يُميّز تلك الصراعات أنها لم تنشأ بسبب تعدد المكونات السورية، بل لأسبابٍ سياسية وأيديولوجية ومطامح سلطوية. إن الفشل الفرنسي الإنتدابي في إحداث دويلاتٍ، على الأرض السورية، حدثٌ ذو مغزى تاريخي عظيم.

لقد ارتبط تاريخ التشكّل الوطني السوري، وما يزال، بالأحداث العالمية الأكثر عنفاً: التخلص من السيطرة العثمانية، بعد الحرب العالمية الأولى، ثم جلاء الاحتلال الفرنسي، بعد الحرب العالمية الثانية. كانت سورية ولبنان أولّ دولتين تستقلان، بعد الحرب العالمية الثانية، مُدسنتين مرحلة ما بعد الاستعمار الكولونيالي، على النطاق العالمي.

لكن آثارَ الحرب الباردة بين النظامين الاجتماعيين، قبل أن يغيب أحدهما، انعكست علينا، كما على العالم كلّه. وها هي الأجواء السورية تدورُ فيها رحي حربٍ عالميةٍ "ثالثةٍ"، باردة بين الأقطاب، حتى الآن، وملتبهة على أرضنا. حربٌ تُشاركُ فيها دولٌ أكثر مما كان عليه الحال في الحربين السابقتين، معاً. في الوقت الذي يشهد برّها حرباً ضارية، لمنع انبعاث أكثر ما في ماضي العالم كلّه، من ظلاميةٍ وبربريةٍ.

يعتمدُ مستقبلنا، كدولةٍ مستقلةٍ راسخة، على النجاح في رسم وتنفيذ سياساتٍ واقعيةٍ، حكيمة وعقلانية، تمنع الآخرين، البعيدين، وقبلهم: الأقربين، الأشد خطراً، من الاستمرار في جعل أرضها وشعبها ساحةً مستمرة لصراعاتهم. مثل هذه السياسات متاحةٌ، عندما نتعرف على مسؤوليتنا الأكبر في إباحة تلك الساحة لهم، وفي إدراك أهمية بقاء سورية كدولة موحدة، كما عشنا فيها، منذ الاستقلال.

2- الميزات الدستورية والسياسية والاجتماعية للدولة السورية المستقلة عام 1946:

حملت الجمهورية السورية الفتية، عام 1946، بعض مواصفات الدولة الحديثة، في ظل الانفراج المؤقت، في العلاقات الدولية، الذي سادت فيه قيم إنسانية متقدمة، عقب الإجهاز على النازية، مما ساعد في إنجاز مهام تأسيسية كبرى، خلال وقت قصير، أبرزها:

- بناء جيش وطني - وضع دستور عام 1950 - إنشاء المصرف المركزي - تأميم الشركات الأجنبية مباشرة - بناء صناعة وطنية - تنظيم عدة انتخابات متفاوتة النزاهة، خلال فترة قصيرة.

كلّ هذا شكّل نواةً لنظام جمهوري ديمقراطي تداولي، برلماني متعدّد، سياسياً واجتماعياً، وقريباً من العلمانية، بيدّ أن سماته تلك (الديمقراطية والتعددية والتداولية) لم تستمر طويلاً. (يمكن العودة إلى مقالة جريدة النور - العددان 707-708 - تحت عنوان: في العام السبعين لاستقلال سورية).

نشوء إسرائيل وتأثيره على التطور في سورية:

بعد عامين من الجلاء، حدث تطورٌ هو الأخطر بالنسبة لمصائر شعوب المنطقة: نشأت دولة إسرائيل، جنوب غرب سورية. منذ ذلك الحين، وحتى الآن، تحمل الدولة السورية عبئاً كبيراً مرتبطاً بحقوق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة. وقد أثر وجود إسرائيل كدولة عدوانية، واحتلالها لللاحق لأراضٍ سورية وعربية، على المعالم الرئيسية في تطورنا اللاحق. كما ساهمت الانقلابات العسكرية المتتالية، خلال عددٍ قليل من السنوات، في حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي، في فتراتٍ ليست قصيرةً. بقي تأثيرٌ الخارج على التطورات الداخلية واسعاً، خلال كل المراحل اللاحقة، دون أن نفقد استقلالنا الوطني. ولم يكن هذا دون أثمانٍ كبيرة.

البرجوازية الوطنية تقود مرحلة ما بعد الاستقلال - الصراع على سورية يستمر:

مفيدٌ هنا إعادة تقويم المشروع الليبرالي البرجوازي، بما يستحقه من موضوعية، ذلك أنه استوعب، على نحوٍ أفضل، الخصوصية السورية ومتطلبات التطور المجتمعي، من أغلب جوانبه: السياسية والاقتصادية والاجتماعية و قبلها: المباشرة بتأسيس دولة دستورية، يُحترم فيها القانون.

أدركت البرجوازية أهمية اللحظة التاريخية الفريدة التي تشكّلت فيها الدولة السورية وضرورة رعايتها، بعناية فائقة، وعدم إعلاء أي هدف آخر فوق حمايتها وتعزيز بنيتها الاقتصادية والسياسية وتطويرها باتجاه الحداثة. تفهمت البرجوازية المنتجة، غير الطفيلية، أن إنشاء وتطوير الصناعة الوطنية يمكن أن يتحقق، في بيئة ديمقراطية، وأن مصالحها الطبقية هي في توافق مع متطلبات التقدم الاجتماعي.

خلال الفترة التاريخية الذهبية (1954-1958) تشاركت البرجوازية الوطنية، في الحكم، مع القوى اليسارية، واتجهت نحو التعاون مع الاتحاد السوفياتي (اتفاقية عام 1957 التي أنجزها السياسي المخضرم **خالد العظم**) وبنيت عدّة مشاريع صناعية خاصّة، كما نفّذت مشاريع خدمية، عن طريق الدولة.

قبل أن ينمو التطرف الديني وينتشر الفساد:

يمكن رصد دور البرجوازية في التحييد النسبي، ولكنه الأكبر، لظاهرة التطرف الديني، وفي منع التحول نحو دولة دينية. كان هذا صفةً هامةً مشتركة لبلاد الشام التي قطعت مع الحقبة العثمانية بأغلب خصائصها العقائدية والسياسية. ومما له دلالاته استمرار هذه الصفة، تميّز، ولو على نحوٍ أقل (كما سنبيّن، لاحقاً) ذلك الجزء من العالم العربي والشرق الأوسط، حيث نلقى مستوىً أدنى من التطرف الديني الاسلامي، لدى مواطنيه، وفضاءً أوسعٍ للتعايش بين أصحاب الديانات المختلفة (وأبناء القوميات المختلفة، في سورية، على وجه التحديد)، بالمقارنة مع جواره الممتدّ، في الجهات الأربع، وذلك قبل أن تجري تغذية ظاهرة الصراع الديني- السياسي الدموي، عبر الصهيونية، ثمّ الداعشية.

ولكن ما يجب أن يُسجّل، أيضاً، لتلك الحقبة، من التاريخ السوري، أنها الأقلّ فساداً، في مختلف جوانب الحياة. لقد اشتغلت السلطات الثلاث، كلّ على نحوٍ مستقل، و سعت مع المؤسسات الحكومية الوليدة لتأكيد قدرة السوريين على بناء دولةٍ مستقلة ناهضة، لا تحتاج أيّ انتدابٍ أجنبي.

للإنصاف نقول: إن مواقف الشيوعيين السوريين من البرجوازية الوطنية وكذلك من وحدة سورية ومصر، (كما سنعرض، في الفقرة التالية) هي مواقف صائبة، ذات أهمية تاريخية، وتدلّ على وعي عميق بطبيعة تلك المرحلة وضرورتها ومحاذيرها، نتيجة العقلانية السياسية الوطنية.

إن شخصياتٍ وطنية، تنتمي إلى تلك الفترة، مثل: **خالد العظم**، **فارس الخوري**، **شكري القوتلي**، **خالد بكداش**، **أكرم حوراني** .. تستحقّ تقدير المنصفين والأوفياء من مواطنينا..

3- حدثان كبيران يعيدان تشكيل الدولة الفتية:

أ- كانت **الوحدة الاندماجية مع مصر** (شباط 1958) تطوراً قومياً ووطنياً مصيرياً، استمرت آثاره، قويّة، حتى بعد حدوث الانفصال، بين الدولتين. لبّت الوحدة شعوراً قومياً عارماً. لكنها حملت، في خلفيتها، طابع انقلابٍ عسكري، مقبولٍ، شعبياً. وفي حالة استثنائية، عالمياً، تندمج دولة، برضى شبه تام من مواطنيها، في دولةٍ أخرى، أكبر منها وتذوّبُ فيها، وتفقد كيانها وإسمها اللذين استعادتهما، بعد قرون.

كان من أهمّ التغيرات السياسية الاجتماعية العميقة: إبعاد البرجوازية الوطنية عن الحكم، أولاً، ثم عن أي دورٍ سياسي، قبل أن تنشأ طبقة بديلة، في ظروفٍ أخرى.

يُسجّل لجمال عبد الناصر دوره التاريخي، وطنياً وقومياً واجتماعياً، ويُقوّم الالتفاف الشعبي الكبير حول قيادته، بوصفه بداية وعيٍ سيتطور باتجاهات مختلفة ومتناقضة. حمل عبد الناصر مشروعاً قومياً لتوحيد الدول العربية المستقلة، حديثاً، وسعى لتغيير الحكم في الدول الرجعية باتجاهٍ تقدمي. كان، في هذا الجانب، رجل دولة من الطراز البسمارك، في زمنٍ آخر. وهو أراد العمل، أيضاً، في المدارين الأفريقي والإسلامي، كما كتب في " فلسفة الثورة". عمل عبد الناصر على جعل الدور المصري قيادياً في العالم العربي، وكذلك دوره الشخصي، وقد نجح في ذلك، إلى حدٍ كبير.

إلا أن حُكمه عمل على محو المعالم السورية المميّزة في جوانبها الديمقراطية (وكذلك مصر): ألغيت الأحزاب السياسية و زجّ بالمعارضين في السجون، دون محاكمة. أدّى إنهاء الأحزاب إلى إلغاء الفضاء السياسي برمته، وإلى التحول الموازي باتجاه تقييد حقوق المواطن. وبهذا تشكّل نموذج للدولة الوطنية الاجتماعية المعادية للاستعمار، من جهة، والمعادية للديمقراطية والمواطنة، من جهةٍ أخرى. نموذجٌ تفوّده سلطة تعلو فوق شعبها، متحوّلةً إلى تكوين بيروقراطي ذي مصالح خاصة ضيقة، تبلورت أكثر فأكثر. وكان في ذلك إشارات قوية إلى أن إلغاء السياسة، كممارسة مواطنة عمومية، يُضعف بناء الدولة الحديثة، سياسياً واجتماعياً.

أدّى ذلك النموذج إلى اصطاف جمهور أوسع فأوسع، من مواطنيها الغاضبين، لأسبابٍ مختلفة، ضمن التيار الديني (خصوصاً في مصر)، وهو يستعدّ للانقضاض على الدولة ولإعادة صياغتها وفق أسسٍ دينية، أي تشكيل نموذج البديل للدولة، مُزجاً بعض المعالم العلمانية المكتسبة، بُعيد الاستقلال.

ثمّة تساؤل ذو قيمة معرفية تاريخية ومستقبلية: هل ساعدت تجربة الوحدة وما تبعها من محاولاتٍ شبيهة، فاشلة، في تمثين العلاقة بين الشعوب التي تقطن هذه المنطقة، منذ آلاف السنين، بمكوناتها القومية والإثنية المختلفة، ثم تشكيلاتها كدول ذات ظروفٍ موضوعية متميزة؟

هل حقق الدين الإسلامي أو اللغة العربية الأوسع انتشاراً، أو هدف بناء القوة التي تصنعها الوحدة، الشروط الكافية للتقريب المضطرد، بين تلك الشعوب والدول، في ظل السلطات التي حكمتها، بعد الاستقلال، وتنازعت، فيما بينها، على الدوام؟

بيد أن خلق صيغٍ عقلانيةٍ للتلاقي والتعاون والاتحاد، تستجيب للحاجات والضرورات المادية للتقدم المشترك، يبقى هدفاً قابلاً للتحقق، إذا توافرت له شروط التطور الديمقراطي لشعوب و دول منطقتنا.

ب- حملت التدابير الاجتماعية، في زمن الوحدة وما بعده، سماتٍ متناقضة. لبي الإصلاح الزراعي ضروراتٍ حقيقية، بينما جاء تأميم الصناعة كإجراءٍ سياسي تعسفي، لم يحمل إلى الاقتصاد الوطني إضافةً تُذكر. ولم يحقق للعمال سوى مكاسب معنوية، بينما أفقدت البلاد طاقةً اقتصاديةً تنموية وإنتاجية.

يمكننا الآن أن نرجح الاستنتاج الآتي، المؤلم لليساريين القومي والاجتماعي: كانت الوحدة القومية والتأميم خطوتين للخلف في بناء الدولة، باتجاه معاكس للتدابير الوطنية، كتأميم قناة السويس، أو الاجتماعية كالإصلاح الزراعي.

يصف الضابط والدبلوماسي السوري سليمان حداد، في مذكراته، كيف جاءت التأميمات بعد 8 آذار 1963، غير مدروسة وانفعالية، بحيث شملت، على سبيل المثال، ورشات صناعية لم يتجاوز رأسمالها بضع عشرات ألوف الليرات السورية.

ساهم الرصيد المعنوي المتنامي للقيادتين المصرية والسورية، بدءاً من الستينات، ودعم المعسكر الاشتراكي وحركة عدم الانحياز، الذي كسبناه في المعركة ضد الاستعمار، من جهة، والنفور من متطلبات بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، إضافة إلى التآرجح الاجتماعي، و ترسيخ الوظيفة الأمنية الداخلية للدولة، من جهة أخرى، ساهم كل ذلك في تضارب اتجاهات التطور وتناقضها، خلال مرحلة طويلة. وعلى عكس البرجوازية التي كانت أكثر تمرساً بالحكم، اظهرت الأنظمة التقدمية، في أحيان عديدة، أن أغلب مشاريعها ذو طبيعة عاطفية، وبعضها كان أقرب للتطرف والمغامرة، مشاريع نسجها مزيج من الغرائز الوطنية و السلطوية، وأبعدها عن وعي ضرورات التطور والنمو والاستقرار وممكناتها.

لم تجد إسرائيل صعوبة تذكر في ابتلاع المزيد من الأراضي العربية (الجزلان والضفة الفلسطينية الغربية وسيناء) خلال عدوان عام 1967، مما شكّل صدمة قوية أخرى للمواطنين، في مجمل الدول العربية. تلاحقنا الهزيمة المريرة والفشل المتكرر في إزالة آثارها، إلى مدى غير محدد..

4- كيف مارس السوريون السياسة في العقود الأخيرة؟

أ- نطرح هذا السؤال لكي نتفق على كيفية ممارسة السياسة، في الحاضر والمستقبل؟ أي كيف يصنع السوريون حلاً سياسياً لأزمتهم الوطنية، يتضمن دستوراً جديداً للمرحلة القادمة من تطورنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟

تبدو احتمالات التطور متعددة وبعضها شديد الخطورة، على مستقبل السوريين كمواطنين، داخل بلادهم الموحدة وخارجها، وعلى طبيعة الدولة في وظائفها الرئيسية. يساعد توصيف ونقد المعالم الأساسية التي ميّزت الفترة منذ ستينات القرن الماضي، حتى الآن، في تصحيح صيغة الحكم بحيث تتضمن تصويماً للعلاقة مع المواطنين، وتضييق الصلاحيات والمهام التي انفردت بها السلطة، مقابل توسيع الحدود التي مارس السوريون فيها حقوقهم، وخصوصاً السياسية.

إن صيغة الحكم القادمة، أي علاقة السلطة بالمواطنين وحقوق وواجبات كل منهما، هي التي تعيّن طبيعة الدولة. وهي، في الوقت ذاته، مضمون الحل السياسي الذي نسعى إليه، وبالتالي، هي : جوهر المسألة الوطنية، في مرحلة ما بعد الأزمة، أيضاً.

ب- تشكّلت لوحة شديدة التعقيد والتناقض في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، خلال ما يقرب من خمسين عاماً، نُجملُ أبرز معالمها، على النحو التالي:

- احتدام الصراع مع إسرائيل- استمرار محاولات استعادة الجولان المحتل بطرق عسكرية ودبلوماسية، حتى عام 2000- دخول سورية في علاقات عربية وإقليمية ودولية متحركة وقلقة، خصوصاً، بعد التحولات الدرامية في الاتحاد السوفياتي.

- تطوير البنية التحتية وتوسيع استخراج النفط وتشبيد فروع صناعية مختلفة، وكذلك تنفيذ مشاريع واسعة للرّي، وتأسيس قطاعٍ إنشائي متقدّم، وتحسين الخدمات في الريف والمدن، عن طريق قطاع الدولة، أساساً، خلال فترة السبعينات والثمانينات.

- انتشار التعليم الأساسي والجامعي، أفقياً

- نمو سكاني شديد الوطأة على الاقتصاد الوطني وعلى تراكماته الضرورية.

- تقلب السياسات بشأن طبيعة وحجم دور الدولة الاقتصادي، ونشوء شرائح طفيلية في جهاز الدولة المتضخم، كما في الفعاليات الاقتصادية المتنوعة.. واتساع ظاهرة الفساد وتصاعدها، على نحو متواصل. تؤكد أشكال الفساد المتجددة التي انتشرت، في أقصى ظروف الأزمة، عمق الظاهرة وخطورتها على الحاضر والمستقبل.

ج- استأثر الحزب الحاكم بجميع مفاصل السلطة ولم يسمح بممارسة سياسية علنية ونشطة احتاجها كلٌّ من الدولة والمجتمع. يعتقد كثيرون أن نقطة الضعف الرئيسية في تطور الوضع السوري، يكمن في هذا الجانب المحوري. كانت أكثرية وازنة من المواطنين غير معادية للحكم، في سياساته التنموية، اقتصادياً واجتماعياً، كما في سياساته الوطنية، ولكنها استشعرت نقصاً جلياً في الحريات الأساسية. أدركت تلك الأكثرية أن البديل له هو، على الأغلب، حكمٌ يأخذ الدولة نحو إضفاء الطابع الإسلامي عليها، بسبب ضعف القوى العلمانية. استوجبت، كل تلك التناقضات والحجم المتنامي للمهام الوطنية المتعددة، الذهاب نحو تحديث بنية وأدوات الدولة، تدريجياً، باتجاه المواطنة والتعددية واستقلال السلطتين التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية. بيد أن التردد والتأرجح والنكوص هو الذي طبع مواجهتنا لتلك الاستحقاقات التي لا تنتظر.

ح- يكمن المخرج من بعض المآزق والانسدادات التي يمكن أن تحصل، في كل دولة تعيش ظروفاً شبيهة، في إدراك أن التناقضات الطبيعية وموضوعية، داخل المجتمع، وهي تحتاج إلى معالجاتٍ وحلولٍ سياسية، تعتمد **صيغة حكم/ معارضة**، مما يخفف الاحتقانات المجتمعية التي تخلفها تلك التناقضات. يتوقف الأمر على الجرأة والحزم في ضخ تدابير وإجراءات **انفتاحية**، بدل **الذهاب**، **أبعد**، **نحو التدابير الأمنية**. أي: تشجيع قيام أحزابٍ حقيقية، تسهم في تدعيم الممارسة الديمقراطية، بحيث تتشكل معادلة مجرّبة للعلاقة بين الحكم والمعارضة، علاقة ليست إلغائية، بل تعايشية، حيث تتنافس الأحزاب، من خلالها، على السلطة، ديمقراطياً، أي حول البرامج والسياسات التنفيذية لمباديء العقد الاجتماعي (الدستور) المتفق عليها، وليس اقتتالاً من أجل كرسي السلطة.

خ- نحتاج حواراً **داخلياً واسعاً**، حول أنجع السبل للتحصن ضد تكرار أحداثٍ أواخر سبعينات ومطلع ثمانينات القرن الماضي، كما حصل في آذار 2011، بشكلٍ أكثر تدميراً للبلاد وترويعاً للأهالي وتهديداً للوجود السوري.

يهدف مثل هذا الحوار إلى استعادة الدولة ثم إكمال بنائها دولةً وطنية، جامعة، غير شمولية وغير أيديولوجية، يمارس مواطنوها، بحريةٍ ومساواةٍ مطلقة، جميع حقوقهم، على تعدد أديانهم وقومياتهم وطبقاتهم وأيديولوجياتهم وأحزابهم المختلفة، دون أن تحمل الدولة ذاتها أيّاً من تلك الهويات، غير الجامعة. نتجاوز، عن هذا السبيل، تشكيلات ما قبل وما دون الدولة، وتعدو السياسة نشاطاً يمارسه الجميع، تعبيراً عن مصالح فئات شعبية متنوعة، دون عدائية، تهدد التعايش الأهلي.

من جهة أخرى: يحتاج أي حزب حاكم أو معارض إلى ابتكار وتطوير آلية مراجعة نقدية دائمة لممارساته، مراجعة شفافة وعلنية أمام أعضائه والمواطنين جميعاً. قد نسمع عندها نقداً ذاتياً، لم نعهده يوماً، في بلداننا، ووعداً باعتماد الأدوات السياسية لتنمية البلد وتطويره الشامل.

5- عن الآثار السياسية لتجربة الجبهة الوطنية التقدمية:

خلافاً للتجمع القومي الذي لعب أدواراً مصيرية، أعوام 1956-1958، لم تتطور الجبهة الوطنية التقدمية (أنشئت عام 1972) بحيث تسهم بقسطٍ حقيقي، في الحياة السياسية. فالتجربة المنقولة عن بعض الدول الاشتراكية السابقة لم تنجح عندنا، أكثر مما نجحت هناك. عمّقت الجبهة عزلةً أحزابها ولم تضيف إلى رصيد حزب البعث، لأنها جاءت بديلاً غير مناسب للعلاقة الديمقراطية الطبيعية المطلوبة، بين الحكم وبين المعارضة. بيد أن تأثيرها السلبي الأكبر انصبَّ على الأحزاب الشيوعية التي انضوت تحت لوائها وأصبحت رديفاً غير فاعل للحزب الحاكم. أربكت التجربة الجبهوية الأحزاب الشيوعية، في رسم سياساتها العامة، لأنها قيّدت استقلالها. ولم تنجح المحاولات المتكررة لتوسيع الهوامش التي تتحرك فيها. كان أهمُّ تلك المحاولات هو إصدار

البيان الانتخابي الذي انتقد فيه الحزب الشيوعي (كانت أقسامه الرئيسية ما زالت موحدة) السياسات الداخلية، عام 1981.

بيد أن التبريرات التي ساقها بعض قادة الحزب، حول الاكتفاء بالهامش المتاح، لم تقنع الكثيرين. تجسدت نماذج عن تلك التبريرات في القول: " لو أننا كنا سننطلق من السياسة الداخلية لكنا في المعارضة"، أو: " نحن لسنا حزباً في السلطة، ولسنا حزباً في المعارضة". وبطبيعة الحال لم ترق هذه التبريرات لقيادة الحزب الحاكم. يحتاج أيُّ حزب، إذا أراد استعادة نفوذه وتأثيره، أن يعيد النظر في التجربة الجبهوية وأن يفاضل بينها وبين الوجود في صفوف المعارضة، لترسيخ أسلوب عمل جديد، تحتاه الدولة كي تتطور.

6- جبهة يسار؟ أم جبهة شعبية شاملة لإنقاذ سورية؟

تتطلب طبيعة المرحلة الحالية التوجه نحو جموع شعبنا، داخل الوطن وخارجه، للعمل سويةً، من أجل إنقاذ سورية. مثل هذا الهدف الصعب يدفع باتجاه رؤية الحدود الفاصلة بين المواطنين، ليست كحدود بين اليمين واليسار (وهما مصطلحان يتطلبان إعادة نظر)، وإنما بين أكثرية ساحقة من شعبنا تريد استعادة الدولة السورية، والحفاظ عليها، موحدةً وعلمانية، وتحديثها من خلال تغيير ديمقراطي عميق وسلمي، وبين قوى ظلامية أو طفيلية تعمل على إلغاء الدولة أو مسخها والتعيش والارتزاق على ديمومة الأزمة، تسندها قوى إقليمية ودولية. يشكل الحلّ السياسي المخرج الواقعي الوحيد من المأزق. وهو حلّ صعبٌ بسبب التعقيدات الداخلية والخارجية. إن استمرار المحنة أكثر من خمس سنوات، يدلّ، ليس على استحالة المخرج السياسي، في ظروف القتال الدامي الذي نعيشه، وإنما استحالة الحسم العسكري، في أغلب الأحوال، بسبب التأثير الذي يصعب ضبطه للمصالح والعلاقات الإقليمية القائمة. يبقى، بينهما، للأسف، واقع اللاحلّ المترافق مع استمرار موت السوريين وخراب بيوتهم وعيشتهم، إلى أجلٍ غير معروف.

إن القوى السورية المؤمنة والراغبة بالإنقاذ، عبر الحل السياسي، هي الأوسع، بيد أنها الأقل حولاً وقوة. وتعجز، حتى الآن، عن إيجاد الوسائل لزيادة فاعليتها.

رغم أن الحديث عن المصالحة الوطنية، يبدو طوباوياً، في الظروف الميدانية المتأججة، فإن إنقاذ سورية واستعادة طاقة التعايش بين مواطنيها، يترافقان، حتى النهاية، مع ازدياد فرص المصالحة وجهود الذين يؤمنون بضرورتها المطلقة، ويعملون لتذليل كلّ ما يعيقها، مهما بدا جسيماً.

شكراً لكم

بعض أسباب تراجع اليسار الماركسي

صريح البني

يحتل اليسار الماركسي مركزاً هاماً، بين قوى اليسار. بدأت الشكوى من تراجع دوره، قبل انهيار المنظومة الاشتراكية، ولكنها، كبرت، بعده، بصورة واضحة.

يأخذ نقد أداء الحركات اليسارية، حالياً، أشكالاً مختلفة، اخترت منها النموذج التالي:

".. اليسار العربي بحاجة إلى إعادة تقويم للمرحلة الماضية لأن مهمته في الوقت الراهن قد تكون أصعب من السابق وأكثر تعقيداً بسبب تشابك التطور الصناعي والتكنولوجي والعلمي مع واقع القوى المنتجة".

".. ما معنى أن تبقى أحزاب اليسار الماركسي العربي حوالي قرن بأكمله لم يتحقق لأي منها أهدافه السياسية رغم ما اكتسبت تلك الأحزاب من تأييد جماهيري واسع في بلدانها. وما نقرأه مجدداً في وثائق غالبية الأحزاب ما يزال يعتمد على تحديد التناقض الراهن والمرحلي بين الطبقة العاملة وبين القوى الرأسمالية- هل هذا التحديد يعبر عن حقيقة الصراع الدائر اليوم في العدد الكبير من الدول العربية؟"

من مقالة علي غريب، قيادي في الحزب الشيوعي اللبناني- عدد الطريق رقم 12 ، شتاء 2015 ، الصفحة 84.

1- أسئلة وجيهة أخرى، وفي الصميم، سنتدقق، في الحال: لماذا لا يأتي الشباب إلينا، فيهرم الحزب، مع أن المستقبل الذي نعمل من أجله، يعينهم، قبل كل شيء، وهم أقرب منا لفهم المنطق العلمي الذي يميز زماننا؟

لماذا يبتعد أبناؤنا عن خياراتنا السياسية، ماضين في توجهاتٍ أخرى، تفرق عن توجهاتنا، وأحياناً: تتصادم معها؟ لا تريحنا مقارنة هذه الظاهرة مع ما فعلناه نحن، أبناء الجيل الشيوعي الثاني، في سورية ولبنان، حين انضمنا، باكراً جداً، إلى مسيرة الآباء. هل نحن أقل إقناعاً من الجيل الذي وُلد، مطلع القرن العشرين؟

لماذا لا تأتي النساء أيضاً، وهنّ يتعرضن لظلم اجتماعي مكثف ومتعدد الأشكال، إلى حزبٍ يسعى لإزالة قواعد ذلك الظلم؟ هل يتعلق الأمر بكسلنا وقلة حيلتنا وضعف أدوات التحريض لدينا؟ أم أن برامجنا فقدت بريقها؟ أو ربما بالغنا بالوثوق في قوانين التطور المادي التاريخي وبالاحتمية، وبأن النظرية هي قوة مادية للتغيير، عندما تمتلكها الجماهير. كلها أسئلة مشروعة، وليس حزباً جدياً من لا يطرحها.

ولكن ما هو معيار السياسة الصائبة؟ هل هو النجاح في الوصول إلى السلطة لتنفيذ برنامج الحزب؟ ألا تعيق ذلك عوامل تتعلق بطبيعة المرحلة وتغيراتها المستمرة في منطقة متوترة، تشغل العالم كله؟

بدل أن نشهد انتشار الوعي الاجتماعي والفكري، لدى الفئات الشعبية، باتجاهٍ تقدمي، نراقب، بقلقٍ، عودةً عنيفةً للفكر الغيبي بأقصى أشكاله، في مفارقةٍ يحتاج فهمها الموضوعي، تجنب المبالغة في قدرات الحزب اليساري، على اختراق الشروط المعيقة لدوره، بصورته التقليدية.

2- يلتبس الأمر، عندما تجد حركة يسارية علمية، في تطور قوى الإنتاج، صعوبةً في تأدية مهمتها، بسبب تقدم أدوات الإنتاج. ما يخلق الصعوبة الظاهرية، في هذا المجال، هو التغيرات الطارئة على التركيب الاجتماعي، أي على السمات الراهنة للطبقة العاملة وبقية الفئات الكادحة، ونوعية أدوارها في العملية الانتاجية وحجومها وآفاق تلك الأدوار التي يبدو تعلقها المستمر السمة الأبرز. يغدو البحث عن فرص العمل هو الهم الأكبر للفرد والمجتمع والدولة، في البلدان المتقدمة أو ضعيفة التطور.

يتبلور تحدي أكبر أمام حاملي لواء العدالة الاجتماعية، بالمفهوم الماركسي، هو كيفية التوفيق بين مشروعهم الطبقي وبين طبيعة دولة المواطننة الجامعة، التي تتحرر، بنسبٍ مختلفة، من تبعيتها للطبقات المالكة. وهو توجه يتحقق، بنسبٍ عالية، في الدول الأكثر تطوراً، كالدانمارك، التي ينعقد فيها ملتقاكم. يصبح عمل الأحزاب اليسارية الماركسية مضبوطاً فيها بروح العقد الاجتماعي الذي ينظم تعايش المواطنين، أي ممارسة حقوقهم وواجباتهم، من جهة، ومهام ومسؤوليات الحكم، الذي يتم تداوله انتخابياً، والحفاظ على حقوق التعبير كاملة لجميع مواطنيها، بما في ذلك، حق الإضراب وكل أشكال الاحتجاج السلمي.

3- لا يكتمل البحث عن الأسباب الموضوعية المؤدية إلى تراجع اليسار الماركسي، دون تفحص مدى وعمق التغييرات الجوهرية التي دخلت الأيديولوجيا الماركسية ذاتها، بعد اكتشاف العيوب التي شابت التطبيق، وأدت إلى الإطاحة بالتجربة الاشتراكية، من جهة، أو بفعل التطورات التي جرت، في العلم والتكنولوجيا وفي نوعية العمالة البشرية التي تستخدم أدوات الإنتاج، من جهةٍ أخرى.

يشكل هذا البحث محوراً جوهرياً في فهم متطلبات تقدم اليسار الماركسي. إن رؤية السياسة من خلال المهام الأيديولوجية، ومن خلال الأدوار النظرية المناطة بطبقات اجتماعية بعينها، دون رؤية التغيرات التي حصلت على بنية وأدوار تلك الطبقات و المجتمع بمجمله وكذلك الدولة ، ستؤدي إلى قياس غير موضوعي (محبط على الأغلب) لنتائج عمل الشيوعيين.

مثلاً: سنجدُ الحصادَ ضعيفاً، إذا افترضنا أن تغيير الطائفية، في لبنان، هو مهمة الطبقة العاملة، كما يرى الرفيق الشهيد مهدي عامل (مجلة الطريق - العدد 10/ عام 2014 مقالة لخالد حدادة، الأمين العام السابق للحزب الشوعي اللبناني، حملت عنوان: " نقاش في مساحة الرمادي)

النشأة التاريخية للماركسية:

4- يتطلب الأمر إطلالة متأنية على النشأة التاريخية للنظرية الماركسية - ظروف تطورها - مستوى راهنتها.

فهي (أي النظرية) تعكس بشكل بليغ، تاريخية سمات تلك النشأة، المجسدة في :

- سوية التطور المعرفي، منتصف القرن التاسع عشر، وتراجع الفهم المثالي للعالم وحصر أدوار الكنيسة في نطاقات أضيق.

- درجة التقدم الصناعي وارتباطه باتحاد العلم مع التكنولوجيا، في مرحلة الديناميكا الحرارية (المحركات البخارية..) وهي مرحلة هامة، تاريخياً، مهّدت لدخول الصناعة الحديثة فروعاً، لم يكن الخيال العلمي قد لامسها، بعد.

- بروز طبقتين طبيعيتين رئيسيتين: البرجوازية والبروليتاريا، تشتركان في السعي للتخلص من استغلال واستبداد الاقطاعية، وفي العملية الإنتاجية للسلع الصناعية. تتمتع الأولى برغد العيش، بينما تعيش الثانية في ظروف بائسة، وهي التي تشكل قوة تغيير ثوري، لأنها كبيرة العدد ومتمركزة في ساحات المعامل وتتعامل مع وسائل الانتاج الحديثة، ولا تملك إلا قوة عملها.

- الحالات الثورية الاجتماعية التي شهدتها عدة بلدان (المانيا، إيطاليا، النمسا، المجر..) وبرزها كومونة باريس (1871)، التي تفاعل معها ماركس وانجلز بكلّ جوارحهما.

بقيت آثار تلك اللحظة تطبع، إلى حد كبير، رؤى وسياسات الأحزاب الشيوعية، من خلال الأيديولوجيا التي لم تتحرك بالمقدار الذي تطلّبتّه التطورات الشاملة في كلّ ظروف نشأتها، ما بعد منتصف القرن التاسع عشر..

لكن تلك العوامل أثّرت في صياغة النظرية، لدى التأسيس، أيضاً. أرجح أن الوزن الأكبر احتلّه عامل الحالة الثورية التي عاشها الشيوعيون الأوائل، في مجال تقدم العلوم الطبيعية، كما في مجال الحراك الاجتماعي، بمحتواه الطبقي، وفي المجال الفلسفي. الأمر الذي سوّغ رؤيتهم لتلك الحالة، وكأنها عملية ثورية واحدة، مندمجة، ولها أساس مادي واحد. ولعله دفعهم، بتوقّر فائضٍ من الحماس الثوري، إلى تفسيرٍ رغبوي لذلك المشهد المضطّر، وبناء آفاق لتطوره، تخيلاً..

ربما كان التقدم الذي حققته المادية، على حساب "المثالية"، بفضل الإنجازات العلمية، هو الذي جعل حصّة الرؤية المادية تطغى، بحيث تتوارى، تعسفاً، الجوانب الروحية التي تتمتع بهامش واسع من الاستقلالية، وتعيش وتنمو، رغم أنها نتاج دماغنا وجهازنا العصبي والنفسي، وهما مركّبان ماديان. أين نُصنّف المشاعر السامية التي تُميّز الانسان (والكائنات القريبة منه، وإن بأشكالٍ أدنى): الحب، الحنان، العطف، الاحترام، التضحية، الوفاء..؟ ماذا عن دور الأسرة التي اعتقد انجلز بأنها نتاج للملكية الخاصة؟

أورد المقطع التالي لفهم ما أحاول قوله، وهو مأخوذ عن العمل الذي أعده انجلز كتوطئة لائقة "للبيان الشيوعي"، الذي ظهر فيما بعد:

" ... 8- تربية جميع الأولاد، منذ أن يصبحوا قادرين على الاستغناء عن عناية الأمهات، في مؤسسات عامة تابعة للدولة وعلى حساب الأمة (تربية وعمل صناعي)"

فريدريك انجلز - نصوص مختارة، ترجمة وصفي البني، وزارة الثقافة السورية- 1972

يستحيل الآن تقبل فكرة أن الأمومة (والأبوة) هي مجرد وظيفة بيولوجية، كما يصعب تصور أن الحاجة للدولة ستنتهي، على الأغلب، عند الانتقال إلى نظامٍ تسود فيه الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

5- يتعلق أهم المقولات الماركسية بكون طريقة التفكير هي انعكاس للواقع المادي (الطبيقي) الذي يعيشه الناس. فهم مطبقو الماركسية أن الاختلاف في الفكر، يتأتى عن التمايز الطبقي. سبب المنشأ الطبقي، غير البروليتاري، في البلدان الاشتراكية، فقدان صاحبه بعض حقوق المواطنة، أو كلها. أما، عندنا، فقد عانينا، من "وصمة" المثقف البرجوازي الصغير. استدعت أية فكرة نطرحها أو سلوك نقوم به، في حياتنا اليومية، تحليلاً طبقياً. نتلمس، أكثر فأكثر، استقلالية، طويلة الأمد، لطريقة التفكير عن الواقع المادي، والعلاقة بينهما ليست ميكانيكية، كما يمكن أن تُوحي المقولة، بما لم يعنه ماركس، على الأغلب. ولكن الأمر سبب صعوباتٍ في فهم سلوك مجموعات بشرية وفي استيعاب أحداث ووقائع أثرت في حياتنا.

هناك عوامل عديدة، تشكل طرق تفكير الناس، إلى جانب الواقع المادي المعاش. من تلك العوامل: الموروث الفكري القديم، الذي يعاند التغيير. نحن نعرف النتائج القاسية لهذه المعاندة، في بلداننا، ولكن أيضاً في البلدان التي يهاجر إليها مواطنو الدول التي يصعب أو يستحيل العيش فيها. يبدو التأقلم مع طرق تفكير وسلوك أخرى أمراً يحتاج إلى أجيالٍ عديدة، وهو غير مؤكد، بعد.

لكن الاستنتاج الأكثر بعداً عن الحقيقة، في تفسير المقولة الماركسية التي نحن بصدددها، هو في تقسيم الأخلاق والقيم والمعرفة والعلم والإبداع.. إلى برجوازية وبروليتارية، وكلها نتاج تطور الانسانية، على نحوٍ شامل. لا يجوز أن نتجاهل دور ما خلقه التطور المادي والروحي المشترك والجامع على المستوى العالمي، في تشكيل قواعد مشتركة في طرق تفكير الناس المختلفين، وهي ليست كافية ولكنها قابلة للتوسع.

6- عنى ماركس ما قاله، عندما أكد أنه ليس ماركسياً. ربما خشي أن لا تُدقق أفكاره، ولا ينعكس فيها النمو المتسارع لمعارفنا، فيتحول " علم أفكاره" إلى وعي زائف، شأنه شأن منظومات عقائدية أخرى.

بيد أن تقبل الماركسية بوصفها " نتيجة وقمة التطور الطويل للفكر الفلسفي وهي الوريثة الشرعية لأفضل ما أنشئ خلال طريق صياغة النظرية العلمية المعقد المليء بالمتناقضات". أو " إن الأسس النظرية الجذرية للماركسية- اللينينية غير قابلة للمراجعة".. إن مثل هذا البذخ غير العلمي، في الإشادة بها، عطل إمكانية تطويرها. الأثر ذاته يُحدثه الاعتقاد، الآن، بأن الذي "انهار هو تجربة اشتراكية معينة هي التجربة السوفياتية وليس الاشتراكية بحد ذاتها". – الرفيق حنين نمر، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري الموحد- جريدة "النور"- العدد 714

بقي " اكتشاف" التناحر بين الطبيعة الاجتماعية للعمل والطبيعة الخاصة لملكية وسائل الإنتاج، نتاجاً لعصفٍ فكري متميز. أما حتمية خلقه (أي التناحر) شروطاً " استبدال أسلوب الإنتاج .. فهي "نبوءة" نبيلة لتعظيم مردود النضال الثوري من أجل العدالة الاجتماعية، دون أن تُصنّف كقانونٍ علمي للتطور التاريخي.

" ... باختصار لم نصل بعد لمعرفة حافز التطور الذي يستدعي النزاع بين القوى والعلاقات، وهو دون شك تناقض كامن في بنية القوى المنتجة وفي العنصر المحدد فيها أي الانسان. " مجلة الطريق- العدد 10/ عام 2014- مقالة للرفيق مفيد قطيش، قيادي شيوعي لبناني، بعنوان: "الإطار النظري لمقاربة العملية التاريخية المعاصرة في البلدان العربية"

تتطلب الملاحظة الجريئة والشفافة للرفيق مفيد، التيقن فيما إذا كان القط الأسود، الذي نبحت عنه، في تلك الغرفة المظلمة، موجوداً فيها فعلاً؟

هذه الآلية المؤدية إلى الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى، مرشحة، في مستوى أعلى من الوعي والمعرفة والجرأة، إلى وضعها في مصاف "الفرضيات العلمية"، غير المبرهنة. نثبت، بذلك، إخلاصنا لدور العلم والمعرفة، كعمود فقري للتطور الانساني، بل إخلاصنا لماركس نفسه، كثوري كبير، وثق بالعلم وسعى لتشكيل نظرية للتقدم الاجتماعي، تنبثق منه وتتحد به.

7- يتجلى الإنجاز التاريخي الكبير للماركسية في أنها ضخت زخماً قوياً في مشروع العدالة الاجتماعية، من حيث ربطته بتطور قوى الإنتاج، وأثبتت أنه ممكن وضروري لتقدم المجتمع الانساني.. شهد القرن العشرون أعلى مستوى من الحراك المثمر، في سبيل العدالة الاجتماعية، الحلم الأكبر للإنسان، عبر العصور. لم تذهب التجربة الاشتراكية التي عاشها العالم هدراً، من حيث أنها بينت ماهي النجاحات والإخفاقات المحتملة، وكيف يمكن أن تأتي المشاريع القادمة للعدالة الاجتماعية، على نحو أنضج.

كيما تنجح التجارب القادمة، ينبغي التمسك بالعلاقة العلمية الجدلية بين النظرية والتطبيق. يؤدي الخلل في العلاقة بينهما إلى قطع الطريق أمام التغذية الراجعة من التجربة التطبيقية إلى النظرية. مثل هذه التغذية ضرورية لتطوير النظرية وإنجاح تطبيقاتها القادمة.

بقينا، لعقود طويلة، نثق بصحة النظرية ونروج لها، اعتماداً على نجاحات بناء الاشتراكية. ولكننا ملزمون، الآن، أن نكشف عوامل فشله. لا تكتسب أية نظرية مصداقيتها العلمية، إلا حين يُبرهن عليها، من خلال التجربة.

8- رغم أن النظرية، كمرجعية للحركة الشيوعية، تنتمي ، واقعياً، إلى العلوم الاجتماعية، فقد اعتمدت في استخلاصها لقوانين التطور الاجتماعي، على منجزات العلوم الطبيعية. اعترفت الماركسية بالفروق بين الطبيعة والمجتمع، ولكنها أضاعت، على نحو أكبر، وجودَ مشتركات مادية أساسية بينهما. اكتسبت قوانين التطور الاجتماعي صفة الحتمية العلمية، لقرابتها من قوانين تطور الطبيعة، بحسب ماركس. أول من (اكتشف) تلك الحتمية، في العلوم الطبيعية، هو العالم الفرنسي لابلاس، مطلع القرن التاسع عشر، استناداً إلى نجاح قوانين نيوتن، في الفيزياء. ولكن قوانين التطور الاجتماعي التاريخي لم تلقَ النجاح ذاته.

يطرح هذا موضوعاً تأسيسية، يتناولها البحث: ماهي الفروق بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية؟ يصيغ عالم الفيزياء النظرية الإنكليزي ستيفن هوكنج، إجابةً مكثفةً، طريفةً وغامضةً، فيما يتعلق بالأفق المستقبلي، لهذه العلاقة: " لم ننجح كثيراً في التنبؤ بالسلوك البشري من المعادلات الرياضية".

" الكون في قشرة جوز" - ستيفن هوكنج- مجلة عالم المعرفة الكويتية

لماذا تعطينا العلاقة بين الأيديولوجيا وبين العلم ؟ لأن دور الأخير أساسي في تطوير كلّ شيء في حياتنا. وهو أصبح حاسماً، عندما دخل في الانتاج ليغدو قوته الرئيسة . أصبحنا ندرك أن الطريق إلى مزيد من التقدم الإنساني هو ذاته طريق التطور الطويل للمادة الحية، لتنتج، في أرقى مراحلها وتجلياتها، انساناً عاقلاً يعمل ويفكر ويزداد ذكاءً، كل يوم، وإحساساً بمسؤوليته الفريدة، تجاه كوكبنا والحياة فوقه، بل تجاه الكون كله، علّ وحشة توحدنا فيه، تنتهي، في وقتٍ ما..

يقول اسحاق عظيموف، عالم الكيمياء الحيوية الأمريكي: " لا أحد يمكنه الشعور بالأمان والإطمئنان في العالم الحديث ويحكم برأيٍ عن طبيعة مشكلاته- والحلول المحتملة لهذه المشكلات- ما لم تتوافر لديه فكرة عقلانية واعية عن القضايا التي تشغل العلم وهدفه من حسمها.."

تجديد مشروع العدالة الاجتماعية

9 - قد تكون العدالة الاجتماعية، ذاتها، المرود الأكبر لتطور العلم وانعكسه على النمو المطرد لقوى الانتاج، من جهة، وعلى إثراء منظومة القيم الأخلاقية، المواكبة لنمو المعرفة الانسانية، تاريخياً، من جهةٍ أخرى.

يُشكّل الشغل على مشروع جديد للعدالة الاجتماعية يستوعب حقائقَ العصر وكلّ ماتغيّر، منذ صيغت مباديء الاشتراكية، حاجةً وإمكانيةً واقعيّتين. سيزيد العلم مع التكنولوجيا، في نظامٍ اجتماعي عادل، فرصَ تطوير طاقات الناس الإبداعية، وإمكانات تلبية الحاجات (ليس الرغبات والغرائز) الضرورية لحياتهم (المبدأ الأساس في المجتمع الشيوعي)، وتضبط المنظومة الأخلاقية سلوك الإنسان، بحيث لا يُدمر حياته وحياة كوكبنا.

ولكن تغييراً نسبياً وتدرجياً يحدث في مفهوم وسبعة مشروع العدالة الاجتماعية، ليغدو حاملوه أكثر شمولاً من الفئات التي حددها مشروع عام 1848. إنه ينطلق من كون أصحاب المصلحة بالعدالة الاجتماعية هم كثر وهمومهم متنوعة و متلاقية. إنهم جميع من يعيشون في شروط حياة قاسية، أي العاطلون عن العمل و من يعملون ولكنهم يتقاضون أجوراً متدنية، لا توفر لهم عيشاً كريماً. وكذلك من يتعرضون للتمييز من أي نوع، والذين هم مادة للاتجار بالبشر، أو الذين يفقدون حاجات الحياة الأساسية، كالماء والغذاء والدواء، أو أصحاب الاحتياجات الخاصة، ومن يعانون من أهوال اللجوء الاضطراري، أو يقاسون من ويلات الاحتلال...

إلى تلك الجموع الواسعة ينبغي أن يتجه اليسار، كي يعكس برنامجه حاجاتهم جميعاً ويعمل من أجل تحقيقها بأساليب متطورة، تدخل فيها أدوات جديدة. تحقق حركات عالمية ومحلية، ناشطة وفق هذا المشروع، نجاحاتٍ لافتة.

المدنية والعلمانية والعدالة الاجتماعية تمرّ عبر تمكين المرأة:

سيكون الهدف الثوري المركزي، المتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، هو: مساواة المرأة بالرجل. وهو هدف لا يتحقق، دون أن تلعب المرأة فيه دوراً رئيسياً. ما يؤهلها لهذا الدور أنها تحمل كل إمكانات الرجل، وتتساوى معه بالواجبات دون أن تتمتع بالحقوق ذاتها.. في مفارقةٍ هي الأقسى والأطول عمراً، فيما عاشته البشرية، حتى الآن. ما يجعلها إحدى أكثر قضايا تطور الحضارة الإنسانية، صعوبةً وإلحاحاً، في الوقت ذاته، هو أنها بقيت خارج جدول أعمال التقدم الإنساني، واستكان لها الرجل والمرأة، وكأن التمييز بسبب الجنس، هو قانون من قوانين الطبيعة.

لقد ساهمت، بعض العقائد الدينية وغير الدينية، في جعل دونية المرأة حالة ذهنية مستبدة بسلوك أقسام واسعة من مجتمعاتنا، بل تحوّلت لنوع مؤذٍ من الغريزة البدائية التي تمتلك الرجل، والأسوأ: المرأة. لم تساعد النظرة

الطبقية، على نحوٍ كافٍ، في التقدم نحو عدالةٍ اجتماعيةٍ، يصبح فيها تمكين المرأة، محورَها الرئيس. لم نتلمس، ونحن نتجاوب مع غرائزنا، أن التفوق الذكوري استمر فاعلاً في المجتمع (التقدمي)، خلال (حكم الطبقة العاملة). لعلنا ندرك، ولو متأخرين، أن ثمة حيزاً مستقلاً واسعاً، لهدف إلغاء الظلم التاريخي الواقع على المرأة، عن المسألة الطبقية.

إن العنف الهمجي الذي مارسته داعش بحق المرأة الأيزيدية (وسواها)، هو وصمة عار يستوجب غسلها رفع مسألة المساواة بين الجنسين إلى مقدمة أهدافنا الاجتماعية الثورية.

تحتاج هذه الموضوعات (الأدق : التساؤلات) حواراً واسعاً بين من يعينهم مستقبل اليسار. قد تشكّل، في أحسن الفرص، مدخلاً متواضعاً، مقبولاً (أو مرفوضاً) لدراسات أعمق وأوسع، تُسهم في التحديث الأيديولوجي، وبالتالي تمكين اليسار الماركسي من تطوير أدواته المعرفية وصياغة برامج سياسية أكثر استجابة لمتطلبات الراهن. عندها قد نلبي رغبة ماركس بأن لا يكون هذا اليسار ماركسياً.

نحو جبهة يسارية شعبية واسعة

طلال الامام
ناشط يساري

ايها الرفاق والرفيقات

الحضور الكريم

بداية اشكر كل من ساهم في هذا اللقاء عبر التحضير، الحضور او ارسال مداخلات . كما اشكر الحزب الشيوعي في الدانمارك على استضافته للقاء وحضوره الافتتاح .

"اليسار هو تيار فكري وسياسي يسعى لتغيير المجتمع الى حالة اكثر مساواة بين افراده . يرجع مصطلح اليسار الى الثورة الفرنسية عندما كان يجلس على اليسار النواب الذين يؤيدون التغيير الذي تحقق عن طريق الثورة الفرنسية ، ذلك التغيير المتمثل بالتحول الى النظام الجمهوري والعلمانية. بمرور الوقت تغير وتشعب مصطلح اليسار بحيث اصبح يغطي طيفا واسعا من الآراء . ففي الغرب يشير مصطلح اليسار الى الاشتراكية او الاشتراكية الديموقراطية ” . هذا هو تعريف اليسار كما يرد في العديد من المراجع .

من جهتي اعتقد ان اليسارية هي حركة ثورية اجتماعية ،احتجاجية تهدف الى النضال من اجل تحقيق عدالة اجتماعية ،اقتصادية وسياسية . وهي موجودة بأشكال وأسماء مختلفة منذ لحظة ظهور الملكية وانقسام المجتمع طبقياً وبدء الاستغلال الطبقي . حتى في الأديان ظهرت حركات يمكن ان نطلق عليها يسارية كونها تنحاز الى جانب الفقراء والمستضعفين . وفي العالم الثالث يدخل ضمن مفهوم اليسار الماركسيون العلمانيون ،الشيوعيون وجميع أنصار التغيير والمناضلين من اجل العدالة ، التحرر والمساواة بين الجنسين أحزاباً، هيئات وأفراد .

سوف احصر مداخلتي بحركات اليسار في سورية منذ النضال ضد الاستعمار الفرنسي وانجاز الاستقلال الى الان .

يلاحظ عموماً ان دائرة التحالفات بين قوى اليسار تتسع او تضيق وفق المرحلة التي تمر بها . فهي تتسع في مرحلة النضال ضد الاستعمار وفي سبيل الاستقلال (النضال الوطني) ، وتضيق في مرحلة النضال الاجتماعي ، الاقتصادي من اجل التوزيع العادل للثروة الوطنية (النضال الطبقي . ان النضال ضد الاستعمار الفرنسي في سورية مثلاً ضم قوى وطنية (يسارية) متنوعة الانتماءات الاجتماعية والطبقية ...تحالف واسع ضم الى جانب الشيوعيين ،الوطنيين والمستقلين ، رجال دين متتورين وجزء من البرجوازية الوطنية الصاعدة . هذا التحالف الواسع النتم تحت شعارات إنجاز الاستقلال ودحر المستعمر .

بعد إنجاز الاستقلال وبدء مرحلة بناء الدولة الوطنية ببرنامجه الاجتماعي والسياسي جرى فرز بين قوى كانت متحالفة بالامس . وبرزت معها الحاجة التي تحالفت جديدة أضيق بين قوى تسعى للعدالة ومنحازة للفقراء مقابل تحالف اخر يضم ممثلي الإقطاع والبرجوازية الصاعدة ورجال دين .

بدأ اليسار في خمسينات القرن الماضي يتسع وينتفش مع دحر النازية وبروز الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي الذي وقف ودعم القوى التي تسعى لنيل الاستقلال الوطني والتغيير نحو مجتمع عادل. لاحظنا مثلا في سورية خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في بداية الخمسينات ظهور تحالف وطني / يساري (الجبهة الوطنية) ضم شيوعيين، بعثيين ووطنيين مستقلين في مواجهة تحالف رجعي بقيادة الاخوان المسلمون والأحزاب التي تمثل الإقطاع والبرجوازية الناشئة. اشتد الاستقطاب في المجتمع وتمكن التحالف اليساري آنذاك من إيصال اول نائب شيوعي في العالم العربي وممثلين عن حزب البعث الذي يقف ضد الإقطاع بقوة الى البرلمان ... بدأت تتسع في تلك الفترة القوى اليسارية ... وصار هناك مد يساري واسع تجلى في مواجهة التهديدات التي تعرضت لها سورية في أواسط الخمسينات (كتائب المقاومة الشعبية) ، مقاومة الأحلاف الغربية مثل حلف بغداد ، كما تم كسر احتكار استيراد السلاح فحدثت اول صفقة مع تشيكوسلوفاكيا ، طرحت مشاريع تنموية واسعة (بناء سدود، مصانع ، سكك الحديد اتفاقيات اقتصادية مع المعسكر الاشتراكي) ترافق ذلك مع انحسار المد الديني اجتماعيا. والقوى التي قادت تلك التحولات ضمت شيوعيين ، بعثيين ، قوميين ، وأطياف من البرجوازية الوطنية الناشئة. وهكذا حدثت ثورات ذات طابع معاد للرجعية وتطمح لإجراء تغييرات بنوية لصالح الفقراء (مصر، سورية، العراق).

للأسف الشديد لم تستمر حاله النهوض الوطني اليساري هذه بسبب عاملين أساسيين :

السبب الاول : الخلافات التي بدأت تظهر بين الشيوعيين والبعثيين والقوميين السوريين والتي وصلت لحد الصدام في احيان كثيرة. هذه الخلافات أدت الى أضعاف كل قوى اليسار وألحقت ضررا بمجمل التطور اللاحق للبلاد.

السبب الثاني : قيام الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ ، التي وجهت ضربة مؤلمة لقوى اليسار السوري ، (حل الاحزاب) الامر الذي الحق ضررا ليس فقط باليسار السوري ومشروعه وإنما بفكرة الوحدة عموما وبالإجراءات ذات الطابع التقدمي التي أنجزتها (تأميم ، الإصلاح الزراعي وووو). استغللت القوى اليمينية والرجعية من هذه الحالة للانتفاض على الوحدة ومنجزاتها في وقت كانت قوى اليسار اما في السجون او ملاحقة وخارج البلاد. هذا الوضع سمح للقوى اليمينية بالانتعاش.

في بداية السبعينات من القرن الماضي بدأت تظهر الحاجة ثانية الى إيجاد شكل من أشكال التحالف او الجبهات بين قوى اليسار من اجل إنجاز مشروع اجتماعي ،اقتصادي نهضوي (بدأت تتضح هذه الفكرة في صفوف حزب البعث الذي استلم السلطة عام ١٩٦٣ ، كما في صفوف الشيوعيين الذين كانوا من أنصار فكرة تكوين تحالفات وجبهات، على غرار ما جرى في بعض البلدان العربية وفي بعض دول المعسكر الاشتراكي، كما بين التيارات القومية /الناصرية) .

هكذا نشأت في سورية الجبهة الوطنية التقدمية التي ضمت :حزب البعث ،الحزب الشيوعي، الاتحاد الاشتراكي العربي ، الاشتراكيون العرب وحزب الودويين الاشتراكيين . لن ادخل هنا في مجال تقويم الجبهة سلبا وايجابا ، اريد فقط الإشارة الى ان هذه الجبهة، رغم كل ما يمكن ان يقال عن سلبياتها وإيجابياتها، أظهرت ان بإمكان قوى اليسار الالتقاء والتحالف على برنامج الحد الأدنى او الأعلى لما فيه مصلحة التطور اللاحق لبلدانها ولمصلحة فكرة العدالة ، العلمانية والديموقراطية . لكن المفارقة تمثلت برأيي انه في الوقت الذي تحالفت فيه قوى يسارية ، كانت بعض اطياف اليسار الاخرى تتعرض للاعتقال او الملاحقة .(استثنى هنا بعض من كان

محسوبا على اليسار و تحالف مع الاخوان المسلمون في ثمانينات القرن الماضي) وهذا بدوره ساهم في تشتيت قوى كان من المفروض ان تتعاون او تتحالف. ولذلك اسباب فكرية ، سياسية او حزبية ضيقة ليس مجال الحديث عنها هنا .

الان .

تتعرض منطقتنا الى هجمة شرسة تستهدف تاريخها ، وجودها ، حاضرها ومستقبلها. بكلمة تدمير بنية الدولة الوطنية . هجمة دينية /طائفية فاشية رجعية متنوعة الاسماء والشعارات تعمل على ادخال شعوب المنطقة في متاهات صراعات دينية / طائفية واثنية مدمرة . تقف وراء هذه الهجمة وتدعمها قوى رأس المال العالمي والاحتكارات المتحالفة مع التيارات الدينية الاشد تعصبا ، كما تستند على عوامل داخلية ساهمت الانظمة في ايجادها : فساد ، بطالة ، فقر ، قمع للحريات والرأي الأخر اضافة الى فشل مشاريع التنمية ... الخ لقد استغلت تيارات تلك الهجمة توك الشعوب المشروع للديموقراطية ومحاربة الفساد وتأصيل وترسيخ الحريات بالاستناد الى دساتير ديموقراطية ، علمانية وعدالة في توزيع الدخل الوطني , من اجل تحقيق اهداف لا علاقة لها باماني الشعوب وتطلعاتها.

السؤال اين اليسار ؟ لماذا انكفأ وضعفت مواقعه بين الناس ؟ الامر الذي سهل للمشروع الديني الفاشي التقدم واستحوذ أطيافا واسعة من الناس الذين من المفروض ان يكونوا الى جانب اليسار كونه يعبر عن مصالحهم وآمالهم .

أسئلة محرقة وبحاجة لاجتهاد لمحاولة الإجابة عليها .

يعود تراجع دور اليسار الى اسباب عدة منها :

تخلف قوى اليسار عن مواكبة التطورات الاقتصادية ، التقنية /العلمية والاجتماعية . والجمود العقائدي الذي اصاب الكثير من مفاصلها .

الملاحقات ، القمع ، التضييقات والتهميش الذي تعرض ويتعرض له اليسار من الأنظمة القمعية والاستبدادية

الخلافات السابقة بين فصائل اليسار حول العديد من المسائل السياسية والاقتصادية وحتى الفكرية.

انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي

هجمة راس المال الاحتكاري والرجعي السلفي وسيطرته على مختلف وسائل الاعلام

التحالف المباشر وغير المباشر بين الدول الإمبريالية والرجعية والتيارات الدينية المتطرفة.

السياسات الاقتصادية : الليبرالية الجديدة والخصخصة التي تؤدي الى تعاضم الفقر ، البطالة وخاصة بين أوساط الشباب.

لذلك من الملح الان ان يستعيد اليسار دوره لمواجهة جملة الاخطار التي تتعرض لها بلداننا .

لكن ماهي المعوقات امام استعادة اليسار لهذا الدور والسير نحو تكوين جبهة /تحالف شعبي يساري واسع ؟

يمكن اختصار المعوقات بالنقاط التالية :

- عدم ادراك بعض فصائل اليسار حتى الان لخطورة المشروع الديني الفاشي والامبريالي .
- الانقسام الشاقولي الذي شهدته صفوف اليسار بحيث ذهبت بعض فصائله للانسلاخ (خيانة) عن مشروعها السابق والتحالف مع القوى الرجعية واليمينية والامبريالية وحتى مع عدو بلدانها التاريخي .
- الخلافات او التباينات بين صفوفه حول اسباب الأزمة التي يمر بها الوطن وطرق الخروج منها
- محاصرته اعلاميا
- انعدام او ضعف موارده المادية
- المد الديني بجميع اشكاله
- استمرار سياسات محاصرته ، ملاحقته او تهميشه .

ماهو المطلوب من قوى اليسار في هذه المرحلة كي تعود للشارع وللناس الذين تدافع عن مصالحهم ؟ لماذا لا تلتقي على برنامج الحد الأدنى ، على اقل تقدير ، لمواجهة المد الديني الفاشي ؟ وطرح برنامجها البديل ؟ كيف تبدأ ؟

اعتقد ان المطلوب من قوى اليسار اولا ادراك ان المشروع الفاشي الديني المدعوم من القوى الامبريالية والرجعية الذي يعم منطقتنا يستهدفها كلها دون استثناء ، يستهدف مشروعها السياسي ، الاجتماعي التنويري والاقتصادي . يستهدف المقاومة وحرف الانظار عن العدو الاساسي المتمثل بالصهيونية . لذلك يتوجب عليها الالتقاء على برنامج الحد الأدنى . هذا البرنامج يتطلب اولا اجراء مراجعة نقدية لاستخلاص العبر اللازمة من مجمل مواقفها الفكرية والسياسية السابقة . اين اصابنا ؟ اين اخطأت ؟ لماذا تخلفت عن مواكبة التطورات الاقتصادية ، التكنولوجية والاجتماعية في المنطقة والعالم ؟ ثم تحديد من هو العدو الأساسي الان وكيف يمكن مواجهته ؟

كيف نبدأ ؟

ثمة أشكال متعددة :

- * عقد لقاءات ثنائية ، ثلاثية او جماعية من اجل وضع برنامج الحد الأدنى للعمل المشترك في هذه المرحلة
- * إصدار بيانات مشتركة
- * تنظيم فعاليات مشتركة
- * وقف او تأجيل جميع أشكال التجاذبات والتباينات او الخلافات
- * إيجاد منابر إعلامية مشتركة للتواصل مع الناس وشرح برامجها
- * تنشيط الاتصالات بقوى اليسار الإقليمية والعالمية التي تتقاطع مع رؤيتها.

لا اعتقد ان المطلوب في هذه المرحلة توحيد قوى اليسار (طبعاً هذا هدف مستقبلي ومشروع) بل يمكن الاكتفاء كبدائية بتشكيل تحالفات ، جهات ، هيئات مشتركة (ثنائية او اكثر) مع برنامج عمل مرحلي.

المطلوب العودة للشارع ، للناس لملاقة طموحاتهم وآمالهم والاهم من ذلك كما ارى العمل على مشروع تنويري، علماني وديموقراطي لمواجهة التعصب الديني والطائفي .المهم الحفاظ على الدولة الوطنية حرة وموحدة وعلى مؤسساتها وعدم تشطيها الى كانتونات او كيانات طائفية او عرقية .

ليس بإمكان اي فصيل يساري لوحده مهما علا شأنه ان يقوم بجميع او حتى معظم المهام المذكورة أعلاه .لذلك يبدو من الملح الان بدء العمل بكل مسؤولية لتحقيق هذه الجبهة الشعبية اليسارية لمواجهة المشروع الديني الفاشي . انها مسؤولية تاريخية لا تحتل التأجيل تحت اي مبرر كان.

فهل نبدأ !

شكراً لاصغائكم !

الدولة المدنية الديمقراطية بديلا لنظام المحاصصة الطائفية

رشيد غويلب

تميزت سنوات معارضة الدكتاتورية المنهارة بسيادة ذهنية التوافق، وتجميع القوى في الاطار الاوسع وصولا للهدف المنشود، الذي تجمعت من اجله قوى وتيارات فكرية وسياسية لا يجمع بين الكثير منها سوى هاجس الخلاص من نظام القمع والابادة الجماعية، الذي جسده نظام البعث بقيادة صدام حسين حتى سقوطه بحرب خارجية في التاسع من نيسان عام 2003. أي ان عقود المعارضة الطويلة غاب عنها تنافس المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية بين التيارات المعارضة، التي كانت بدورها محرومة بحدود كبيرة من علاقة مباشرة مع الشارع العراقي طيلة هذه العقود السوداء. وظلت هذه الذهنية سيدة الموقف في السنين الخمس الاولى التي اعقبت السقوط، وكان الامل يحدوا القوى المدنية الديمقراطية في امكانية التوصل مع قوى المحاصصة الطائفية - القومية الى حلول الحد الادنى لانقاذ البلاد هذه المرة من الارهاب والتشطي المجتمعي، الذي شق طريقة بسرعة متناهية، ويكشف عن المخاطر الجدية التي يمثلها لمستقبل العراق بلدا وشعبا. واذا كان قسم من هذه القوى يعمل وفقا لتجربة تاريخية طويلة مكتسبة، فان عددا غير قليل من الديمقراطيين العراقيين، افرادا وجماعات، كان مدفوعا برغبة التجريب، وربما البحث عن فرص لجني فوائد محدودة ومؤقتة، في ظل انفتاح غير مسبوق شهده الشارع العراقي هو اقرب للفوضى، التي وجدت قبولا واسعا في مقابل عقود الاستبداد المنفلت، التي سبقتها، وقد ادى هذا الى تأجيل التوجه لتجميع القوى التي تتبنى البديل المدني الديمقراطي لحين.

ان فشل قوى الاسلام السياسي التي سيطرت على المفاصل الاساسية في السلطة، وشركائها الاخرين في تحقيق الحد الادنى من مقومات دولة المؤسسات المنشودة، لعدم امتلاكها لمشروع اقامة دولة، وخوضها صراع مافوي بين مراكز قوى مشدودة لمراكز القرار الاقليمية والدولية، التي ما زالت تلعب دورا اساسيا في تحديد مسار تطور الصراعات الجارية في العراق، وفقدان المواطن العراقي لابسطة الخدمات ومقومات العيش الكريم، وفقدان الامن واستمرار العمليات الارهابية، التي دخلت طورا جديدا، من خلال توظيفها من قبل الاطراف المتصارعة، وعودة ملامح التطهير الطائفي مجددا الى العديد من المحافظات، ووصول الازمة السورية الى مرحلة الانفجار، وما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على الداخل العراقي الهش والمتصارع، كل هذه العوامل وغيرها الكثير، طرحت في السنوات الثلاث الاخيرة ضرورة العمل الجدي والملموس لتفعيل طرح المشروع المدني الديمقراطي البديل لنظام المحاصصة، الذي يتحدث حتى ابطاله عن كونه اس البلاء في الازمات المتلاحقة التي تضرب البلاد منذ الغزو الامريكي للعراق واسقاط الدكتاتورية، فضلا عن اتساع القناعة بعدم جدوى التعويل على اصلاح نظام المحاصصة الطائفية من داخله، وان هذا النظام سيكرر ازماته نتيجة لاحتدام تناقضاته، وعجزه عن حلها سلميا، مما يعني انه نظام لا مستقبل له.

الدولة العراقية والطائفية

من سوء حظ العراق انه تحول تاريخيا الى احدى ساحات الصراع السياسي بين الجماعات المتصارعة على السلطة في الدولة الاسلامية منذ المرحلة الاخيرة من العهد "الراشدي"، ذلك الصراع الذي كان يجري بين عوائل وجماعات عشائرية، شهد العصر العباسي تبلورها الى فرق وطوائف، واستمر الحال الى حين سقوط الدولة العثمانية. ورغم ان الدولة العراقية الحديثة، التي انشئها الانكليز في اعقاب ثورة العشرين كانت ذات شكل مدني، الا انها لم تخلو من اعتماد الطائفية في توزيع مراكز السلطة، وفي تأسيس الجيش الجديد، الذي جاء

امتداد لما كان سائدا في العراق العثماني، وفي الموقع الاجتماعي لطوائف الاسلام الرئيسية، وقد ارتبط ذلك بموقف الزعماء الدينين للشيعية، باعتبارهم الطائفة الاكثر، ودعوتهم لمقاطعة النظام الجديد في حينه، باعتباره نظاما كافرا، فضلا ان الانكليز قد راعوا التوازنات الطائفية في دول الاقليم حديثة التكوين، لذا فقد كانت مشاركة الشيعة في السلطة في العهد الملكي محدودة، وتميز العهد الملكي بغياب الشكل الطائفي للصراع السياسي بين السلطة والمعارضة، ويعود ذلك اساسا للطبيعة العلمانية، والهوية الوطنية الجامعة، التي تميزت بها القوى، التي تصدرت معارضة النظام الملكي وتأكيدا على الاهداف الوطنية، والمحتوى الاقتصادي - الاجتماعي للصراع. وغياب أي دور فاعل للإسلام السياسي بشقيه. ولكن التمايز الطائفي ظل يمتلك حضورا اجتماعيا قويا، ولا يغير من حقيقة الامر ادعاء البعض ان العراق لم يشهد الطائفية، الا في عهد صدام، والعقد الذي تلاه.

وبعد انتصار ثورة 14 تموز 1958 انحسر التباين الطائفي، واستمر التسامح الديني الذي عاشه العراق في العقود التي سبقت انتصار الثورة، ويعود ذلك الى الطابع الوطني - الديمقراطي لقيادة الثورة والقوى السياسية التي دعمتها ودافعت عنها حتى النهاية. ويمكن القول ان التوظيف السياسي للطائفية بدأت بممارسته القوى التي عارضت سلطة الثورة سواء كانت هذه القوة قومية (حزب البعث)، او المؤسسات الدينية المتحالفة مع الاقطاع، الذي فقد سلطته الاقتصادية والاجتماعية، جراء تطبيق الاصلاح الزراعي وحزمة القوانين التقدمية التي اصدرتها الثورة، فلا غرابة ان تشهد السنة الاولى من عمر الثورة تأسيس، التنظيمات الاولى للإسلام السياسي الشيعي. ثم عقبه تأسيس الحزب الاسلامي العراقي في العام الذي تلاه.

وجاء انقلاب 8 شباط الاسود 1963 ليفتح الباب على مصراعيه امام انطلاق عنصرية طائفية شهدت ذروتها قبيل وبعد انتفاضة اذار 1991، ويمكن القول ان النظام الذي انتجه انقلاب شباط كان نظاما عنصريا وطائفيا، وذات ملامح فاشية بامتياز، ويعود ذلك لسيطرة مجموعة من الضباط الطائفيين القادمين من الريف بزعامة عبد السلام محمد عارف. ولم تغير ادعاءات البعث، بعد عودته الثانية للسلطة في تموز 1968، ومحاولته تبني خطابا ناقدا لتجربته السابقة، من الطابع الطائفي لسلطته، وجاء انتصار الثورة الإيرانية وهيمنة الاسلام السياسي الشيعي عليها، ليعمق الانقسام الاقليمي على اساس طائفي، وكالعادة دفع الشعب العراقي ثمن التدمير والخراب الاقتصادي والاجتماعي، الذي تصاعد بشكل متسارع بعد شن صدام حسين لحربه العدوانية ضد ايران في 22 ايلول 1980 .

وقد عمل الامريكان منذ منتصف التسعينيات على تهيئة الاجواء لمشروعهم، الذي تبنته لاحقا سلطة الاحتلال بزعامة بريمر، اذ طرحت الولايات المتحدة في عام 1995 مشروعا عبر الملك حسين، يقضي بتقسيم العراق الى ثلاثة اقاليم: شيعي، وسني، وكردية. وعلى الرغم من رفض بعض احزاب الاسلام السياسي، في حينه، لهذا المشروع اسوة بالتيار الديمقراطي العراقي، والاحزاب الكردية، الا انها عادت وتشبثت به عند طرحه ثانية بعد اسقاط النظام، لانها وجدت فيه فرصة ذهبية للوثوب الى السلطة مستفيدة من الخراب الثقافي وانتشار التخلف والامية، وهيمنة الغيبية خلال سنوات الحصار الجائر. ولهذا فان الطائفية كمشكلة لم تكن غائبة يوما عن العراق الحديث، وان اختلفت شدة حضورها. ولا يفوتنا هنا الاشارة ايضا الى غض الامريكان النظر عن تجمع ارهابي القاعدة في العراق بعد الاحتلال.

وجاءت صيغة الدستور العراقي الدائم، الذي اقر في عام 2005، والتي طبخت بعجالة، وليس بعيدا عن ضغوطات طائفية، سعت لتوظيف توازنات اللحظة التاريخية لتكريس سلطة الطائفة، كما عكستها الديباجة، فيما امتازت مواده الاخرى بتناقض كبير بين النصوص وممارستها في الواقع. ونظريا، يصنف الدستور النظام

السياسي في خانة النظم الديمقراطية، اذ تحفل الكثير من مواده بهذه الوجهة ومنها المادة الاولى التي نصت على: " جمهورية العراق دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"، فيما جاءت المادة الثانية لتجمع النقيضين معا، فهي تعطي الاولوية للدين، وتضعه في مواجهة مع الديمقراطية والحقوق المدنية، بالتالي تكون الغلبة على صعيد الممارسة للأول على حساب الثاني، وفي نفس الوقت تلغي الفقرات التي تضمنتها هذه المادة عمليا ما ورد في المادة الخامسة والسادسة من حديث عن سلطة القانون، وان الشعب مصدر السلطات، وكذلك ما ورد في المادة السادسة عن التداول السلمي للسلطة: تقول الفقرة اولا من المادة ثانيا: "اولاً: الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع :

أ - لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام .

ب - لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية .

ج - لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور" . وينطوي الباب الثاني من الدستور على توصيف ديمقراطي في مجال الحقوق والواجبات".

لقد وفرت هذه الصياغة المتناقضة والمرتبكة للأكثرية الطائفية مساحة واسعة للتلاعب بتطبيق النصوص الدستورية واعتماد تفسيرات تخدم اهدافها في تكريس الطبيعة الطائفية للسلطة، وجعل الطائفية السياسية شكلا للصراع الدائر على السلطة والنفوذ، وبهذا اصبحت المحاصصة الطائفية جوهر الحياة السياسية في البلاد، واساسا للتسويات الهشة للازمات المتلاحقة التي ينتجها نظامها، ويراد لهذه المحاصصة الطائفية ان تصبح نظاما لحياة الشعب العراقي، يخترق البنية الاجتماعية للبلاد ويحدد التركيبة الاقتصادية فيها، ويحدد مسارات الحياة السياسية للأفراد والمؤسسات، ويجري العمل لتكريس ما تحقق على هذا الطريق، وتحويله الى جدار صلب ضد التطور الديمقراطي الحقيقي للبلاد. وفي مقابل ذلك هناك قوى واسعة ترى ان نظام المحاصصة الطائفية يشكل جوهر المشاكل المعقدة والمتعددة التي يعاني منها العراق، ويدعو الى تجاوزه، وي طرح البديل المدني الديمقراطي القائم على علمانية الدولة عوضا عنه.

من اجل علمانية ديمقراطية

لم يشهد مفهوم سياسي تشويها و معارضة حادة، خلال السنوات التي اعقبت سقوط الدكتاتورية، قادتها قوى الاسلام السياسي احزابا ومؤسسات، كما شهد مفهوم العلمانية. لان هذه القوى رأت فيه خطرا يهدد مصالحها وينقل البلد الى اطار سياسي مختلف، فاتخذت الحملة ضد العلمانية طابعا سياسيا دينيا ايديولوجيا، فوصفت بالالحاد والدعوة للكفر، والسعي الى الغاء الاديان والقضاء على الطوائف، مستفيدة من خزين ارث معادة الشيوعية، الذي يحفل به تاريخ العراق الحديث.

وليس غريبا ان تواجه العلمانية بهذه الموجة من العدا و التحريض، فهي نتاج الحداثة، وحصيلة ما توصلت اليه القوى الحية في عالمنا اجتماعيا وسياسيا و ثقافيا، وقد تحققت في البلدان المتقدمة بعد صراع اتسم بالاستمرارية وقام على اساس نقد الموروث، الاساطير، والعادات والتقاليد.

والعلمانية ليست شعارات، وإنما هي سلسلة من التحولات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية. وهي منظومة من القيم والمفاهيم السياسية قائمة على الحرية والعدالة والمساواة.

وتقوم العلمانية على اساس احلال مفهوم المواطنة محل مفهوم الرعية والطائفة، كما تجعل الشعب مصدر السلطات، وترفض البدائل الغيبية. ولا تدعو العلمانية للإلحاد، وتحترم الحرية الدينية وتعترف بالتعددية وحرية الاعتقاد، ولا تعتبر من يغير دينه مرتداً، وتتحقق في ظلها حرية الفرد وإرادته المستقلة.

وعلاقة العلمانية بالديمقراطية وثيقة جداً، وإذا ما طبقت بعيداً عن الديمقراطية فتتحول الى دكتاتورية، وهناك أمثلة عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر: الفاشية الالمانية، وعلمانية اتاتورك، والدكتاتورية المنهارة في العراق. وبالمقابل ليس هناك نظاماً ديمقراطياً لا يقوم على العلمانية، فالمواطنة والحرية الفردية لا تستقيم مع الدولة الطائفية، ولعل نظام اوردوغان في تركيا احدث دليل على ذلك.

وفي ضوء ما اشرنا اليه، يمكن تناول قضايا رئيسية مطلوبة في سياق البديل المدني الديمقراطي لنظام المحاصصة الطائفية وهي :

العلاقة بين الدين والدولة

منذ ظهور الاديان كان انقسامها، في اطار الصراعات الاجتماعية والسياسية وخصوصاً مسألة الصراع على السلطة، الى طوائف ومذاهب، صفة ملازمة لها. واخضعت هذه الطوائف الديني للسياسي وأولت النصوص وفقاً لحاجتها، وبما يعزز موقعها في الصراع على الاستحواذ على السلطة والمال، لتوفير غطاء مقدس يعطيها "مشروعية" مفترضة. ولم يشذ الاسلام عن هذا المسار، اذ انقسم المتنافسون على الخلافة حتى قبل ان يدفن نبينهم، وتحول هذا الانقسام الى لاحقاً الى طوائف لها هويتها، و حزمة من الاعراف والطقوس والشعائر ميزتها عن الطوائف والمجموعات الدينية، وأضحت قوانين تحدد ولاء وسلوك انصارها، واكتمل هذا المسار في العصر الحديث بتأسيس احزاب سياسية طائفية كأدوات للاستحواذ على السلطة، كلياً او جزئياً.

تلغي الطائفية الاخر، وتعد نفسها مالكة للحقيقة المطلقة، وممثلة للدين الصحيح، وتلغي الطائفية كذلك التميز بين الدين والطوائف، وتقوم على اساس هذا الالغاء نظريات تداخل الدين والدولة، وهو ما يعني في نهاية المطاف خضوع الاخيرة للدين. ولم يحدثنا تاريخ المسيحية والاسلام عن دولة مؤسسات ديمقراطية دينية، عملاً بنظرية الحق الإلهي، اذا يمثل البابا، أو الامام سلطة الله على الارض. وارتبطت السلطة الدينية، التي بالتالي هي طائفية بامتياز، ارتبطت بممارسة اشنع انواع الاستبداد بحق الناس، وعملت المؤسسة الدينية الخاضعة للسلطة السياسية على تبرير واطفاء الشرعية على قرارات السلطة السياسية، غالباً خدمة لأهدافهما المشتركة، وبالإكراه احياناً.

وتبرهن تجربة الاديان التوحيدية على خطل نظرية وحدة الدين والدولة، التي تتجسد بخضوع الحياة السياسية والاجتماعية للسلطة الطائفية. وتكتسب الدعوة الى فصل الدين عن الدولة شرعيتها من اعادة الاعتبار للدين ووضعها في موقعه الصحيح باعتباره معتقداً روحياً لا علاقة له بأسئلة وتفصيل الحياة السياسية، وقد مثلت هذه الفكرة الحجر الاساس الذي قامت عليه الدولة المدنية الحديثة. ولا يعني التركيز على فصل الدين عن الدولة الغاء له، كما يشيع خصوم العلمانية. وتشير تجربة البلدان ذات التقاليد الديمقراطية العريقة الى عدم حرمان المؤسسات الدينية (الكنيسة) من المساهمة بالحراك الاجتماعي، وحتى السياسي، بما ينسجم مع الدستور والقوانين، ومن خلال مؤسسات الدولة الديمقراطية.

وفي بلداننا تواجه الدعوة الى الفصل بين الدين والدولة صعوبات مركبة، لاصدامها بمصالح وامتيازات المؤسسات الدينية المرتبطة مع نظام المحاصصة الطائفية، ونشوء شرائح من رجال الدين ترى في العلمانية تحجيماً لدورها وإضعافاً لسلطتها، فضلاً عن سيادة التخلف والامية. لقد عززت المحاصصة الطائفية في العراق "الجديد" تضخم المؤسسة الدينية، واعطت رجالها ادواراً وسلطات واسعة تنسجم مع المهام المناطة بهم في ادامة وتكريس الطائفية كنظام، وقطع الطريق على الجهود والمحاولات الجارية لتجاوزها.

العلمانية شرط لقيام الدولة المدنية الديمقراطية

اكدت السنوات العشر الماضية فشل نظام المحاصصة الطائفية في الوصول الى صيغة لبناء دولة حديثة، وكل التسويات التي يتم التوصل اليها كانت سرعان ما تنتهي بتفجر ازمة سياسة جديدة، يكون العنف المستتر احد اهم ادوات ادارة الصراع فيها. ولذا فان دولة المواطنة المدنية الديمقراطية هي ركيزة النظام العلماني وهدفه الاخير. وتكتسب هذه القضية اهمية قصوى في العراق، لان نظام المحاصصة السائد يمثل العقبة الاكبر امام الشروع في بناء دولة المواطنة. ويسعى الطائفيون لتكريس الطائفية من خلال احلال قوانين تنزع من العراقي حقه في المواطنة، ولعل محاولاتهم لإلغاء قانون الاحوال الشخصية، ومحاولة منح الطوائف حرية مطلقة في سن قوانينها الخاصة، وإقامة محاكمها المستقلة، ما يعني تفنيت السلطة القضائية، وتحول الطوائف عملياً الى دويلات مستقلة في اطار "الدولة" الواحدة وبهذا تصبح الطائفة بوابة للمواطنة المقيدة بقوانين الطائفة، التي تتناقض مع اللوائح والقوانين الدولية لحقوق الانسان.

لا يمكن قيام الدولة المدنية الديمقراطية في العراق، دون قيام دولة القانون والمؤسسات، دولة تقوم على اساس الفرز الواضح بين العام والخاص. والعام هنا سلطة الدولة وقوانينها ومؤسساتها، اما الخاص فهو المجتمع المدني افراداً وهيئات ومنظمات، بالاضافة الى المتبقي من الاطر التقليدية للمجتمع الاهلي، وخصوصاً الطوائف. لقد اجتاحت المحاصصة الطائفية "العام"، وباتت فوق القوانين ومؤسسات الدولة، واصبح الخاص الطائفي هو الاساس في ادارة الدولة وممارسة الحكم فيها.

ونتج عن هذا الاجتياح تعثر وتعطيل بناء العلاقات الديمقراطية حديثة التكوين، التي يرتبط نموها بوشائج قوية بسيادة دولة المؤسسات، لان بناء تجربة ديمقراطية حقه يقف على طرفي نقيض مع سيادة الطائفية، ولا يمكن ان يلتقيان. ويحتاج بناء النظام الديمقراطي الى مؤسسات، لكي يكتمل، ويؤدي دوره، في حين تقوم الانتماءات الفرعية، سواء كانت طائفية، عشائرية، او جهوية بمصادرة دور وفعل المؤسسات الديمقراطية. ونستج من ذلك استحالة ازالة، او اضعاف الوعي الطائفي، مع بقاء الطائفية اساس لعمل المؤسسات السياسية والاجتماعية، ومن هنا تأتي ضرورة فصل الطائفية عن مؤسسات الدولة كشرط لتجاوزها.

عجز نظام المحاصصة من الحفاظ على سيادة العراق واستقلال قراره، وكان المتنفذون بعيدين عن ترسيخ الوحدة الوطنية، وكشفت تجربة السنوات العشر عن تحول هؤلاء الى جسر للتدخل الاقليمي والدولي، والاستقواء به في صراعاتهم العنيفة. وكان هذا المسار من اهم العوامل التي اضعفت الهوية الوطنية الجامعة، لصالح الهويات والثقافات الفرعية. والدولة المدنية تمثل في جانب منها رداً على الثقافة، التي تبشر بها وتتبنها مؤسسات طائفية على مستويات متنوعة، ولهذا يجري العمل على تغييب الثقافة الوطنية، لتحل محلها "ثقافة" شيعية هنا واخرى سنية هناك، لهذا تراجع البحث في التاريخ العراقي مقابل دعم هائل لنشر تاريخ الطوائف، في محاولة جديد "لإعادة كتابة التاريخ"، واغرقت الجامعات والمكتبات بالاطروحات والمؤلفات المليئة بالشعوذة واجترار

حكايات الماضي بعيدا عن الموضوعية في التناول وبعيدا عن منهجية علمية، لا غنى للباحث الرصين عنها. وتلعب مناهج التعليم الطائفية دورا سيئا في ترسيخ ثقافة التعصب والحقد على المعادل الطائفي، وهو مقدمة لنشر الفكر الاصولي، الذي يخترق جميع الطوائف دون استثناء.

شروط تحقق العلمانية في العراق

لا يمكن تحقيق دولة علمانية ديمقراطية في العراق عبر قرارات سياسية فقط، وانما يتطلب ذلك تغييرات تزيل التناقض والارتباك من الدستور النافذ، وتنفيذ حزمة متكاملة من التغييرات السياسية والقانونية والاجتماعية، ولا تتحقق العودة للعلمانية دفعة واحدة، بل يتطلب ذلك خلق التراكم المطلوب للانتقال الى واقع سياسي وقانوني آخر.

ويتطلب تحقق العلمانية في العراق الوصول الى اكثرية سياسية ومجتمعية، تساهم فيها فيها الاحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات تؤمن بالعلمانية سبيلا للخلاص. وتتبنى مشروعا نهضويا متكاملا سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، يستند الى اصلاحات جذرية والى نقد السائد في جميع المجالات، كما يتطلب حركة تنوير ديني واسعة، تعيد الدين الى موقعه ودوره الطبيعي في الحياة الاجتماعية ..

في مقاومة الليبرالية الجديدة

محمد أحمد محمود (*)

المحور الاول: مهام اليسار الماركسي في مقاومة النيولبرالية او الرأسمالية المتوحشة

حول تعريف الليبرالية الجديدة: السياق التاريخي والملاحم الراهنة لليبرالية الجديدة

هي نموذج السياسات، للدراسات الاجتماعية و الاقتصادية التي تنقل السيطرة على العوامل الاقتصادية للقطاع الخاص من القطاع العام . وهي تأخذ من المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ، مما يشير إلى أن الحكومات يجب أن تحد من الإعانات، وإصلاحات لقانون الضرائب من أجل توسيع القاعدة الضريبية ، والحد من العجز في الإنفاق ، والحد من الحمائية ، والأسواق المفتوحة في التجارة . كما يسعى إلى إلغاء أسعار الصرف الثابتة ورفع القيود و تسمح بالملكية الخاصة ، و خصخصة الشركات التي تديرها الدولة، و تشير إلى تحرير الاقتصاد واطلاق يد السوق تجسيدا لمبدء (دعه يعمل دعه يمر).

من حيث عوامل الاقناع العام بهذه الليبرالية الجديدة فقد تم اللجوء إلى استعادة بعض مفاهيم الليبرالية التقليدية مثل أهمية الفرد والحد من دور وتدخل مؤسسة الدولة والسوق الحرة. وانطلاقا من النظرة الجديدة لأهمية الفرد ابتدعت مفاهيم لغوية مسايرة مثل الفردية كآلية عمل، وهذا يعني بأنه يجب على الدولة أن تمتنع عن أي تدخل في شؤون الأفراد لأن كل فرد يعرف ما يريد و هو حر في تصرفه، وسوف يبحث بأسلوبه الخاص عن وسيلة من الوسائل لتحقيق مآربه.

أما من حيث التخطيط وتوزيع الأدوار فالمفهوم الذي استُخدم من قبل الليبرالية الجديدة يتمثل في أن السوق ند للدولة، فالسوق -بالنسبة لبعض أدبيات الليبرالية الجديدة- تتميز بكفاءة أكبر على توزيع الأدوار، مقارنة بمحدودية قدرة الدولة على التدخل والتأثير، وبهذا المنظار تحل السوق محل الدولة وتقوم مقامها، وقد استخدم الخطاب الليبرالي الجديد التعبيرات التالية :

- 1- التبادل الطوعي للسلع والخدمات.
- 2- الثروة المحدودة.
- 3- زيادة مرونة السوق.
- 4- المنافسة الحرة.
- 5- الصرف الحر
- 6- المجال الشامل.
- 7- مرونة سعر الصرف
- 8- إعادة التوازنات التجارية.
- 9- الافتتاحية وتحرير أسعار الصرف.
- 10- الخصخصة.
- 11- السوق الحرة.
- 12- تعديل الأسعار
- 13- سوق العمالة.

وكل هذه العبارات تحتوي ظاهرا أو ضمنا على كلمة حرية او معناها. يمكن القول بلغة التعميم إن اقتصاديات ما بعد الحرب العالمية قد أخذت في عمومها بالنظرية الكينزية، فاعتمدت التدخل الفعلي للدولة في ترشيد العملية الاقتصادية. وقد حقق هذا التدخل وقتئذ إنقاذا ومعالجة لكثير من

الإشكالات الخانقة التي عصفت بالاقتصاد الليبرالي والكنزية كانت بدورها مراجعات نقدية داخل الراسمالية منتحلة كثير من رؤى وتصورات الاقتصاد الاشتراكي . .

في بداية السبعينيات ومع حرب أكتوبر سنة 1973 شهد الاقتصاد العالمي أزمة أخرى عقب ارتفاع سعر النفط. حيث برزت أزمة اقتصادية جديدة لم تكن معروفة بناء على ما هو معهود على مستوى الأزمات الدورية، وتتمثل جدة هذه الأزمة في اقتران التضخم بالبطالة. وهو اقتران نادر الحدوث في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي، ولم يسبق أن تمت مواجهته بالثقل الذي ظهر به.

وفي هذا الظرف الدقيق والحرص -أي ظرف الأزمة- كان لابد من انطلاق مراجعة نقدية للنظرية، وبالفعل برزت رؤى اقتصادية عملت على بلورة إطار نظري مغاير للإطار النظري الكينزي، حيث زعمت هذه الرؤى أن سبب الأزمة لا يكمن فقط في ارتفاع سعر النفط، بل في ارتفاع نفقات الدولة على الخدمات العامة التي تقدمها للطبقات الفقيرة والمتوسطة . وكان الحل المقترح هو التقليل من هذه النفقات، والتراجع عن المقاربة الكينزية بالعود إلى المنطق الليبرالي القاضي بوجود إطلاق الفعل الاقتصادي من كل قيد خارجي، واختزال سلطات الدولة بالتقليل من مهماتها ونفوذها، وجعل السوق كينونة مستقلة بذاتها هذا الحل تم الاصطلاح على تسميته بالنيوليبراليزم (الليبرالية الجديدة).

لقد كان للنيوليبراليزم حضور كبير في الفكر الاقتصادي الأميركي، وخاصة في مدرسة شيكاغو مع أتباع فريدمان، ثم بوشانان ورائد ونوزيك. وستجد في فكر هايك hayek ولوباج وروزا وأفتاليون مرجعية نظرية تستلهم منها المفاهيم والرؤى المنهجية لتحليل الإشكالات الاقتصادية والسياسية.

ومما يجدر ذكره أن هذه النظرية ظهرت ابتداء في حقل "الاقتصاد السياسي"، كتتنظير مرتكز على أصول فكرية كانت قد تبلورت في مدارس أوروبية مثل مدرسة لوزان التي أسسها ليون والراس Leon Walras ، والمدرسة النمساوية التي أسسها كارل منجر، والمدرسة الإنجليزية التي أسسها وليم ستانلي جيفنز.

أثر الليبرالية الجديدة في تحديد مفاهيم جديدة للواقع

يحدد المعطوي ذلك بقوله: من بين مظاهر الفكر الليبرالي الجديد وتأثيره على الأفراد ظهور مواطن انعزالي يتميز بدرجة عالية من البراغماتية (او الذاتية)، وينطلق سياسيا من وحي التسرع ومحاولة ابتلاع الآخر "مادياً واجتماعياً" ونلاحظ أثر ذلك في غالبية الحروب الحالية.

وبناء على ذلك، فالليبرالية الجديدة تؤسس لمفهوم جديد حول الواقع الاجتماعي وتبعاته الاقتصادية، وكذلك حول النظريات الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية، بما في ذلك توسع هوة الخلل الداخلي التي تُلقى بآثارها على حياة سكان هذه البلدان المستهدفة. كما تعمق بعض أشكال الاختلال الاجتماعي القائم أصلاً فيها، وتحدث صوراً جديدة أخرى غير مألوفة من صور الفوارق الاجتماعية. ومع ذلك فإن هذا الخلل يتوازن الى حد ما بسبب الانتماء إلى عالم شمولي، وبسبب المؤثرات الدولية على جميع الاقطار، حيث يقع التحول فيه من الفقر إلى الغني في جانب منه، و من الفقر إلى الغني في الجانب الآخر. فمواطنوا الغرب باتوا يعيشون في ظل النظام الليبرالي الجديد في وضع ويتمتع سكان المناطق القريبة من المركز بحياة أفضل من سكان المناطق الواقعة على الهامش. وتستغل الليبرالية الجديدة هذه الحالة، من وحي الصياغة الأيديولوجية - "الفكرية"، من أجل توظيف الثروة المادية والأسواق الخارجية لصالح سكان المركز، وبهذه الطريق فالثروة تخضع لقوة الجاذبية المركزية، بدلاً من الطرد المركزي.

من الواضح الآن الليبرالية الجديدة بلورة رؤية ليس فقط للمجتمع والدولة على مستواهما القطري، بل رؤية للعالم بكل تنوعه وتعددياته. وهذه الرؤية او الايديولوجية العقدية مفروضة على شعوب العالم وخصوصاً دول

الجنوب بمؤسسات برتن وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدول ومنظمة التجارة العالمية) وبالضرورة حلف الاطلنطي تختصارها عبارة بوش الابن اما معنا او ضدنا .

وفي بداية التسعينيات من القرن العشرين وبواقع تفكك الاتحاد السوفياتي وباقي المنظومة الاشتراكية، برز الحديث عن إطار علائقي جديد يجب أن يسود الواقع الدولي، وفق رؤية تنتسم بانفتاح الأسواق وزوال الحواجز الجمركية أمام تناقل السلع، وتقليص نفوذ الدولة، وهو الإطار الذي تم الاصطلاح على تسميته بـ"العولمة". الأمر الذي زاد من توكيد هيمنة الرؤية النيوليبرالية، والدفع بها لتكون المرجعية النظرية للعولمة، والفلسفة التي تستهدي بها المؤسسات التي تتحكم في الأرض ومن عليها، على تعدد واختلاف أقطارها وثقافتها ونظمها!

التناقض الرئيسي للبرالية الجديدة والمهام الراهنة للييسار الراديكالي

هو التناقض بين المستوى الاقتصادي وهو مستوى معولم في بعده الاساسي وبين المستوى السياسي الذي لايزال محبوسا في الحدود الوطنية السياسية فمرجعية الشرعية السياسية لاتزال تعتمد على الوعي الوطني والعمل في اطار الدولة الوطنية هذا التناقض لن يجد له حلا في اطار منطق آليات الرأسمالية الاقتصادية والسياسية، اذا هو تناقض محكوم بالتصاعد المتواصل وتفجير المنظومة العالمية بشكل او باخر بمعنى اخر هو اشارة الى ان الراسمالية قد بلغت حدودها التاريخية ودخلت مرحلة ترهل خطير فاما ان تفرض القوى الاجتماعية التقدمية الخروج من حدود سيادة منطقتها واما ان ينتج هذا التناقض فوضى ووحشية في ادارتها المتصاعده هي الاخرى .

الصراع الدائر الان هو في جوهره صراع بين مشروعين كليهما له طابع عالمي فمن جانب هناك جبهة رأس المال المهيمن التي تفرض وصفتها الوحشية (الليبرالية الجديدة) . ومن الجانب الاخر ناضل من اجل جبهة مضادة تطالب بالعدالة الاجتماعية والدولية اي بعبارة اخرى صراع مستحدث ومتجدد بين الرأسمالية والاشتراكية والانتصار في هذا الصراع الدائر الان يمثل خطوة في سبيل الانتقال من الرأسمالية العالمية إلى الاشتراكية العالمية.

الهدف الاستراتيجي للييسار الراديكالي هو بناء جبهة عريضة وعلى صعيد دول الجنوب اولا ومن ثم على الصعيد العالمي وفق خطاب معرفي يستهدف رفع مستوى الوعي السياسي حتى تترك الشعوب ان هنالك ارضية مشتركة لنضالها .

المحور الثاني : حالة السودان

الحزب الشيوعي السوداني كان على الدوام في طليعة القوى المناهضة والمقاومة لمشاريع الاستعمار ومؤامراته المستمرة في تكريس تبعية السودان الاقتصادية والسياسية ويلخص برنامجه المقترح للمؤتمر السادس صواب القراءة والتحليل لواقع السودان اليوم حيث نقرأ في مقدمة البرنامج " مشروع التنمية التابعة الذي تبنته حكومات ما بعد الاستقلال، احاط به الفشل و عجز عن انتشال البلاد من وهدة التخلف و اسهم بقسط وافر في انفصال جنوب السودان في ظل انتهاج نظام الانقاذ) الحاكم لاكثر نماذج التنمية التابعة وحشية-سياسات التحرير الاقتصادي المستمدة من ايدلوجية الرأسمالية الاحتكارية - الليبرالية الجديدة .و كانت النتيجة تكريس الفقر و الحرمان و توسيع دائرته و احكام تبعية الاقتصاد السوداني لدوائر الاستعمار الحديث بعد ان اصبح صندوق النقد الدولي و البنك الدوليين هما الواضعان الحقيقيان للسياسة الاقتصادية في السودان و اللذان يراقبان تنفيذها بواسطة رموز و ممثلي الطفيلية الاسلاموية تحت لافتات التثبيت و الاصلاح الهيكلي و خلافهما، فخلقت و وفرت الشروط للافقار الممنهج للسواد الاعظم من شعب السودان .و في ذات السياق اقدم نظام الانقاذ الحاكم على تفكيك قطاع الدولة و تحويل ملكية مؤسساته لراس المال الخاص-المحلي و الاجنبي، المرتبط على وجه الخصوص بجماعات التاسلم السياسي العالمي و الاقليمي .و في ظل سياسات التحرير الاقتصادي (...) هذه

السياسات التي وضعت العراقيل امام تحقيق اهداف عملية التنمية و انجاز مهام الاستقلال الاقصادى ابقت على الاقتصاد السودانى ليكون كسيحا"

في السودان العام 1978 كان البداية الرسمية لبداية تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي من قبل نظام مايو برئاسة المخلوع نميري ، شهدت الفترة الديمقراطية القصيرة محاولات للانفكاك من هذه التبعية المباشرة او على الاقل تخفيفها ، ولكن انقلاب الاسلاميين الحالي قطع الطريق امام هذه المقاومة ومنذ بداية التسعينيات تبني هذا النظام تطبيق وصفات مؤسسات برتن وودز بشكل كامل ربما لايشبهه نظام الا نظام بونشيه السابق في شيلي ، والذي نتج عنه وضع السودان الحالي انفصال الجنوب واشتعال الحروب في اكثر من اقليم وعلى المستوى الاقتصادي كانت النتيجة الاتي :

- 1- نتج عن سوء إدارة الموارد من جهة. وتطبيق سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة اخرى،اختلالات جوهرية في بنية الاقتصاد السوداني حيث أصبح القصور الهيكلي وضعف الاداء والمحدودية هما السمات الملازمة لكل جهود التنمية في البلاد.
- 2- سياسات صندوق النقد الدولي واجراءات البنك الدولي التي تم تنفيذها في السودان لم تكن نتيجتها إصلاح الاقتصاد السوداني وإنما حققت أهداف اسمية ونظرية يعتقد فيها الصندوق وتتماشى مع فلسفته الاقتصادية، حيث عمقت أزمة الاقتصاد السوداني ولم تساهم في حلها كما كان مأمولاً.
- 3- إدارة الاقتصاد السوداني منذ تبني السودان لبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تتم بواسطة الأجهزة المختصة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بل هي تطبيق لسياسة المؤسساتين الدوليتين وتنفيذها تنفيذا حرقيا.
- 4- لايمكن فصل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في السودان عن ارتفاع مستوى المديونية الخارجية، هذا بدوره بفسر الارتباط بين عملية إعادة جدولة الديون وفرض برامج الاصلاح أو التثبيت الاقتصادي من قبل المؤسسات الدولية.
- 5- اتباع سياسة الاصلاح الاقتصادي وماتضمنه من اجراءات تقشفية، من مثل تخفيف النفقات العامه ورفع معدلات الضرائب وإلغاء دعم السلع والخدمات،كانت السبب المباشر في حدوث اختلال التوازن بين الأجور والأسعار مما أدى الى انتشار الفقر.
- 6- إن الدفع بإتجاه تقليص دور الدولة من شأنه أن يؤدي إلى عدم اهتمامها بالخدمات الاجتماعية وبالتالي فإن هذا ينعكس على الفئات والشرائح الأكثر فقرا في المجتمع.

أن طبيعة سياسات التكيف والتثبيت الهيكلي ومنها الانكماش الذي يتطلب تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات خلق ركود وتباطؤ الاقتصاد وعدم قدره على خلق فرص عمل جديده وهو ما فرض مستويات عطاله غير مسبوقه.

في تدبرنا للخطاب والفعل المقاوم للحكومتين الشموليتين في السودان (1958- 1964) و (1969-1985) نجد أنه أنبنى في جذوره على مقاومة محاولة هاتين الحكومتين لإدماج السودان كتابع اقتصادي وسياسي للامبريالية وخطابها المهيم ، يمكن رصد ذلك سريعا فيما يخص حكومة انقلاب نوفمبر 58 ،اولا في توقيعها على اتفاقية مياه النيل 59 خضوعا لموازنة دولية أطرافها (مصر ، اسرائيل ، الولايات المتحده الامريكية،بريطانيا فرنسا) كانت نتائجها المباشرة اغراق وادي حلفا وإهدار مكون جوهرى من تاريخ نماء الذاتية السودانية ، الامر الاخر قبولها بالمعونة الامريكية التي كانت ترفضها حكومة الديمقراطية الاولى (1956-1958) هذين الحدثين المفصليين شكلا اسس وجذور الفعل المقاوم بتحالفاته الاساسية وخطابه الذي افضى لقيام ونجاح ثورة اكتوبر 1964م كما يمكن تتبع استمرارية وجدوى وجدارة هذا الخطاب المقاوم في فترة انقلاب مايو 69 ، وبعد توجيهه ضربات كبيرة بمساعدة الامبريالية وتابعيها الاقليميين،للمجموعات السياسية الممثلة للتشكيلات الاجتماعية المتبنية خطاب مقاومة الهيمنة بشكل عام. جاءت المصالحة في 1977م والتي

انتهت بتحالف حكومة مايو والحركة الاسلامية والذي كانت ثماره المره هو بداية تاريخ تدخل تحالف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ادارة الاقتصاد التجميعي السوداني في العام 1978م والذي يعني إلحاق السودان رسميا كتابع في الاقتصاد العالمي، وكانت النتائج المباشرة والمستمرة تنمية غير متوازنة انتجت مجاعات وحروب اهلية لازلنا تحت أزيز بنادقها. وبرزت مظهراتها السياسية في تحالفات مع دول البترودولار ومصر، والابتعاد عن الحلف المقاوم للهيمنة الاورو امريكية، جاءت الانتفاضة 1985م بشعاراتها المقاومة الراضة لتدخل الذراع الاقتصادي للهيمنة الامبريالية " لن يحكمنا البنك الدولي ولن يحكمنا الاستعمار " و Down USA " تطورت المقاومة تطورت التحالفات تطورت الشعارات وأنجزت الانتفاضة.

ملاحظات وافكار في شأن التحالفات وسؤال ما العمل ؟

ما يلفت النظر انه تمت الاشارة الي دور الاحزاب الشيوعية في البداية وفيما يخص هزيمة التجربة الاوربية في بناء الاشتراكية وبعدها ساد تعبير اليسار او اليسار الاشتراكي؟!!

لا اظن انه يمكن اعتبار تيار " اليسار " ان وجد في كل البلدان العربية بديلا عن الحركة الشيوعية الطبقة العاملة وحزبها .

على عكس تجربة بعض البلد العربية خاصة في الشرق هنالك تجارب مختلفة على الاقل في السودان فيما يخص تحالف / تنسيق مثال لذلك الجبهة المعادية للاستعمار ،الجبهة الاستقلالية او الجبهة الوطنية للهيئات التي اطاحت بالدكتاتورية الاولى وانجزت ثورة اكتوبر 1964 او التجمع النقابي الذي قاد انتفاضة ابريل 1985 او تجربة التجمع الوطني الديمقراطي او الجبهة الثورية ، مايميز التجربة السودانية هو الوجود المستقل للاحزاب والمنظمات الديمقراطية والنقابات والاتحادات الطلابية والشبابية والنسائية عدم وجود مركز او حزب قائد وجود هذه التشكيلات بشكل مستقل يعطي التحالف بعده الجماهيري وصلته بالقاعدة الشعبية التي تمثلها .

ليس هناك مقياس معين لتحديد قوى اليسار على المستوى العربي ولم تتجح جميع محاولات تجميع قوى اليسار العربي رغم كل الجهود مازالت " في مكانك قف" منذ سنوات وقد أثبتت الاحداث الاخيرة في الكثير من البلدان التي شهدت حركة جماهيرية واسعة مثل تونس ومصر وسوريا وليبيا والعراق والسودان واليمن والبحرين والمغرب ،ان القوى المشاركة اوسع بكثير على ما يمكن ان نطلق عليه "يسار". عليه نحن مدعون لدراسة هذا الواقع الجديد واستيعابه ومن ثم تثويره بالاساليب الملائمه ورفع الشعارات ذات التأثير والناجحة من نضالات الجماهير على الارض .

أهم المراجع :

- الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وابعادها الاقتصادية ، دكتور اشرف منصور
- كتاب اعمال ندوة منظمة التجارة العالمية مصالح شعوب الجنوب ، تحرير دكتور فخري حبيب
- الليبرالية الجديدة والعولمة الثقافية ، محمد المذكوري المعطوي
- مقالات مختلفة لسفير امين وخديجة صفوت على موقع <http://www.ahewar.org/debat/nr.asp>
- برنامج الحزب الشيوعي السوداني المقدم للمؤتمر السادس
- <http://www.investopedia.com/terms/n/neoliberalism.asp>

تيار طريق التغيير السلمي في سورية ...

عبد الحميد السباعي

تحية رفاقية لكم الرفيقات والرفاق المجتمعون في هذا اللقاء لقاء حول اليسار في بلداننا تحت شعار : نحو جبهة يسارية شعبية واسعة وكم تمنياتي كبيرة ان ننهي هذه اللقاءات متوصلين الى نتيجة مفادها ان اللقاء هو : لقاء اليسار حول بلداننا فما احوجنا الى الالتفاف حول اوطاننا التي تنزف دما بشريا يشكل كارثة سيذكرها التاريخ بكثير من الاسى والنقد ... واسمحولي بداية ان اشكر الداعين لهذا اللقاء كما اشكر الحزب الشيوعي الدنمركي على هذه الاستضافة

ايها الرفيقات والرفاق سأقدم بداية رأيا شخصيا عن اليسار في بلداننا ثم سأدخل الى مقتطفات من وثائق تيار طريق التغيير السلمي في سورية والذي اقف هنا امامكم لامثله في هذا اللقاء

ان اليسار في بلداننا يعتبر مفهوما ملتبسا في بعض الاحيان ضبابيا غير واضح المعالم في كثير من الاحيان فكم من احزاب تحمل فكرا ورؤى اقطاعية تتكنى بمسمى التقدمية الاشتراكية الى احزاب ليبرالية تحمل اسم الشعب الى احزاب قومية اشتراكية الى احزاب تحمل رؤى ذات طابع تقدم اجتماعي وتتكنى بالاشتراكية ايضا الى الاحزاب الماركسية والشيوعية اضع اليهم تيارات وتجمعات وشخصيات يسارية مستقلة لتشكل جميعها هذا الطيف الواسع من اليسارية العربية المسكينة بمفاهيم ورؤى للييسار متنوعة ... حركات تدعي اليسارية ولم تؤمن في يوم من الايام بمفهوم الصراع الطبقي ولا بوجوده ولا بالفكر الماركسي المؤسس لهذا المفهوم.

لكن لا نستطيع ان ننكر ان موقف هذه الاحزاب والحركات من النظرية الماركسية واحزابها ومعسكرها السابق كانت ومازالت تتفاوت بين حليف عضوي وحليف مرحلي ومتعاون وصديق وخصم وذلك حسب مصالحهم ومقتضيات المرحلة الزمنية ولم يكن شأن الماركسيون انفسهم بأحسن حال من اولئك بل كان الكثير منهم ماركسيا بالمصلحة بدليل ان الكثير منهم تبخر بعد تفكك المنظومة الاشتراكية التي كانت مصدرا من مصادر رزقهم الوفير اما الاحزاب الماركسية فالبعض منها لم يكن يعرف من الماركسية الا اسمها وبعض قياديين هذه الاحزاب اصبح ديمقراطيا او اصوليا فيما بعد

اما الشيوعيون والماركسيون الشرفاء المؤمنون بالانسان وعدالة قضيته فقد حافظوا على مبدئيتهم وعقيدتهم لم ترحزهم العواصف العاتية ولا تقلبات الظروف السياسية واعتقد ان هؤلاء هم من كان مؤمنا بالفلسفة الماركسية بشكل او باخر وحمل بوعي مفاهيمها المتنوعة انطلاقا من المفهوم الاخلاقي وانتهاء بالمفهوم الثوري مرورا بالسياسي والاقتصادي وان هذه المفاهيم هي التي سوف تقضي بالنتيجة الى مواقف محددة تجاه الوطن في جميع مراحلها علما ان المواقف الوطنية هي حكر على الماركسيين فقط بل انني اعتقد ان الموقف الوطني هو الذي يحدد بشكل مطلق يسارية هذا او ذاك او هذا الحزب من ذاك

ان الازمة السورية كانت عامل تعرية كبير للييساريين وللفكر اليساري فكم من يساري كان من في اقصى اليسار نراه اليوم في اقصى اليمين ورجعيته حتى ان بعضهم أشاد في جبهة النصره كمدافع عن الشعب السوري وتحريره من نظام القمع والاستبداد علما ان جبهة النصره مصنفة في شرعة الامم المتحدة كمنظمة اراهابية ، ان امثال هؤلاء اليساريين الذين انتقلوا الى احضان اعنى الانظمة رجعية هم من قال فيهم الشاعر السوري الراحل نزار قباني في قصيدة ابو جهل والتي نظمها قبل وفاته :

ما لليساريين من كتابنا؟؟ قد تركوا (لينين) خلف ظهورهم. وقرروا ان يركبوا الجمال!!!!

ولكن بالمقابل كم من يساري عانى من قمع النظام وامضى في اقبية سجونه سنوات طوال من عمره لكننا نجد الان متعاليا على جراحه مغلبا مصلحة الوطن وواقفا الى جانب وطنه بكل ما للكلمة من معنى

اذاً نحن اليوم في مرحلة ربما تستوجب علينا ان نقول : (كن وطنيا تكن يساريا)

ان التقاء اليساريين بمختلف مفاهيم اليسار هو واجب اخلاقي وطني انساني ويشكل مفصلا هاما اذ يمكن لهذا التحالف اذا ماتم ان يتقدم لمواجهة ضد الفاشية الاصولية التكفيرية الرجعية القادمة بمخاطرها الساحقة الماحقة ولربما يكون لنا في تجارب الحركات اليسارية في امريكا اللاتينية اسوة حسنة ، كما لتجارب بعض الحركات اليسارية عبر مراحل الازمة السورية التي بدأت منذ أذار عام 2011 ايضا تجربة جيدة في هذا المجال و من هنا من هذه المقاربة تحديدا سادخل الى تجربة تيار طريق التغيير السلمي في سورية وماسأقله هو في مجمله متوفرا في وثائق هذا التيار الذي نشأ من رحم الازمة السورية :

- يعرف التيار عن نفسه في نظامه الداخلي من خلال البندين الثاني والخامس من مقدمته حيث يقول في البند الثاني : التيار فعالية وقوة و ارادة سياسية وتنظيمية تجمعها رؤية وموقف تحليلي عام من الاحداث في سورية ومجمل تطوراتها التي انطلقت مع الحراك الشعبي في اذار 2011 وكذلك رؤيه برنامجية خاصة بالاحداث وعامة تجاه المجتمع كما يمكن ان يتحقق ذلك عبر امكانية التقاطع السياسي التحالفي مع فعاليات وقوى واطارات مختلفة اخرى

ثم يذكر في البند السادس ما يلي : يضم التيار مجموعة من الافراد المعنيين بالاسس السابقة والاسس التنظيمية التي يضمها هذا النظام الداخلي مع امكانية انتمائهم الى تيارات فكرية مختلفة وامكانية وجودهم في فعاليات واطارات تنظيمية وسياسية اخرى وذلك مشروطا بعدة اسس لمفهوم ازدواجية الانتماء التي سترد في شروط العضوية .

اذاً مما سبق نلاحظ ان رفاقنا في التيار متنوعي الانتماء فبعضهم كان منتميا الى حزب العمل الشيوعي وبعضهم الى الاحزاب الشيوعية بمسمياتها المختلفة ومنهم من بعثي 23 شباط وبعضهم من الحركات الناصرية وغير ذلك من المشارب اليسارية هذا بالنسبة لاعضاء التيار ... كذلك عمل التيار على تحقيق بعض التحالفات اليسارية والتي من اهمها جبهة التغيير والتحرير التي تضم في اعضائها احزاب وتجمعات وتيارات مختلفة من الماركسية والليبرالية واليسارية القومية والشخصيات المستقلة والتي شكلت قوة وازنة في الرؤية والمواقف في صفوف المعارضة الوطنية الداخلية انه لقاء اليسار حول الوطن في ازمتة ومحنته ..

اما في الاستراتيجية والمفاهيم السياسية فقد اعتقد التيار ان تطورات الاحداث السورية قد وصلت الى حالة ازمة وطنية شاملة مستعصية تقتض طرح ثقافة وحلول خاصة بها كما جاء في البند الاول من الفقرة الثانية من النظام الداخلي ويقول البند الثاني فيما يخص المنهج : ينهج ويتبنى التيار استراتيجية وطريق التغيير السلمي الامن والتدريجي للخروج من الازمة وتطوير وسيلته الحاسمة (الحوار الوطني الشامل) والانتقال الى التغيير الديمقراطي الجذري والمصالحة الوطنية الفعلية والشاملة ... كل ذلك خارج العنف والاقنتال من اي طرف جاء وسوف يجيء سواء كان النظام والسلطة القائمة ام الحراك بفعالياته العنيفة والمعارضة المسلحة ويعمل التيار على انتقاد وفضح ومقاومة العنف والاقنتال الداخلي ...

اما رؤية التيار حول الانقسام المجتمعي تجاه الازمة السورية فعلى عكس معظم المحللين السياسيين الذين يرون ان المجتمع في حالة انقسام ثنائي فان التيار يرى ان الانقسام هو ثلاثيا فبالاضافة الى كتلة المؤيدين للنظام وكتلة المعارضة الخارجية المؤيدة لاستخدام العنف اعتقد التيار كما ذكر في البند السادس من الفقرة الثانية : ان الازمة قد افرزت ظاهرة وحقيقة وجود كتلة شعبية ومجتمعية واسعة تتزايد باستمرار على حساب صفى الصراع العنيف يقع عليها بصورة رئيسية الاذى والتكاليف والاثمان المتنوعة والباهظة هذه الكتلة رفضت الاستقطاب الى العنف وتريد من يعبر عنها في الخروج السلمي الامن من الازمة ويعتقد التيار انه يقع على هذه الكتلة بمن يمثلها من قوة او قوى الدور الرئيسي في الخروج من الازمة والتغيير الديمقراطي الشامل والحقيقي .

ايتها الرفيقات والرفاق لقد مضى على بداية الازمة السورية مايزيد عن الستة اعوام دخل خلالها الى سوريه كما الى العراق سابقا والى ليبيا واليمن ومصر وتونس منظمة القاعدة الاصوليه التكفيريه الارهابية ممثلة في منظمتي داعش وجبهة النصرة وغيرهما مئات المنظمات الجهادية التي قتلت واعتدت على البشر والحجر وهجرت وشردت وعاثت في البلاد فسادا ...

وبعد ان استفحل امر هذه التنظيمات تداول رفاقنا في تيار طريق التغيير السلمي في اجتماعات متعددة وخلصوا الى نتيجة مفادها ان هذه التنظيمات مجتمعة او منفردة تشكل جبهة فاشية بكل مالمالكمة من معنى اجتماعي وعسكري فكان تيارنا اول من عرف هذه التنظيمات بهذه الصفة ليبنى عليها موقفا معدلا من ترتيب اولويات العمل الوطني حيث رأى التيار منذ منتصف عام 2013 ان العمل الوطني يجب ان ينصب بالدرجة الاولى وقبل كل شيء على محاربة ومقاومة الجبهة الفاشية الاصولية التكفيرية الارهابية ومن ثم يأتي ماوراءها من برامج عمل وطنية حسب ما ورد سابقا في برنامج عمل التيار

ايتها الرفيقات والرفاق ..

اننا نرى ان اهم خطر يهدد بلادنا ومنطقتنا لا بل والعالم باثره هو هذا الخطر القادم من هذه الجبهة .

لذا فاننا ندعو الى التحالف من اجل محاربتها ومقاومتها بكل السبل المتاحة كما ندعو ونرحب ونشجع جميع الخطوات التي تجمع قوى اليسار الوطنية الواعيه بشكل عام ونخص منهم قوى اليسار الماركسية للاجتماع والالتقاء على قواسم مشتركة تهم الانسان والاطوان وترك مانختلف عليه من رؤى وايدولوجيات جانبا

نتمنى لملتقاكم التوفيق والنجاح ولاوطاننا الامن والامان والنصر على هذه الجبهة الفاشية وانتصار شعوبنا في التغيير السلمي الامن والتدريجي للوصول الى انظمة ديمقراطية علمانية تتحقق فيها المساواة والعدالة الاجتماعية وان يتحقق النصر على الد اعداء الامة العربية أصل البلاء في منطقتنا واساس كل الصراعات الا وهي اسرائيل

شكرا مع اصدق امنياتنا

نحو جبهة شعبية يسارية واسعة

جلال سليمان

نائب رئيس الحزب الشيوعي السلوفاكي

مائة عام تماما مرت على اتفاقية تقسيم النفوذ في منطقة الشرق الاوسط والمسماة معاهدة سايكس بيكو، التي تم ابرامها في السادس عشر من ايار عام 1916. إن العوامل الخارجية لما يراد له في منطقة الشرق العربي وشعوبها الان لا تختلف كثيرا عن تلك التي سبقت ابرام هذه الاتفاقية. الإختلاف موجود بالطبع ويتمثل في التركيبية الداخلية لهذه المنطقة. التجربة غنية للغاية ولا أعالي ان قلت بأن البعض منها مازال مادة للاستلهام مع الاخذ بعين الاعتبار الأخطاء الجسيمة التي تم ارتكابها والتي لا تختلف من حيث الجوهر بين بلد عربي وأخر. المحاولات بالطبع كبيرة لاعادة رسم واقع اجتماعي وسياسي وثقافي جديد في الداخل العربي يشبه الى حد ما ما كان الامر عليه قبل مائة عام. اود من ذلك القول بأن الرأسمال العالمي وعلى الرغم من تطوره الكبير خلال المائة عام السابقة، لم يأت بما هو جديد في العمق، وهنا نقاط الضعف في المشروع الجديد لرأس المال العالمي في هذه الالفية وخاصة ما يخص بلادنا وعمالها وكادحيتها.

استعمار اوربا الشرقية قد تم والشرق العربي هو المحطة الثانية :

لن نحتاج لوثائق سرية او معلومات من الصعب الحصول عليها لإقناع احدا ما عما يحصل للرأسمال العالمي. لو نظرنا ، على سبيل المثال لا الحصر، الى مؤشر (دو جونسون) وهو مؤشر بورصة نيويورك الذي يحمل في طياته الكثير من المؤشرات الاقتصادية واحداها كمية الاستهلاك العالمي للمواد والخدمات، وهذا الامر هام في هذه اللحظات التاريخية (التابعي البياني معروض للعموم على صفحة هذه البورصة) لنقرأنا منه التالي :

عند تأسيس البورصة في اواخر القرن التاسع عشر كانت قيمة هذا المؤشر صفر بالطبع. تصاعدت قيمته خلال 100 عام اي حتى عام 1990 بما يعادل 2000 نقطة. ومن العام 1990 تصاعدت قيمته بصورة مذهلة لتصل في الرابع من كانون الثاني 2001 لما قيمته 12000 نقطة. اي ان الرأسمالية احتاجت 100 عام لترفع قيمة هذا المؤشر 2000 نقطة، وتمكنت خلال عشرة اعوام من رفعه عما يزيد عن 10000 نقطة. ما الذي حصل؟ الى جانب التكنولوجيا الحديثة هناك قيمة تدفعها دول وشعوب اوربا الشرقية كضريبة استعمار الرأسمال العالمي لها بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. نود الاشارة الى ان عدد سكان اوربا الشرقية سابقا يعادل عدد سكان الشرق الاوسط وشمال افريقيا (400 مليون انسان). عند بداية استعمار اوربا الشرقية كانت نسبة الدين في العائلة الواحدة تتراوح ما قيمته 3%. اما حاليا فهذه النسبة تتراوح 27% من قيمة انتاجها السنوي. في المشرق العربي تتراوح هذه النسبة حاليا بما يعادل 3%. صدفة؟

لم تنتهي ازمة الرأسمال العالمي التي ظهرت بدايتها في نهاية 2008 حيث كانت ازمة مالية تحولت الى ازمة اقتصادية ومن ثم تحولت الى بداية ازمة في الاستهلاك ومن شأنها ان تتحول الى ازمة إجتماعية عارمة في المركز الرأسمالي، وهذا ما لا يريدونه في هذه المراكز الرأسمالية الكبرى. لذا، لابد للرأسمال العالمي من استعجال استعمار منطقة اخرى ممثلة، وشرقنا العربي هو اضعف الحلقات.

رؤى (مشاريع) ثلاث لمشرقنا العربي :

الاولى استعماري اطلسي يقوده الرأسمال الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي بإعتباره الوريث "الشرعي" للاستعمار السابق والطامح لاعادة استعباد شعوب المشرق دون استثناء، وذلك لعوامل عدة، اهمها الى جانب ما ذكرناه اعلاه، الطاقة الرئيسية الجديدة، انطلاقا من ان عصر النفط قد ولى، والغاز هو الطاقة البديلة، وخطوط نقله عبر المشرق العربي بالطبع .

الرؤيا الثانية مشروع ممانع مقاوم للرؤية الأولى ارتسمت معالمها في السنوات العشرين الأخيرة وكانت الجمهورية العربية السورية احد القوى الرئيسية التي تقود هذا التوجه، لاسباب موضوعية تتعلق بالتجربة الاقتصادية الناجحة نسبيا في هذا البلد مما مكنها من الصمود حتى تاريخه. الى جانب سوريا هناك العديد من منظمات حركات التحرر اللبنانية والفلسطينية. والجمهورية الجزائرية، وجمهورية العراق بعد خروج الاحتلال وغيرها. هذه الرؤية مدعومة من ايران ورأس المال الشرقي (روسيا).

الرؤيا الثالثة دينية المعالم طائفية الانتماء. ارتسمت معالمها في السنوات العشر الاخيرة تقودها اليوم فعليا تركيا والسعودية ودول الخليج عموما. هذه الدول والى جانب العديد من الاسباب الرئيسية تبحث عن تقسيمات يكون العامل الطائفي عنوانا لها. جميع الحكومات التي تقوم عليها هذه الدول مسيطر عليها الاسلام السياسي والفكر الوهابي الاكثر رجعية .

علينا ان لا ننظر الى هذه المشاريع وكأن ما يفصل بينها سور الصين العظيم، وانما علينا الاخذ بعين الاعتبار أن مصالح ممثلي هذا المشروع أو ذاك تلتقي هنا وهناك، وهذا لا يغييب الخط العام بالطبع .

نحن اليوم على المستوى الإقليمي والدولي بمرحلة تحالف عضوي قوي بين فاشية اطلسية تتبنى الرؤية الأولى وأخرى دينية جهادية تتبنى الرؤية الثالثة!!! وعلى المستوى المحلي وضمن الرؤية الثانية وخاصة في سوريا والعراق فنحن على اقل تقدير بمرحلة تحالف جديد بين الفساد الاداري والاقتصادي مع الارهاب المحلي والدولي !!!

أين نحن كيسار عموما وماركسيون وشيوعيون خصوصا؟ ما هو مشروعنا؟ رؤيتنا؟

لو نظرنا الى البلد الواحد في الشرق العربي، ومعرفتي بالجمهورية العربية السورية اكثر من غيرها، لوجدنا تيارات كثيرة العدد تتبنى ما هو يساري ضمن التعريف العام لهذا المصطلح. هذا الامر لا يشكل معضلة لو كان لسياستها العامة مبادئ مشتركة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد تيارات " يسارية" تتناغم والرؤيا الثالثة المذكورة اعلاه ضمن شعارات الاكثرية والواقع الموضوعي والحرية والديمقراطية. وتيارات يسارية اخرى تتناغم والرؤية الأولى وتتعاون معها ضمن شعارات المجتمع الاهلي والشفافية ومحاربة الفساد والحرية والديمقراطية وغيرها. وهناك تيارات تدعم علنا وصراحة الرؤية الثانية الممانعة والمقاومة بنسب مختلفة من المغالاة بهذا الأمر. والذي تخطى البعض منها خطوط الاستقلالية بالهوية الإيديولوجية .

الإعلان والتمسك بالهوية والانفتاح على الآخرين

ضمن هذا التشرزم الكبير فإن الإنغلاق على الذات في العمل الفكري والنشاط السياسي له نفس الخطورة كالانفتاح على الآخرين من التيارات اليسارية والقومية والوطنية والديمقراطية وغيرها الاخرى دون هوية

واضحة. لذا فعلينا كي نكسب المستقبل، وليس الحاضر فقط، لابد من الإعلان والتمسك بالهوية الماركسية اللينينية والانفتاح الفكري والسياسي على الآخرين .

نحو جبهة شعبية تتمحور أهداف تيارتها على النقاط التالية :

- 1- الكفاح بكل اشكاله بما فيه الكفاح المسلح ضد الاحتلال والاستعمار والأقلية الحاكمة،
- 2- على المشروع الاقتصادي الجبهوي الشعبي التمرکز حول الملكية العامة لوسائل الانتاج الاستراتيجي، عبر ملكية الدولة والجمعيات التشاركية مع الاعتراف بحرية السوق للخدمات والانتاج في القطاعات غير الإستراتيجية،
- 3- المشروع التنموي الوطني والقومي وفقا لمبدأ التنمية الطويلة القابلة للحياة . مصادر الطاقة والارض والبيئة ملك للجميع،
- 4- الدولة العلمانية الراضة لمبدأ التقاسم الطائفي او الديني والراعية لجميع حقوق الانسان بما فيها حق العمل والطبابة والتعليم المجاني .
- 5- الحقوق الثقافية للاقليات العرقية والدينية
- 6- السلام العالمي والعلاقات الدولية المتكافئة

هذه الاهداف، كعناوين اساسية للعمل الجبهوي الشعبي، قابلة للحياة انطلاقا من التجارب الكبيرة التي عاشتها بلادنا خلال التجربة الناصرية والبعثية والاشتراكيات المختلفة. وتجارب الشعوب الاخرى وخاصة في امريكا اللاتينية تؤيد هذا التوجه اليساري العام، ومن شأنها

خلق مقاومة مدنية للأكثرية مضادة للأقلية الحاكمة والرأسمال العالمي بهجمته على شعوب الشرق العربي ضمن مشاريعه المتمثلة حتى الآن بالربيع العربي والتمدد الديني وغيرها من المسميات والوسائل المختلفة للهيمنة واستعباد شعوب الشرق العربي بكل شرائحه .

الملقى الفكرى اليسارى

كوبنهاغن - الدانمارك

تعانى اغلب مجتمعاتنا العربية من ازمت سياسىة اقتصاءىة اجتماعىة، صعود تيار الدين السياسى، صراعات طائفىة اثنىة، فشل مشاريع التنمية، ازدياء معدلات الفقر، غياب الامن، فساد، ارهاب، حروب اهلىة ... الخ.

❖ ما هو دور قوى اليسار، التيار المبنى الديمقراطيةى (شخصىات، قوى واحزاب، منظمات مهنىة واجتماعىة، نقاباء... الخ)؟ فى مواجهة مشاريع تفتىت بنىة الدولة الوطنىة، و ما يىءو من انسءاء تاريخى فى محاولة اعاءة اءىاء روح المواطنة والتأسىس لبناء الدولة الوطنىة الديمقراطيةى العلمانىة؟

❖ ما هى افاق التطور المءتملة للوضع الراهن سلبا او اءجابا، وما الذى ىتوجب علنا التركىز علىه فى اءارة الصراع دولىا واقلىمىا وءاخلىا على صعبء كل بلد؟، كىف نءءار الءلفاء والاصءقاء المؤهلن لهءه المهمة؟ وكىف نستعبء ثقة المواطن بالءعوىل على تيار اليسار طرفا فاعلا فى حلءة الازمات والتءفىف من ءءءها وصولا الى القضاء علىها؟

❖ هل نءمكن من التءعوىل على قىام جبهات شعبىة يسارىة واسعة فى هءا الظرف التاريخى الشائك؟، وهل ىوجد بلد او عدة بلدان تملك المقءمات الموضوعىة لهءا المسار؟

❖ ما هى الءروس المستءلصة من ءءارب الاحزاب الشىوعىة والقوى اليسارىة والتقءمىة عموما، منذ التأسىس ءءى انهىار المعسكر الاشرءاكى وتراجع مشروع التءحرر الوطنى فى المنطقه؟

❖ ما هو الواقع الاجتماعى الاقءصاءى المعاصر لبلدان المنطقه والءارطة السياسىة فىها؟

- مهام اليسار الاشرءاكى فى الءفاع عن الدولة الوطنىة من ءلال اعاءة بناء مشروع الهوىة الوطنىة الءىمقراطى استءاءا الى ءغىرات البنى الاجتماعىة وتطور الفكر السلفى ونزءءه الارهابىة .

- الكفاح ضد لىبرالىة الرأسمال المعولم الهاءفة الى الغاء وظائف الدولة الاقءصاءىة وءراب التءشكىلات الاجتماعىة الوطنىة وقواها السياسىة .

- دور اءزاب اليسار الاشرءاكى فى تطوير التيار الءىمقراطى، وتءوىله الى ءءالف بىن القوى السياسىة .